الدكتور سيدي محمود ولد سيدي محمد

المشاكل الهيكلية للتنمية



من الفكر الاقتصادي
٢٣

الإشراف الفني
زهير الحمو
الخطوط:
عبد الرزاق قصيباتي



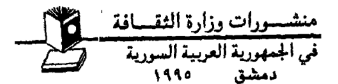
المشاكل الهيكلية للتنمية

من الفكر الاقتصادي

« ٢٣ »

الدكتور سيدي محمود ولد سيدي محمد

المشاكل الهيكلية للتنمية


منشورات وزارة الثقافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ١٩٩٥

المشاكل الهيكلية للتنمية / محمود ولد محمد . – دمشق :
وزارة الثقافة ، ١٩٩٥ . – ٢٤٠ ص ؛ ٢٤ سم . –
(من الفكر الاقتصادي ؛ ٢٣).

١– ٩ر٣٣٨ ول د م   ٢– العنوان   ٣– ولد محمد
٤– السلسلة

مكتبة الأسد

الايداع القانوني : ع – ١٣١٨/ ٩ / ١٩٩٥

مقدمة

ينقسم عالمنا اليوم إلى مجموعتين من الدول : دول متقدمة ودول متخلفة تسمى احيانا بالدول النامية من باب المجاملة او التفاؤل. ومن الملاحظ ان الفوارق الاقتصادية والاجتماعية تتسع سنة بعد اخرى بين هاتين المجموعتين من الدول. وتؤكد احصائيات البنك الدولي لعام 1990 هذه الحقيقة، اذ جاء فيها ما يلي :

- ان 76% بالمائة من سكان العالم الذين يتركزون في البلدان النامية يحصلون على اقل من 20% من مجموع الدخل العالمي، كما أن 50% بالمائة من مجموع سكان العالم وهم من الدول الاقل نموا لا يحصلون الا على 6,5% بالمائة من مجموع الدخل العالمي.

- كان متوسط دخل الفرد من البلدان النامية في حدود اربع مائة دولار عام 1990 مقابل أكثر من عشرين الف دولار للفرد الواحد في الدول الصناعية.

- يبلغ متوسط ما يحصل عليه الفرد من الحريرات في البلدان النامية حوالي 2285 مقابل 3385 حريرة في الدول المتقدمة.

- يبلغ متوسط عمر الانسان حاليا في افريقيا 47 عاما مقابل 77 عاما في الدول المتقدمة.

- يتجاوز معدل وفيات الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس سنوات 170 بالالف في معظم البلدان النامية في حين لا يتجاوز هذا المعدل 10 بالالف في معظم الدول المتقدمة.

- يموت سنويا في الدول النامية ثلاثون مليون من الاطفال دون الخامسة من العمر.

- ان 99% بالمائة من الامهات اللواتي يمتن في العالم اثر عملية النفاس هن من الدول النامية.

ان هذا التفاوت الإقتصادي والإجتماعي يزداد حدة سنة بعد سنة، فحسب دراسات الأمم المتحدة تحتاج الدول النامية إلى ثمانين سنة لكي تصل إلى مستوى الدخل الحالي لدول أوروبا الغربية وإلى مائة وعشرين سنة لكي تصل إلى مستوى الدخل الفردي الحالي للولايات المتحدة الآمريكية، بل إن تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لهذا العام 1992 يذكر أن متوسط الدخل الفردي في إفريقيا الواقعة في جنوب

الصحراء لن يتجاوز 400 دولار خلال الأربعين سنة القادمة.

وفي الحقيقة أن هذا التفاوت الكبير في مستوى المعيشة بين الشعوب لم يظهر إلا مع ظهور الثورة الصناعية الأولى في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. فقبل تلك الثورة كان هناك نوع من التوازن والتقارب بين مستويات المعيشة لدى الشعوب كافة و إن لم تكن في مستوى واحد من التطور. لكن هذا التوازن العالمي في مستويات المعيشة بدأ يختل منذ بداية الثورة الصناعية في انجلترا والتي انتشرت سريعا إلى كافة الدول المصنعة حاليا. في حين ظلت الدول المسماة بالمتخلفة حاليا مستثناة من هذا التطور الصناعي حتى بداية القرن العشرين وذلك لاسباب عديدة ومعقدة نذكر منها البعد الجغرافي عن مركز الثورة الصناعية والإنعزال الاقتصادي واستعمار الدول الصناعية للدول النامية.

الا ان ظاهرة التخلف لم تأخذ ابعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإنسانية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ويعود ذلك أولا إلى وعي الدول النامية لتخلفها وذلك بفضل حصولها على الإستقلال السياسي وبفضل انتشار وسائل الإعلام من اذاعة وتلفزة ومجلات ملونة وتطور وسائل النقل، كل ذلك سمح لإنسان الدول النامية ان يقارن أحواله بأحوال الإنسان في الدول الصناعية وأن يكتشف الهوة التي تفصل بينهما. يضاف إلى ذلك شعور الدول الصناعية بالخطر الذي يهددها بسبب تفاقم ظاهرة التخلف في الدول الفقيرة لأن العيش في رخاء في محيط من البؤس والحرمان لا يمكن أن يدوم.

إن هذه الاسباب مجتمعة هي التي جعلت الإقتصاديين في جميع انحاء العالم يعكفون على دراسة التخلف ويبحثون عن مخرج منه.

إن هذه المشكلة أي مشكلة التخلف والحلول المقترحة لها هي موضوع دراستنا هذه السنة.

الفصـــــــل الأول
التخلف الاقتصادي

المبحث الأول: تعريف التخلف

المبحث الثاني: خصائص التخلف

المبحث الثالث: الخلاف حول عوامل التخلف

المبحث الرابع: المصاعب الاقتصادية الراهنة التي تواجه البلدان النامية

المبحث الأول

تعريف التخلف

قبل أن نتعرض لمختلف تعاريف التخلف، نذكر بأن مفهوم التخلف هو مفهوم نسبي بمعنى أننا عندما نقول إن هذه الدولة هي دولة متخلفة، تكون في ذهننا دولة أخرى أكثر تقدما منها، فمثلا نقول أن موريتانيا متخلفة بالنسبة لفرنسا ولكن فرنسا متخلفة بالنسبة للولايات المتحدة الآمريكية هذا إذا كانت المقارنة حسب المكان، أما إذا كانت المقارنة حسب الزمان، فإننا نقول أن موريتانيا في الخمسينات كانت أكثر تخلفا منها في التسعينات. ذلك أنه مهما بلغت دولة ما من التقدم، فلا يجوز إعتبارها قد وصلت إلى الحالة المثلى من التطور الإقتصادي والإجتماعي لأن مسيرة التطور لا حدود لها. بعد هذه الملاحظة إليكم بعض التعاريف التي أعطيت للتخلف.

يعرف الاقتصادي الفرنسي (غاستون لدوك *G. Leduc*) التخلف بأنه عدم الإستثمار الأمثل لكافة الموارد الإقتصادية والبشرية الموجودة في بلد ما. ويؤخذ على هذا التعريف إمكانية تطبيقه على الدول المتقدمة ذاتها. ولذا يرى زميله (ايف لاكوست *Lacoste*) - وهو استاذ جغرافيا - أنه من الأفضل تعريف التخلف بالقول إنه خلل مستمر بين النمو السكاني والركود الإقتصادي. أما (جان مولي *Mouly*) فيرى أن التخلف يعود إلى الإفتقار إلى رأس المال التقني أساسا، وبناء على ذلك يعرف التخلف بأنه عدم كفاية رأس المال التقني بالنسبة للموارد الطبيعية القابلة للاستغلال. ويرى هذا الإقتصادي بأن تعريفه للتخلف يتمتع بعدة مزايا، منها أنه يشمل ضمنيا معظم المظاهر التي تستخدم عادة لتعريف التخلف مثل تدني متوسط الدخل الفردي وانخفاض حصة الفرد من رأس المال والتخصص في تصدير المواد الأولية (على أساس أن البلد عاجز عن تقييمها محليا). ويأخذ الإقتصادي البولوني (اوسكار لانج *Lange*) بتعريف (جان مولي) للتخلف بعد تعديله على النحو التالي : الإقتصاد المتخلف هو اقتصاد لا يكفي مجموع رؤوس الأموال المتوفرة فيه لاستخدام اليد العاملة المتاحة على أساس التقنية الحديثة ولا لإستثمار الثروات الطبيعية. ويستنتج من هذا التعريف أن التخلف يعني عدم القدرة على إستغلال الموارد البشرية والطبيعية بالإعتماد على النفس ووفقا لاحدث تقنيات الإنتاج.

وهناك كتاب آخرون ينصرفون إلى تعريف التخلف إنطلاقا من مقارنة

مستوى الإستهلاك والرفاهية المادية في الدول المتخلفة مع مثيله في الدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال يعرف الدكتور محمد زكي الشافعي البلدان المتخلفة بأنها البلدان التي يقل مستوى الإستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن نظيره في الدول المتقدمة مع إمكانية تحسين النشاط الاقتصادي بوسائل واضحة ومعروفة. ويقترب هذا التعريف من تعريف (ايف بنوت *Binot*) للتخلف حيث يقول : إن التخلف في بلد ما يبدو في التناقض بين الحاجات المادية الأساسية واستحالة تلبيتها إلا بالنسبة لشريحة من ذوي الامتياز المرتبطين بالعالم المتقدم.

أما خبراء الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، فغالبا ما يعرفون البلد المتخلف بمؤشر إحصائي معين مثل مؤشر الدخل الفردي أو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام كأن يقولوا مثلا ان كل بلد يقل دخله الفردي عن الف دولار هو بلد متخلف، وعلى هذا الأساس يقسمون العالم إلى دول متقدمة (أي مرتفعة الدخل) ودولة متخلفة (أي منخفضة الدخل). ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي :

أ - إن معيار الفرق في المستوى العلمي والتقني بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أهم بكثير من معيار الفرق في الدخول.

ب - إن معيار الدخل الفردي لا يعكس شروط إنتاجه ولا كيفية توزيعه واستعماله. بمعنى آخر ان هذا المعيار لا يحدد العوامل الحاسمة على مستوى إمكانات ومحددات التنمية مثل تحديد مصدر هذا الدخل من الناحية الإنتاجية وتحديد الطبقات والفئات التي تستحوذ عليه، وما هي الاغراض التي يستخدم فيها.

جـ - صعوبة حساب الدخل الفردي في الدول المتخلفة بسبب صعوبة تقدير الدخل في القطاع التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب غياب الإحصائيات السكانية الموثوقة.

كل هذه المآخذ تجعل إختيار معيار الدخل الفردي لقياس الفرق بين التقدم والتأخر إختيارا غير موفق. وبالتالي هناك من الإقتصاديين من يأخذ بمعيار الناتج الفردي الخام لبعض القطاعات فقط كقطاع الصناعة التحويلية أو قطاع الزراعة لقياس الفرق بين البلد المتقدم والبلد المتخلف.

يمكن القول بصورة عامة أن جميع التعاريف السابقة لا تعكس الجانب النوعي للتخلف، وبالتالي إذا اعتبرنا التخلف عبارة عن تطور

نوعي خاص كما يرى ذلك الاقتصاديون الماركسيون والبنيويون أمثال

الاقتصادي المجري (تاماس اسز انتيس *Szentes*) والإقتصادي البرازيلي (تشيلسو فورتادو *Celso Furtado*) والاقتصادي العربي سمير أمين — لثبت لنا مدى عجز المعايير السابقة عن قياسه ولجاز لنا أن نتساءل عن المعايير الأكثر ملاءمة لقياس هذه الحالة النوعية.

إن المعايير التي يقترحها الإقتصاديون هنا هي درجة التجانس الإقتصادي والإجتماعي ودرجة الإستقلال الإقتصادي ودرجة العدالة في توزيع الدخول وعلى هذا الأساس يعرف (تماس اسز انتيس) التخلف بأنه ناتج إقتصادي وإجتماعي معقد لتنمية خاصة، تمت في إطار من التبعية للإقتصاد الدولي الرأسمالي. ويعني هذا التعريف أن التخلف ليس مرادفا للفقر ولا لركود القوة المنتجة كما يستشف من التعاريف السابقة، بل يعني نمو هذه القوى المنتجة نموا مشوها (أي لا يؤدي إلى بلوغ التنمية المتناغمة و المستقلة)، فالتخلف عند (تشيلسو فورتادو) هو حالة نوعية، تنجم عن تأسيس وإقامة مشاريع رأسمالية عصرية في بنيات بدائية، أي أن كل بلد يتكون إقتصاده من تجاور قطاع كفاف أو معيشي مع قطاع متقدم ومتكامل مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي يعتبر بلدا متخلفا مهما كان مستوى متوسط الدخل الفردي فيه. ويذكر (فورتادو) كمثال على ذلك تجاور مشروع أجنبي يستخدم تقنية متطورة من أجل إنتاج السلع التصديرية مع قطاع الاقتصاد التقليدي الذي ينتج وسائل البقاء على الحياة.

إن هذا المفهوم البنيوي للتخلف نجده مطورا إلى حدما عند سمير أمين الذي يرى أن التخلف الاقتصادي، يظهر من خلال الخصائص التالية :

- تفاوت الإنتاج في القطاعات الإقتصادية.
- تضعضع أو تخلع البنيان الاقتصادي أي إنعدام العلاقات المتبادلة بين القطاعات المكونة للإقتصاد الوطني.
- السيطرة الخارجية أي تبعية الإقتصادات المتخلفة للإقتصادات المتطورة.

ويتجلى التطوير الذي أجراه سمير أمين على مفهوم (فورتادو) للتخلف في رأيه القائل بأن القطاع التقليدي الذي أبعدته نظرية

الإزدواجية الإقتصادية عن التعامل مع السوق العالمية، يكون في كثير من الأحيان منخرطا في هذه السوق، ويعطي سمير أمين كمثال على ذلك الفلاح الإفريقي الذي ينتج في إطار بنية تقليدية منتجات معدة للتصدير.

وإذا كان الإقتصاديون قد اختلفوا في وضع تعريف شامل ودقيق للتخلف، فإنهم متفقون على وجود خصائص تتميز بها الدول النامية أو المتخلفة.

المبحث الثاني : خصائص التخلف.

أولا - الخصائص الاقتصادية للتخلف.

تتميز الدول المتخلفة من الناحية الإقتصادية بالخصائص التالية :

- نقص رؤوس الاموال (أي ضعف التكوين الرأسمالي).
- سوء التغذية.
- إنتشار البطالة المقنعة.
- سوء إدارة المنشآت. وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتدني الإنتاجية.
- إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
- ضعف التصنيع.
- ضعف البنية الزراعية.
- سوء إستغلال الموارد الطبيعية.
- التخصص في إنتاج واحد.
- التبعية الإقتصادية (التجارية والنقدية والمالية والتكنولوجية).
- الإزدواجية الإقتصادية.

وسندرس فيما يلي كل خاصة من هذه الخصائص :

ضعف التكوين الرأسمالي :

من المتفق عليه أن عملية التنمية تتطلب فيما تتطلبه مصادر للتمويل وخاصة عندما تتبع الدولة سياسة تنموية تقوم على التصنيع بوتائر سريعة، لأن الصناعة تتطلب الاستخدام الكثيف لرؤوس الأموال،فإذا لم تكن رؤوس الأموال متوفرة بالحجم المطلوب فإن ذلك سيؤدي حتما إلى تباطؤ معدلات النمو أو حتى إلى ايقافها، وتلك هي حالة معظم البلدان المتخلفة. فرؤوس الأموال في هذه البلدان تعتبر نادرة بصورة عامة. وإن كانت بعض الدول النامية مثل الدول النفطية القليلة السكان كالإمارات العربية وفينزويلا لا تعاني من نقص رؤوس الأموال النقدية.

إن ظاهرة نقص رؤوس الأموال في البلدان المتخلفة، تعود إلى ضعف الإدخار، أو بتعبير ادق تعود إلى تدني نسبة الإدخار إلى الدخل القومي فهذه النسبة لاتجاوز في الدول المتخلفة *5%* في حين أنها لا تقل عن *15%* في الدول المتقدمة. ومن المعروف أنه كلما زاد حجم الإدخار كلما أمكن رفع معدل التكوين الرأسمالي (أي الإستثمار).

إن لمشكلة التكوين الرأسمالي في البلدان المتخلفة وجهان :

الوجه الاول : يتجلى في عرض رؤوس الأموال : إن عرض رؤوس

الأموال يتوقف على المقدرة على الإدخار، وبما أن هذه المقدرة محدودة فإن التكوين الرأسمالي سيكون محدودا، وهذه المحدودية للتكوين الرأسمالي في البلدان المتخلفة تؤدي الى تدني الإنتاجية، وهذا التدني في الإنتاجية يؤدي إلى إنخفاض مستوى الدخول، وهذا الإنخقاض في مستوى الدخول يؤدي إلى ضعف المقدرة على الإدخار وهكذا...

أما الوجه الثاني لعملية تكوين راس المال، فهو الطلب على رؤوس الأموال من قبل المستحدثين (رجال الأعمال) : من الملاحظ في الدول المتخلفة أن الطلب على رؤوس الأموال محدود وذلك بسبب ضعف الحافز على الإستثمار الناجم عن ضيق السوق بسبب تدني القدرة الشرائية للمستهلكين. إن هذا الضعف في الإستثمار يؤدي حتما إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للبلد المتخلف ومن ثم إلى إنخفاض مستوى الدخول الذي يؤدي بدوره إلى ضعف القوة الشرائية للمستهلكين. وهكذا تتشكل الحلقة المسماة بحلقة الفقر المفرغة التي يمكن التعبير عنها في الحالتين بالمخطط التالي :

تدني الانتاجية الاجتماعية ⇐	⇒	نقص رؤوس الاموال
		⇑
⇓		تدني الاستثمار
		⇑
تدني الدخول الحقيقية	⇐	تدني الطلب على الاستهلاك، وتدني الادخار

وبصورة عامة يرجع الإقتصاديون مشكلة تكوين رأس المال في الدول المتخلفة إلى العوامل التالية :

1 - نقص الإدخار الذي تكلمنا عن أسبابه ونتائجه.

2 - الإدخار السلبي : فلو افترضنا أن بعض فئات المجتمع في الدول المتخلفة تدخر جزءا من دخولها وهذا ما يحصل بالفعل، فإن الإدخار السلبي لدى الفئات الأخرى يمتص الإدخار الإيجابي. وللإدخار السلبي صور عديدة منها على سبيل المثال القروض التي تقدمها المصارف للأفراد لاغراض غير انتاجية ،كالقروض التي تقدم لموظفي الدولة بضمان رواتبهم، وكذلك بيع الإنسان لأرضه أو منزله المؤجر لشراء سيارة خاصة مثلا.

3 - الإكتناز : من الملاحظ أن طبقة الأغنياء في الدول المتخلفة تميل إلى إكتناز جزء من دخلها على شكل معادن ثمينة أو على شكل

نقود ورقية، وتقدر دراسات الأمم المتحدة نسبة الإكتناز في البلدان المتخلفة بما لا يقل عن 10% من الدخل القومي.

4 - توجيه الإستثمار نحو النشاطات غير المنتجة : لقد أثبتت التجربة أن أصحاب رؤوس الاموال في الدول المتخلفة لا يستثمرون في النشاطات المنتجة كالصناعة والزراعة، بل يفضلون إستثمارها في عمليات المضاربة والعقارات وقطاع الخدمات بصورة عامة.

5 - تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج أو ما يسمى بالنقل العكسي لرؤوس الأموال. ويعتبر هذا العامل من أهم عوامل ضعف التكوين الرأسمالي في الدول المتخلفة، ذلك أن معظم الاغنياء جدا في هذه الدول يفضلون إيداع أموالهم في البنوك الأجنبية ولا سيما السويسرية منها، على إستثمارها في بلدانهم على الرغم من ارتفاع معدل الربح، يضاف إلى ذلك التحويل العكسي لرؤوس الأموال من خلال تسديد المديونية الخارجية والذي أصبح من أكبر كوابح التنمية في الدول المتخلفة.

6 - تخلف منشآت الإدخار في معظم الدول المتخلفة : يتجلى هذا التخلف من الناحية الكمية في نقص عدد البنوك التجارية وخاصة بنوك الاعمال وكذلك صناديق التوفير، كما يتجلى من الناحية النوعية في سوء أداء ما هو متوفر منها في هذه الدول.

7 - الإستهلاك المظهري : ويقصد به تقليد بعض الافراد في الدول المتخلفة لنمط الاستهلاك في الدول الصناعية من حيث تملك السلع المعمرة الحديثة. ولا يخفي على أحد أن هذا النوع من الإستهلاك المظهري يحد من الإدخار وبالتالي يحد من التكوين الرأسمالي.

8 - تضخم النفقات الإدارية الحكومية : إن تحليل ميزانيات الدول المتخلفة يثبت أن النفقات الإدارية تشكل نسبة عالية من مجموع النفقات الحكومية. فهذه النسبة تصل احيانا الى اكثر من 60% بالمائة من مجموع ايرادات ميزانية الدولة.

نقص وسوء التغذية :

تعتبر المشكلة الغذائية من أخطر المشكلات التي تواجهها الآن البلدان النامية لأنها تمس الإنسان في وجوده المادي ذاته. فحسب معطيات منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، يعاني الآن اكثر من 700 مليون شخص من بينهم 35% من الأطفال دون العاشرة من العمر، من المجاعة. كما أن 30% من سكان آمريكا الآتينية و 32% من سكان

آسيا يعانون من سوء التغذية. كما يذكر (جيمس غرانت *J.Grantt*) مدير المنظمة العالمية للصحة أن الوضع الغذائي للعديد من البلدان النامية يتفاقم عاما بعد آخر حيث يموت سنويا ما يقارب *17* مليون طفل دون الخامسة من العمر، كما ينام *100* مليون من أطفال البلدان النامية كل ليلة وهم جائعون.

وفي الحقيقة، يمكن تصنيف أسباب تفاقم المشكلة الغذائية إلى أسباب طبيعية (مثل إستمرار الجفاف في الساحل الإفريقي وحصول الفيضانات والاعاصير في بعض المناطق الآسيوية) وإلى أسباب إقتصادية ـ إجتماعية، وهذه الأسباب الأخيرة هي التي تهمنا هنا (لماذا؟ ـ لأن الإنسان يستطيع التحكم فيها). يقوم بعض الباحثين في هذا المجال بربط المشكلة الغذائية بالتزايد السكاني وذلك بقولهم أن معدل تزايد السكان في الدول النامية يفوق بصورة عامة معدل تزايد المواد الغذائية. ومما لاشك فيه أن التزايد السكاني يرفع في مستوى الطلب على المنتجات الغذائية وأن الإنتاج الزراعي خاصة في ظروف البلدان النامية يتصف بعدم المرونة مما يحول دون تلبية هذا الطلب، ولكن الأهم من ذلك هو إهمال الدول النامية للتنمية الزراعية، حيث يجمع الباحثون في هذا المجال (انظر كتاب افريقيا تختنق للعالم الفرنسي رينية ديمون) على ان الدول النامية قد ركزت منذ استقلالها على الصناعة على حساب الزراعة، وحتى عندما تهتم هذه الدول بالزراعة فإن ذلك يتم لصالح الزراعة التصديرية. يضاف إلى ذلك أن هذه السياسة التنموية التي أهملت الزراعة قد أهملت بالتالي، التنمية الريفية مما شجع على النزوح من الارياف إلى المدن. وكان لهذا النزوح أثر سيء مزدوج على الوضع الغذائي في البلدان النامية : ويتجلى الاثر الأول في نقص الإنتاج الغذائي الناجم عن ترك الفلاحين لأراضيهم الزراعية، في حين يتجلى الأثر الثاني في تزايد الطلب على الغذاء من قبل المدن المستقبلة لهؤلاء النازحين. ومن هنا يحصل عدم توازن بين العرض والطلب الوطنيين على المنتجات الغذائية. وليست إعادة التوازن عن طريق الإستيراد بالعملية السهلة، إذ يبدو أن هناك مجموعة من العوامل التي تعيق هذا الإجراء مثل زيادة تعقد الأسواق الدولية للحبوب وزيادة عدم استقرار اسعارها ومشاكل النقل التي تؤثر على شحنها وتوزيعها على المستويين المحلي والدولي هذا بالإضافة أصلا إلى العملات الأجنبية الضرورية لتسديد قيمة المستوردات الغذائية وإلى حالة العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول العجز ودول الفائض الغذائي. وحتى لو تمكنت الدول النامية من تحقيق التوازن بين عرض الغذاء والطلب عليه محليا، بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك لا يعني بالضرورة توفر الغذاء للجميع، لأن للمشكلة

الغذائية ،جانباً إجتماعياً ،، فالغذاء لا يوزع مجانا إلا في حالات إستثنائية ولذا فإن الطلب الكامن على الغذاء (أي الحاجة إليه) يجب أن يكون مدعما بالقدرة على الدفع، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن الطبقات والشرائح الإجتماعية ذات القوة الشرائية المحدودة أو المتدنية بسبب عدم العدالة في توزيع الدخول، قد تصبح عرضة للمجاعة في بلد تتلف فيه المواد الغذائية لكي ترتفع أسعارها. وكمثال على ذلك نذكر أنه في الولايات المتحدة الآمريكية (صاحبة أكبر فائض غذائي في العالم) هناك ما لا يقل عن *30* مليون إنسان يعانون من الجوع (أنظر كتاب السكان والمشكلة الغذائية للكاتبة الروسية كينيا جينيسكايا) وبالنسبة للدول النامية يذكر أن متوسط الإستهلاك الفردي من الغذاء في البرازيل يفوق الحاجة إليه بمقدار *10%* بالمائة في حين أن *44%* بالمائة من سكان هذا البلد النامي يعانون من سوء التغذية المزمن.

وتعني لنا الأمثلة السابقة وغيرها أن المشكلة الغذائية لا تكمن في جانب الإنتاج بقدر ما تكمن في جانب التوزيع غير العادل للأرض ومنتجاتها وللدخول بصورة عامة. فما دامت الأكثرية الساحقة من شعوب البلدان النامية لا تتمتع بقدرة شرائية لائقة فإنها ستظل تعاني من الجوع وسوء التغذية، مهما تضاعف الإنتاج الغذائي. وعلى أية حال فإن نقص الغذاء في البلدان النامية، سواء كان ناجما عن عوامل داخلية (سياسات تنموية غير حكيمة. .) أو كان ناجما عن عوامل خارجية، قد حال دون تلبية الطلب على الغذاء بواسطة الإنتاج الوطني، مما أدى إلى اللجوء إلى العالم الخارجي لسد العجز الغذائي، وكانت النتيجة البالغة الخطورة لذلك تبعية غذائية متزايدة للعالم المتقدم وخاصة الولايات المتحدة الآمريكية. والآن يمكننا أن نتعرف على كيفية قياس مستوى التغذية.

يقاس مستوى التغذية بعدد الحريرات التي تحتوى عليها الوجبة اليومية للإنسان. وقد كان متوسط الحريرات التي يحصل عليها الفرد في البلدان النامية حوالي *2633* حريرة مقابل *3400* حريرة في البلدان المتقدمة وذلك حسب تقرير البنك الدولي لعام *1992*. وبالإضافة إلى الحاجات الغذائية الكمية، يحتاج جسم الإنسان إلى تنويع الغذاء أي إلى إحتوائه على نسب معينة من المواد البروتينية والدهنية والنشوية والسكرية والفيتامينات، إذ لا يكفي أن تكون الوجبة كافية من الناحية الكمية بل يجب أيضا أن تكون متوازنة. فإذا لم يتحق الشرط الغذائي الأخير يكون الإنسان في حالة سوء تغذية. ولا يخفي على احد ما لسوء التغذية من إنعكاسات سلبية على مستوى الإنتاج وبالتالي على مستوى الدخل فضلا عن آثاره السيئة على الحالة الصحية للسكان.

إنتشار البطالة المقنعة :

يمكن تقسيم البطالة إلى خمسة أنواع : بطالة بنيوية، بطالة دورية، بطالة موسمية، بطالة تكنولوجية، وبطالة مقنعة.

يقصد بالبطالة البنيوية، البطالة شبه المستمرة التي تنجم عن تخلف الجهاز الإنتاجي كما هو الحال في البلدان النامية.

أما البطالة الدورية فهي التي تظهر من فترة لأخرى بسبب الكساد الإقتصادي وهي تظهر خاصة في الدول المتقدمة.

أما البطالة الموسمية فهي مرافقة للنشاط الزراعي نتيجة لطبيعة هذا النشاط وتبعيته للظروف الطبيعية، ويمكن التخفيض من حدتها عن طريق إدخال التحسينات على إستعمال الأراضي الزراعية وإيجاد عمل للعمال الزراعيين خلال الفترات التي يتوقف فيها النشاط الزراعي، وذلك باقامة الصناعات الريفية.

أما البطالة التكنولوجية فهي توجد في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. وتنشأ هذه البطالة نتيجة التقدم التكنوجي، ومايؤدي إليه من إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة لأن الآلات الأولى تحتاج إلى عدد أقل من العمال. يضاف إلى ذلك عدم قدرة العمال على إستخدام الآلات الحديثة إذا لم يخضعوا للتدريب على إستعمالها. ويمكن التخفيف من هذه البطالة بإعادة تدريب العمال.

أما البطالة المقنعة فهي خاصة في البلدان النامية، ويقال أن هناك بطالة مقنعة عندما يمكن الإستغناء عن بعض العمال دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض الإنتاج مع بقاء العوامل الأخرى على حالها (أي ثبات رأس المال والتكنولوجيا). يتضح من هذا التعريف أن البطالة المقنعة يمكن أن توجد في الزراعة وفي الصناعة المنزلية وفي الإدارة العامة. ووجود البطالة المقنعة يعني، من وجهة نظر التحليل الإقتصادي، أن الإنتاجية الحدية لبعض العاملين في قطاع من قطاعات الإقتصاد الوطني قد أصبحت معدومة أو حتى سالبة. إن وضع كهذا يمكن أن يحدث إذا كان هناك نقص في عوامل الإنتاج الأخرى، مثل رأس المال التقني والأراضي الزراعية.

سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الإدارة العامة وانخفاض الإنتاجية الإجتماعية :

إن تخلف أو قصور أساليب العمل الإداري يحول دون الإستفادة

القصوى من إستغلال الموارد المتاحة وطنيا. ويرجع هذا القصور إلى مجوعة من العوامل منها :

1 - عدم توفر العناصر الإدارية القادرة على إدارة المشاريع التنموية وفقا لأحدث الاساليب العلمية.

2 - سوء توزيع الإختصاصات أي عدم تطبيق مبدأ «الإنسان المناسب في المكان المناسب».

3 - إنتشار الإدارة العائلية، حيث لا يتم إختيار العاملين وفقا لمؤهلاتهم العلمية بل وفقا لقرابتهم.

4 - إنعدام الظروف الملائمة للعمل، مما يؤدي إلى تدني إنتاجية العاملين.

5 - الروتين الحكومي الذي يؤثر على النشاط الإقتصادي الخاص والعام.

إنخفاض متوسط دخل الفرد :

بإستثناء عدد قليل جدا من الدول النامية أو المتخلفة (الدول النفطية)، يعتبر متوسط دخل الفرد متدنيا جدا في هذه الدول وذلك بالمقارنة مع مثيله في الدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال، قليلة هي الدول النامية التي يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها *1000* دولار في حين لا يقل هذا المتوسط عن *20 000* دولار في الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية).

إن إنخفاض متوسط الدخل الفردي في الدول المتخلفة، يعود اساسا الى ضآلة الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من ان سكان الدول النامية البالغ عددهم *4146* مليون نسمة يمثلون *79%* من سكان العالم عام *1990*، فإن نصيبهم من الإنتاج العالمي لا يمثل سوى *15%* فقط. وذلك حسب احصائيات البنك الدولي لعام *1992*- وفي الحقيقة

أن الأرقام الخاصة بمتوسط دخل الفرد لا تكشف عن التوزيع الفعلي للدخل لأنها لا تمثل سوى «متوسطات» أي متوسط دخل الفرد الذي ينتج من قسمة الدخل القومي على عدد السكان، لذلك فعند تحليل الارقام الخاصة بمتوسط دخل الفرد، لا بد من الأخذ بالاعتبار حقيقة هامة وهي التفاوت الصارخ في توزيع الدخل القومي في أغلب الدول النامية. ففي البرازيل على سبيل المثال تحصل *20%* من السكان على *63%* من الدخل القومي في حين أن *40%* من السكان (اصحاب ادنى الدخول) يحصلون على *8%* فقط من هذا الدخل. وذلك حسب احصائيات البنك الدولي لعام *1992*، ولا وجود لإحصائيات توزيع الدخل في بلدنا

موريتانيا. إن هذا التفاوت الصارخ في توزيع الدخل القومي يشكل عقبة هامة في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية لأنه يؤدي الى تقسيم المجتمع إلى طبقتين،هما طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء، فالأولى تتميز بضخامة الإنفاق على السلع الكمالية والثانية تتميز بانعدام الإدخار.

ضعف التصنيع :

تتميز الدول النامية بتاخر الصناعة بالنسبة للدول المتقدمة. ومن المؤشرات التي تدل على تأخر الصناعة في الدول النامية انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع بالنسبة للعاملين في القطاعات الأخرى، إذ لا تتجوز هذه النسبة) عادة(*%17* من مجموع العاملين في البلد النامي. يضاف إلى ذلك أن هذه الصناعة هي صناعة خفيفة تدخل فيها احيانا دباغة الجلود وتنقيه المعادن وحلج القطن،وقد تكون احيانا عبارة عن صناعة اللمسات الأخيرة. وعلى أية حال لا تزيد حصة الدول النامية، مجتمعة، عن *%7* من الإنتاج، الصناعي العالمي وإن كان من المتوقع أن تصل الى *%25* مع نهاية القرن العشرين. ويترتب على تاخر الصناعة في الدول النامية عدد من المشكلات التي تعيق التنمية الإقتصادية، أهمها :

- ***مشكلة العملات الأجنبية :***

تظهر هذه المشكلة بصورة خاصة في الدول التي تتبع سياسة تنموية صناعية بمعدلات سريعة، حيث يستدعى ذلك استيراد السلع الراسمالية اللأزمة للتصنيع الى جانب ضرورة استيراد السلع الإستهلاكية الضرورية غير المتوفرة محليا، وهذا مايجعل الدول النامية تعتمد على التمويل الخارجي، مما ادى الى تزايد مديونيتها من *9* مليار دولار عام *1955* إلى *1204* مليار دولار عام *1992*.

- لما كان الإنتاج الصناعي في الدول النامية لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج الكلي، فإن الإنتاج الزراعي و الإستخراجي يكون هو المسيطر على اقتصادات هذه الدول، ومن المعروف ان الإنتاج الزراعي - بعكس الإنتاج الصناعي - يتوقف على عوامل خارجة عن سيطرة الإنسان، وهي الظروف الطبيعية. لذلك تجد الدول النامية صعوبة كبيرة في تنفيذ خططها التنموية.

- يترتب على ضعف وتأخر الصناعة في الدول النامية أن تصبح اقتصادات هذه الدول تحت رحمة اقتصادات الدول المتقدمة اقتصاديا، مما يهدد استقلالها الإقتصادي وبالتالي استقلالها السياسي لأن الإستقلال

السياسي لن يكون له معنى إلا إذا كان مدعما بالإستقلال الإقتصادي.

تخلف البنية الزراعية :

تشمل البنية الزراعية الشكل القانوني أو المتعارف عليه لملكية الأرض الزراعية وتوزيع هذه الملكية على اصحاب الأرض وايجاز الأرض وطرق استغلالها وجهاز التمويل والاعباء الضريبية التي يتحملها اصحاب الأرض، والخدمات التي تقدمها الدولة لسكان الريف وطرق تسويق الإنتاج الزراعي... الخ.

وهناك عدة طرق أو معايير لقياس درجة تقدم أو تخلف الإنتاج الزراعي في بلد ما، مثل كمية الإنتاج للفرد العامل في الزراعة، وعدد الجرارات بالنسبة للمساحة المزروعة أو الكمية المستخدمة من السماد بالنسبة للمساحة المزروعة، ومن المفضل استخدام اكثر من معيار في نفس الوقت.

ونظرا لعدم مكننة الزراعة في البلدان النامية، ونظرا لكون القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي في معظم البلدان النامية من ناحية النشاط الإقتصادي،فإن نسبة العاملين في هذا القطاع إلى مجموع العاملين تكون أكبر في الدول النامية منها في الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بالإنتاجية الزراعية،فإنها منخفضة في الدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب اهمها : إرتفاع كثافة السكان الزراعيين بالنسبة لمساحة الاراضي الزراعية وضآلة رأس المال وعدم كفاءة اساليب الإنتاج وضعف خبرة العمال الزراعيين.

ومن المشكلات الزراعية الاساسية في البلدان النامية مشكلة سوء توزيع الارض، ففي البرازيل،على سبيل المثال،يمتلك 34% من السكان الزراعيين حوالي 62% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية.

ولا شك أن سوء توزيع ملكية الارض الزارعية تكون لها اثار سيئة على عملية التنمية من النواحي الإقتصادية والمالية والسياسية والإنسانية. فمن الناحية الإقتصادية،يؤدي تركز ملكية الأرض الزراعية في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع إلى تكوين طبقتين : طبقة من الأغنياء وطبقة من الفقراء، وقد رأينا سابقا أن هذا الوضع يؤدي إلى نقص الإدخار ومن ثم إلى تخفيض معدل التراكم الراس مالي لأن طبقة الاغنياء يكون إنفاقها على السلع الإستهلاكية الكمالية كبيرا وطبقة الفقراء ينعدم إدخارها. أما من الناحية المالية، فنجد أن الضرائب التي يدفعها اصحاب الملكيات الكبيرة، يتحملها في النهاية المستهلك على شكل إرتفاع في أسعار

المنتجات الزراعية، ذلك أنه عندما يدفع صاحب الارض الضريبة يرفع إيجار ارضه، فيقوم المستأجر برفع أسعار المنتجات الزراعية. وأما من الناحية السياسية، فقد اثبتت التجربة أن تركز ملكية الأرض الزراعية في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع يمكن هذه الفئة من التحكم في الأحزاب السياسية ومن ثم الوصول دائما الى مقاعد البرلمان، ولاشك أن التحكم في السلطة التشريعية سيعطيهم الفرصة للدفاع دائما عن مصالحهم الخاصة. ومن الناحية الإنسانية، نجد أن الملاك الزراعيين الكبار، أي الإقطاعيين، يعيشون عيشة الترف، أما العمال الزراعيون فإنهم يعملون من شروق الشمس إلى غروبها دون ان يتمكنوا من سد حاجاتهم الاساسية بالإضافة لما قد يتعرض له الفلاح من استغلال فاحش عن طريق الإقتراض من الاقطاعيين. ويذكر لنا العالم الفرنسي (رينيه دومون *Dumont*) في كتاب (ثورة في الأرياف الصينية) أنه شاهد بنفسه حالات يطلب فيها صاحب الأرض من الفلاح معدل فائدة قدره *105%* لمدة عشرة أيام فقط.

سوء إستغلال الموارد الطبيعية :

من الملاحظ أن احدى الظواهر البارزة في كثير من الدول النامية هي وجود جزء هام من الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية أو الثروة المائية أو المعدنية إما في حالة عدم استغلال كلي أو جزئي أو في حالة سوء استغلال. ويمكن تلخيص العوامل الرئيسية التي تفسر هذه الظاهرة فيما يلي :

1 - عدم توفر عناصر الإنتاج الأخرى اللازمة لإستغلال الموارد الطبيعية المتاحة وبصفة خاصة عنصر رأس المال.

2 - ضيق السوق المحلية وصعوبة التصدير إلى السوق العالمية لضعف القدرة التنافسية لإرتفاع تكاليف الإنتاج أو إنخفاض نوعيته بالنسبة لمنتجات الدول المتقدمة.

3 - سوء الإدارة داخل الوحدات الإنتاجية التى تتولى استغلال الموارد الطبيعية.

التخصص في إنتاج واحد أو عدد محدود جدا من المنتجات :

يتضح من دراسة اقتصادات الدول النامية أن معظمها يعتمد أساسا على منتج واحد أو منتجين من المنتجات الأساسية (المواد الأولية والمواد الغذائية). ويترتب على ذلك أن يكون هذا المنتج أو هذان المنتجان نسبة كبيرة من مجموع صادرات البلد النامي المعني كما يتضح لنا من

الجدول التالي :

الدولة	المنتجات	% النسبة المئوية من مجموع الصادرات
مصر	قطن	43
أ. ع. المتحدة	نفط	99
زامبيا	فستق	99
شيلي	نحاس	70
البرازيل	بن	70

وفي الواقع أن عدم تنويع صادرات الدول النامية يجعل اقتصاداتها خاضعة لتقلبات الإقتصاد العالمي و لا سيما تقلبات الاسعار العالمية للمواد الأولية. ان هذه الاسعار تميل الى الإنخفاض للأسباب التالية :

1 - انخفاض الطلب على المواد الاولية من جانب الدول الصناعية بسبب تزايد إنتاج هذه الدول لتلك المواد، يضاف إلى ذلك التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يؤدي باستمرار إلى احلال المواد الخام المركبة محل المواد الخام الطبيعية كما يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في كميات المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

2 - إنخفاض مرونة الدخل على بعض السلع التي تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية (المواد الغذائية أساسا) نظرا لتشبع الاسواق النسبي، بحيث أن أية زيادة مستقبلية في إستهلاك هذه السلع، ستتوقف بصفة أساسية على معدل الزيادة في السكان في الدول المتقدمة، وهذا المعدل ضعيف جداً.

ثانياً- الخصائص الاقتصادية البنيوية للدول النامية

نقصد بالخصائص الإقتصادية البنيوية للدول النامية، الإزدواجية الاقتصادية والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة. وسنعالج هاتين الخاصيتين فيما يلي :

الإزدواجية الإقتصادية : يمكن لنظرية الإزدواجية الإقتصادية أن تأخذ

شكلين :
- نظرية الإزدواجية الاجتماعية.
- نظرية الإزدواجية الاقتصادية - التكنولوجية.

أولا : نظرية الإزدواجية الإجتماعية :

- *نظرية (بوكيه* ***Bõké*** *)* : اقام (بوكيه) نظريته في الإزدواجية الإجتماعية على بعض ابحاثه حول المجتمع الأندنوسي في بداية هذا القرن. ويمكن تلخيص آرائه على النحو التالي : تتولد الإزدواجية الإجتماعية نتيجة احتكاك المجتمع التقليدي بالمجتمعات الأكثر منه تطورا، وذلك من خلال استيراد نمط المعيشة والتفكير.ولكن بما أن هذا الإستيراد لحضارة الاخر، ينحصر في اقلية من المجتمع، فإنه يقسم هذا المجتمع إلى مجتمعين، أحدهما منفتح على الخارج والآخر منغلق على نفسه، مما يجعل من

المستحيل تبني سياسة وطنية موحدة لتطوير المجتمع ككل؛ لأن ماهو مفيد للبعض يكون مضرا للبعض الآخر.

ويعدد (بوكيه) خصائص المجتمع التقليدي على النحو التالي :
- محدودية الحاجات.
- منحنيات عرض سالبة.
- غياب البحث عن الربح، بإستثناء الربح الربوي.
- رفض إستثمار رؤوس الأموال اي إنتشار ظاهرة الإكتناز.
- عدم الكفاءة في إدارة الأعمال.
- غياب التنظيم والإنضباط.
- القدرية والإعتزال.
- صعوبة حراك اليد العاملة.
- التغيب عن العمل.
- اعتبار استيراد السلع الكمالية هدفا اعلى.

ويرى (بوكيه) أن ادخال النظام الرأسمالي إلى هذه المجتمعات كان عقيما بل ومضرا لها. كما يرى أنه من المستحيل تطبيق النظرية الإقتصادية الغربية عليها.

أما النقد الاساسي الموجه إلى نظرية (بوكيه) في الإزدواجية الإجتماعية، فهو الفصل بين ماهو إقتصادي وما هو إجتماعي، وكذلك التعميم انطلاقا من موضع خاص محدود في المكان والزمان (المجتمع الأندنوسي في أوائل القرن العشرين).

نظرية الإزدواجية الاقتصادية - التكنولوجية :

عارض بعض الاقتصاديين أمثال (هيجينس *Higgins*) و(ماير *Meier*) نظرية (بوكيه) في الإزدواجية الإجتماعية، بنظرية الإزدواجية الإقتصادية ـ التكنولوجية ـ ويمكن تلخيص آراء اصحاب هذه النظرية الاخيرة فيما يلي :

ان نقص الإستخدام التكنولوجي (اي البطالة الناجمة عن طبيعة التقنية المستخدمة في عملية الإنتاج) يعود إلى الإزدواجية التكنولوجية، أي يعود إلى اللجوء إلى تقنيات إنتاج متباينة، حسب ما يتعلق الامر بالقطاع الحديث أو القطاع التقليدي. فالاستخدام الإنتاجي محدود ليس بسبب نقص الطلب - كما مر معنا في حلقة الإستثمار المفرغة - بل بسبب نقص الموارد المادية والخبرة الفنية في القطاعين المذكورين. فالقطاع التقليدي يستخدم تقنيات مختلفة ذات تراكيب لعوامل الإنتاج متعددة وكثيفة بعنصر العمل لتوفره، وبالتالي يمكن كتابة تابع انتاج هذا القطاع على النحو التالي : $Q_1 = F(K,L)$ اي أن المعاملات الفنية للإنتاج في هذا القطاع هي معاملات متغيرة. وبما أن الإنتاج في هذا القطاع يعتمد أساسا على عنصر العمل فإنه يمكن كتابة تابع الإنتاج السابق على النحو التالي : $Q_1 = F(L)$ أما القطاع الحديث، فإنه يستخدم تقنيات كثيفة براس المال. كما أن هذه التقنيات تتصف بثبات المعاملات الفنية، وفي هذه الحالة يمكن كتابة تابع إنتاج هذا القطاع على النحو التالي : $Q_2 = F(K,L) = 0$ أو $Q_2 = F(K)$.

والقاعدة العامة هي أن القطاع التقليدي ينتج وسائل البقاء (مواد غذائية منتجات تقليدية..) المخصصة اساسا للإستهلاك المحلي، في حين ان القطاع الحديث يتخصص في إنتاج مواد أولية مخصصة للتصدير (المثال على ذلك قطاع المعادن في بلدنا) وغالبا ما يكون هذا القطاع معتمدا على رؤوس الأموال الأجنبية وعلى الخبرة الفنية الأجنبية، ومستخدما لتكنولوجيا فائقة الحداثة، وبالتالي يستحيل استيعابه لاعداد متزايدة من العمال فتظل البطالة المقنعة على ما هي عليه في القطاع التقليدي.

كما يعتبر الإقتصادي البرازيلي (تشيلسو فورتادو) من المتبنين لنظرية الإزدواجية الإقتصادية، إذ يعرفها في كتابه «النمو والتخلف» بانها حالة من التخلف الإقتصادي تنجم عن اقامة مشاريع راسمالية عصرية في

بنيات بدائية، ويعطي كمثال على ذلك تعايش مشاريع اجنبية تنتج سلعا للتصدير مع قطاع واسع هو قطاع الإقتصاد المعيشي أو الطبيعي. وكانت بلدان آمريكا اللآتينية هي أول من عرف هذا الوضع الإقتصادي وبصورة حادة، حيث أنقسم الإقتصاد الوطني في تلك البلدان إلى قطاعين رئيسيين شبه مستقلين عن بعضهما البعض الآخر أحدهما يسمى بالقطاع الحديث والثاني بالقطاع التقليدي.

ولا شك أن للإزدواجية الإقتصادية آثاراً خطيرة على عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من تلك الآثار تشويه بنية الإقتصاد الوطني والتفاوت الكبير في توزيع الدخل القومي وأخيرا التبعية الإقتصادية للعالم الصناعي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض الإقتصاديين يرى أنه من الافضل استخدام مفهوم التعددية الإقتصادية لوصف حالة التخلف في البلدان النامية بدلا من إستخدام مفهوم الإزدواجية الإقتصادية، التي قد لا تنطبق إلا على مجموعة محدودة من هذه الدول ,ونذكر من هؤلاء الإقتصاديين (ج. فورنيفول *J. Furnivall*).

ولتوضيح مفهوم التعددية الإقتصادية يمكن ان نقسم الاقتصاد الوطني في الدول النامية إلى ثلاثة «اقتصادات» :

- الاقتصاد التقليدي.
- الاقتصاد التصديري.
- الاقتصاد الحضري أو اقتصاد المدينة.

الاقتصاد التقليدي :

ويقصد به اساسا الزراعة التقليدية، وهذا الإقتصاد غالبا ما يكون منغلقا على نفسه، مستهلكا كل ما ينتجه، وغير منقد (أي لا تستخدم فيه النقود خلال عملية تبادل المنتجات). كما يتصف هذا الإقتصاد بتدني الإنتاجية.

الاقتصاد التصديري :

يتكامل هذا الإقتصاد مع الإقتصاد العالمي ويوجه من الخارج، ولا تربطه بالبلد المتواجد على أرضه سوى علاقة مالية تتجلى في دفع الضرائب والأتوات.

الاقتصاد الحضري أو اقتصاد المدينة :

غالبا ما يكون هذا الإقتصاد متأثرا بالمجتمعات الصناعية من حيث نمط الإنتاج والإستهلاك، فهو يستورد الكثير من استهلاكه من الخارج، كما أن دخوله مرتبطة بالخارج أيضا لأن هذه الدخول تتحصل من التجارة الخارجية أو من الدولة التي تعتمد أساسا على الرسوم الجمركية والأتوات والعون الخارجي.

ان هذا التجاور بين الإقتصادات الثلاث المكونة للاقتصاد الوطني المتخلف دون أن يكون بينها اي تواصل يذكر هو ما يعرف بالتضعضع أو التخلع الإقتصادي ان هذا التضعضع الإقتصادي يحول دون ان يكون لنمو قطاع معين آثار دفع (تحريض) على القطاعات الأخرى. فهذه الآثار يتم تحويلها إلى اقتصادات الدول المتقدمة.

ثانيا - التبعية الاقتصادية للخارج :

تتميز اقتصادات الدول النامية بالتبعية الإقتصادية للخارج. بمعنى أن الدول المتقدمة تتحكم في مسار تطور اقتصادات الدول النامية. اما الأشكال التي تأخذها هذه التبعية الإقتصادية فهي :

- التبعية التجارية.
- التبعية النقدية والمالية.
- التبعية التكنولوجية.

التبعية التجارية :

يقصد بالتبعية التجارية تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو دخول الدول النامية. ويرجع ذلك إلى ان قطاع التصدير يشكل مصدرا اساسيا من مصادر الدخل بالنسبة لأكثرية هذه البلدان. ويعني ذلك أن الدول النامية تعتمد على التصدير إلى حد كبير من أجل رفع مستوى معيشتها وزيادة طاقاتها الإنتاجية، غير أن الاعتماد على التصدير ليس مشكلة في حد ذاته، فكثير من البلدان المتطورة يعتمد على التجارة الخارجية، خاصة البلدان الصغيرة. ولكن المشكلة تكمن في تركيب الصادرات. فصادرات البلدان النامية لا زالت تتركز بصورة عامة في المواد الأولية. ويتضح لنا ذلك من الجدول التالي :

الجدول 3/1 : تركيب صادرات الدول النامية

(بالنسبة المؤية) (1965-1982).

	نفط وخامات ومعدن		مواد اولية اخرى		منسوجات آلية		آلات وتجهيزات للنقـــل		مواد مصنعة اخرى	
	1965	1982	1965	1982	1965	1982	1965	1982	1965	1982
مجموعة الدول النامية ذات الدخل المنخفض	11	20	65	30	16	18	1	5	7	28
مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط	36	37	38	21	4	8	3	11	10	23
مجموعة الدول النامية ذات الدخل المرتفع نسبيا	41	34	38	17	5	9	3	14	12	26
مجموعة الدول النامية ذات الدخل العالي جدا	98	96	1	0	0	0	1	1	-	2

المصدر : B.I.R.D WORLD DEVELOPENT RAPORT, Washington D.C. 2 (1985) (Table n° 01) P. 192.

يلاحظ من الجدول السابق، على الرغم من التفاوت بين مجموعات الدول النامية أن معظمها لم يصدر عام 1982 سوى المواد الاولية تقريبا. يضاف إلى ذلك أن «بند» السلع المصنعة الوارد في الجدول السابق يخفي وراءه حقيقتين :

الحقيقة الأولى هي دور الشركات المتعددة الجنسية في هذا «التصنيع». ذلك أن هذه الشركات تقبل على الإستثمار في القطاعات التصديرية في البلدان النامية بغية الإستفادة من اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية،

والإعفاءات من الضرائب المختلفة، مما يوفر لها قدرة كبيرة على المنافسة في السوق العالمية وبالتالي تحقيق ارباح خيالية، والصناعات التي تشرف عليها تلك الشركات، تخضع في حجمها ونوعيتها وتوجيهها للإستراتجيات العامة لهذه الشركات وليس لحاجات البلدان المصنعة.

أما الحقية الثانية، فهي تصنيف بعض المعالجات البسيطة للمواد الأولية في «بند» الصناعة التصديرية، كدباغة الجلود وحلج القطن وتنقية المعادن قبل تصديرها.

ومما يزيد خطورة الوضع عدم تنوع صادرات الدول النامية حتى من المواد الأولية ذاتها، إذ كثيرا ما تتركز صادراتها في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة من المواد الأولية كما يتضح من الجدول السابق. وهذا التركيز بالذات هو الذي يجعل تلك البلدان عرضة لتقلبات الظروف الإقتصادية الدولية، ذلك أن اي انخفاض يحصل في الطلب العالمي على احدي تلك المواد سيعرض عملية التنمية في البلدان المعنية للخطر (هذا هو حال الدول النفطية في الوقت الراهن). ومما يعرض البلدان النامية أكثر لهذا الخطر هو كون القسم الاعظم من صادراتها يتوجه إلى الدول الراسمالية. ومن المعروف أن هذه الدول الأخيرة تتعرض دائما للأزمات الإقتصادية، فتعكسها بموجب علاقة التبعية على البلدان النامية. ولا بد من التذكير هنا أن توجيه صادرات الدول النامية في هذا الإتجاه ليس عملا اراديا، بل يشكل اثرا من اثار الإستعمار القديم. فالإستعمار هو الذي صمم ، إلى حد كبير بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ الهياكل الإنتاجية في معظم هذه البلدان، حسب حاجاته هو. وربطها بجهازه الإنتاجي أو، بتعبير آخر، لقد عمل الإستعمار والإستعمار الجديد على ربط اقتصادات الدول النامية بعجلة الإقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد أراد من ذلك ابقاء هذه الدول تابعة اقتصاديا بقطع النظر عن درجة استقلالها السياسي.

هناك معايير أخرى لقياس درجة التبعية التجارية، تتعلق بتركيب الواردات، ومصدرها ونسبتها إلى الناتج الوطني الإجمالي. فإذا أخذنا بمعيار تركيب الواردات نجد ان الدول النامية تعتمد على الاستيراد ليس فقط من أجل تأمين السلع الإنتاجية بل والإستهلاكية ايضا. ويتضح لنا ذلك من الجدول التالي :

الجدول 3/1 : تركيب وإرادات الدول النامية (بالنسب المئوية %) : 1965-1982.

	اغذية		نفط		مواد أولية أخرى		الات وتجهيزات للنقل		مواد مصنعة اخرى	
	1965	1982	1965	1982	1965	1982	1965	1982	1965	1982
مجموعة الدول النامية ذات الدخل المنخفض	21	17	5	18	8	11	32	20	34	34
مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط	16	12	8	21	9	6	29	30	38	31
مجموعة الدول النامية ذات الدخل المرتفع نسبيا	16	11	8	22	11	6	29	30	36	31
مجموعة الدول النامية ذات الدخل العالي	24	13	2	2	3	2	32	42	40	41

المصدر : B.I.R.D WORLD DEVELOPENT RAPORT, Washington D.C. 2 (1985) (Table n° 11) P. 194.

يلاحظ من الجدول السابق ثبات نسبة وإرادات الدول النامية من السلع المصنعة، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها هذه الدول في مجال تصنيع بدائل الواردات. ويعود ذلك الى أن إقامة صناعات بدائل الواردات، وإن كانت قد خفضت إلى حد ما من استيراد السلع الإستهلاكية، إلا أنها حثت في نفس الوقت على استيراد المزيد من السلع الإنتاجية. وغني عن القول أن تحولاً كهذا في تركيب الواردات من السلع المصنعة, لا يخفف من التبعية للبلدان الصناعية، بل لعله يزيد من حدتها وخطورتها.

وخلاصة القول ان التبعية التجارية التي تعاني منها الدول النامية قد نشأت في عهد الإستعمار وتطورت في عهد الإستقلال السياسي بفعل بعض

العوامل الداخلية، وأهمها متطلبات التنمية. وهذه المتطلبات ذاتها هي التي دفعت بهذه الدول إلى مدار التبعية المالية لنفس الدول الصناعية.

التبعية المالية :

ترجع التبعية المالية (التي كانت سببا ونتيجة لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية التي سنتكلم عنها لاحقا) الى الحاجة إلى مصادر خارجية لتمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فالحاجة إلى رؤوس الأموال، دفعت بالدول النامية ذات الموارد المالية المحدودة إلى فتح المجال أمام الإستثمار الدولي باشكاله المختلفة. وقد استطاعت بعض الدول النامية أن توجه هذا الإستثمار نحو المشاريع التي تخدم عملية تنميتها، في حين تركت له دول أخرى الحرية المطلقة في اختيار النشاطات الإقتصادية التي يرضى عنها، حتى وإن كانت تلك النشاطات لا تخدم عملية التنمية في هذه البلدان. صحيح أن بعض حكومات الدول النامية، قد أقدمت على تأميم المشاريع الأجنبية في العقود الأخيرة، خاصة منذ السبعينات، إلا أن ذلك لم يضع حدا لتبعيتها لرأس المال الأجنبي لان معظم تلك التأميمات كان شكليا، وبعضها تم التراجع عنه (مثل تراجع موريتانيا عن تأميم شركة الحديد الموريتاني التي ظلت لفترة طويلة تشكل دولة في دويلة). كما أن الهدف الأساسي منها كان تحقيق بعض المكاسب السياسية. ولهذه الأسباب مجتمعة لم تغن تلك «التأميمات» عن استيراد المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، مما أدى إلى تفاقم مديونية هذه البلدان للعالم الخارجي، كما مر معنا سابقا.

وحتى الدول النامية ذات «الفوائض» المالية، فإنها تعاني من نوع آخر من أنواع التبعية المالية للعالم الخارجي ألا وهو إندماج مؤسساتها المالية في النظام المالي الدولي. هذا الإندماج الذي أفضى إلى تسخير امكانيات هذه الدول لخدمة اقتصادات البلدان الراسمالية المتطورة، تحت إسم «إعادة تدوير الفوائض النفطية»[1]. وكان من نتائج هذا الإندماج التآكل الذي تتعرض له موجودات هذه الدول في البنوك واسواق الأوراق المالية الأجنبية، بالإضافة إلى إحتمال تجميدها من قبل حكومات الدول الصناعية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية أخيرا بالموجودات الليبية وفعلت قبل ذلك بالموجودات الإيرانية وإن كان الإنهيار الحالي لأسعار النفط سيخفض من حجم تلك الموجودات حتما.

(1) - Banque de Paris et Pays-bas, "Les recyclages des excédents des Pays de l'O.P.E.P." in Revue Problemes Economiques n° 1671, (Avril 1980).

إلا ان الأخطر من التبعية المالية، هي التبعية التقنية (التكنولوجية) التي تعزز بدورها التبعية المالية.

التبعية التقنية (التكنولوجية) :

نعني بالتقنية (التكنولوجيا)تطبيق المنجزات العلمية في مجال الإنتاج أي مـا يعـرف تحت إسم «التكنولوجيـا العلميـة القـاعـدة الاساسيـة *Technologie de base scientifique*» وهي تشمل دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية للمشاريع، وتصميم الآلات والمعدات وصنعها وتركيبها وتشغيلها وصيانتها الخ...

كما نعني بالتبعية التقنية النقل الأفقي للتقنية أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنيا أو قوميا أو اقليميا. فمن المعروف أنه يمكن اكتساب التقنية بطريقتين :

الطريقة الأولى تتجلى في استيراد التقنية، أي استيراد الآلات واستخدام الفنيين الأجانب لتشغيلها، وشراء براءات الإختراع وغيرها.

أما الطريقة الثانية لاكتساب التقنية، فتتجلى في العمل على تنمية التقنية وطنيا، أي بناء قدرة تقنية ذاتية بصورة متدرجة.

ويبدو أن الدول النامية قد أختارت الطريقة الأولى لإكتساب التقنية. ويعود ذلك إلى إعتقاد هذه الدول بأن ذلك سيمكنها من سد «الفجوة التكنولوجية» التي تفصلها عن الدول المتقدمة، وبأقل التكاليف. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت هناك عوامل موضوعية، تجعل من الصعب على الدول النامية الإعتماد على ذاتها في بناء قدرة تكنولوجية ذاتية، نذكر منها : تخلفها العلمي الشديدالموروث عن العهد الإستعماري، واستنزاف ما لديها من خبرات علمية وفنية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة، وأخيرا التعقيد المتزايد للتقنية.

فمن المعروف أن الدول النامية قد عانت كثيرا من الإستعمار الأوروبي، خلال حقبة زمنية طويلة، أمتدت أكثر من خمسة قرون بالنسبة لبعض هذه الدول (المستعمرات البرتغالية في افريقيا)، لم يتخذ المستعمر أية تدابير من شأنها تطوير القدرة التكنولوجية الذاتية للمستعمرات، بل على العكس

من ذلك، عمل على عرقلة كل محاولة وطنية تتم في هذا المجال. وعندما نالت هذه المستعمرات استقلالها السياسي بدأت معركتها مع التخلف من الصفر تقريبا، مما اضطرها إلى الإستيراد المتكرر لكل أنواع التقنية الضرورية لعلملية نموها.

وكذلك تعمل الدول الرأسمالية المتطورة في الوقت الحالي على استنزاف الخبرات العلمية والفنية من الدول النامية، وتساعدها على ذلك الظروف السائدة في معظم هذه البلدان، لعدم الإستقرار السياسي، وانخفاض مستوى التنمية الإقتصادية وما ينتج عنه من نقص الطاقة على استيعاب الاطر الوطنية... الخ وكلها عوامل، تساهم في «هجرة الأدمغة» من هذه الدول إلى الدول المتطورة. خاصة أن هذه المجموعة الأخيرة من الدول، توفر لاولئك المهاجرين درجة اكبر من حرية التعبير والتصرف في النفس، ومستوى أعلى من المعيشة.

ومهما كانت اسباب هذه الهجرة، فإنها قد حالت دون تكوين قدرة تكنولوجية وطنية في البلدان النامية كما سببت لها خسائر مادية كبيرة «تقدر باكثر من "45" مليار دولار خلال فترة الستينات وبداية السبعينات»[1].

أما بالنسبة لدور التعقيد المتزايد في التكنولوجيا، في الحيولة دون تكوين القدرة التكنولوجية الذاتية، فهو ظاهرة ملحوظة، ويجمع الباحثون على أنها تشكل عقبة اساسية في طريق تقدم البلدان النامية. وفي هذا الصدد يذكر بول بايروك[2]، أنه عندما بدأت الدول المتقدمة حاليا عملية نموها. لم يكن هناك فرق كبير بين «العامل المتخصص الذي يبني ويصلح شتى الأدوات (إن كانت آلات النسيج أو الآلات البخارية والمعدات الزراعية) وبين الحداد أو النحاس التقليدي وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر». وعلى العكس من ذلك تماما، نجد أن الدول النامية، تقوم حاليا بعملية التنمية في عصر "الثورة" العلمية _ التكنولوجية. ويعني ذلك أن على هذه البلدان أن تقوم ببذل جهد متضاعف. إذ عليها من ناحية أن تخصص موارد هامة للتعليم والبحوث العلمية، ومن ناحية أخرى أن تؤمن الاموال اللازمة لتطبيق نتائج تلك البحوث في مجال الإنتاج. وهـذا

(1) - جريدة تشرين (السورية) عدد 1981/02/10.

(2) - بول بايروك، المرجع السابق ذكره، ص : 100.

ما لا تسمح لها به على العموم مواردها المالية، فإذا أضفنا إلى ذلك إحتمال إعادة اختراع تقنيات سبق للدول المتقدمة أن أكتشفتها، يصبح لاستيراد التكنولوجيا من الدول المتطورة ما يبرره من الناحية الإقتصادية (اقتصاد الوقت والنفقات). ولكن المشكلة الأساسية تتجلى في كون هذه التكنولوجيا تحتكرها الشركات الكبرى المتواجدة في الدول الرأسمالية، وخاصة المتعددة الجنسية منها. وهذه الشركات لا تقدم للبلدان النامية إلا تكنولوجيا غير ملائمة وبشروط قاسية.

ويمكن أن نفهم أن عدم ملاءمة تلك التكنولوجيا يخرج عن ارادة الدول المتقدمة وشركاتها، وذلك على أساس ان هذه التكنولوجيا قد أعدت خصيصا لتلائم أسلوب انتاج معين (بافتراض أن التكنولوجيا غير محايدة) هو أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي لا يسعى إلا إلى تعظيم الربح بأية وسيلة كانت _ كما كانت قد أعدت أيضا لتستخدم في ظروف محددة، تختلف عن تلك السائدة في معظم الدول النامية، مثل الظروف الطبيعية (المناخ) والسكانية (استخدام المكننة والاتمتة في عملية الإنتاج لندرة عامل العمل).

ولكننا لا نستطيع فهم القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية والشروط القاسية التي تقدم بها إلا في إطار العمل المنظم على تعميق «الفجوة التكنولوجية» بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، لتبقى هذه الأخيرة تابعة إلى الأبد للأولى في هذا المجال الحيوي، وهذا ما يحصل بالفعل حاليا، كما يتضح لنا من الجدول التالي:

الجدول *1/4* : تطور مشتريات الدول النامية من السلع الهندسية (بملايين الدولارات) مع تبيان مصادرها ونسبتها الى مجمل صادرات هذه الدول *(1980/1965)*.

	1965		1970		1975		1980	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مجموع مستوردات الدول النامية من دول اقتصاد السوق.	11055,4	87,37	18419,6	87,96	67531,3	91,92	133522	89,84
مجموع مستوردات الدول النامية من دول التخطيط المركزي	1409,8	11,14	2065	9,86	344,6	4,69	8032,2	5,4
المجموع الكلي	12653,2	100	20940,9	100	73469,4	100	148622	100

المصدر د. محمد رضا محرم «ترشيد الفهم العربي لنقل التكنولوجيا» مجلة المستقبل العربي العدد : 74/ نيسان/ ابريل 1985، ص. 102.

يتضح لنا من الجدول السابق مدى خطورة وضع البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا سواء من حيث الأعباء التي تتحملهامن جراء ذلك أو من حيث اعتمادها شبه المطلق على الدول الراسمالية في التزود بالتقنية. والأخطر من ذلك كله أن هذا الإستيراد الكثيف للتكنولوجياء قد يعمل على إحباط الجهود الرامية إلى تكوين قاعدة علمية ـ تكنولوجية وطنية في بعض البلدان النامية، علما بأن التنمية للقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية ـ رغم الصعوبات التي تعترضها ـ تبقى الوسيلة الوحيدة للخروج من مأزق التبعية التكنولوجية وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي الذي لا يتحقق إلا بـ «دخول المجتمع بجميع شرائحه في التعامل اليومي بالإنتاج والعالم الإنتاجي وإنتشار المعرفة والعلم»[1]. وليس بالإستيراد المتكرر لمختلف أنواع التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

وتؤكد معظم المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية والتكنولوجيا في البلدان النامية (على سبيل المثال، مجلس الأمم المتحدة لتنمية العلم والتكنولوجيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، واليونكتاد واليونسكو... إلخ.) على ضرورة تبني الدول النامية لسياسة تكنولوجية تراعي ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية، وتساعد في الوقت نفسه على الحد من اتساع "الفجوة التكنولوجية" بينها وبين الدول المتقدمة وكذلك الحد من علاقة التبعية. ولعله من المناسب أن نذكر هنا باهم ماتم التوصل إليه من توصيات بخصوص التكنولوجيا في المؤتمر الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المنعقد في فيّينا عام *1984*[2] :

1 - أكد المؤتمر على اهمية تقوية القدرة التكنولوجية للدول النامية لأجل الإسراع بعملية التنمية الصناعية في هذه الدول، كما لاحظ بقلق اتساع «الفجوة التكنولوجية» بين الدول النامية والدول المتقدمة، واتفق المؤتمرون على أن هناك حاجة لصياغة استراتيجيات جديدة بشأن التعاون الدولي من أجل تقوية القدرات التكنولوجية للدول النامية.

---

(1) - جورج قرم، *التنمية المفقودة* (بيروت، دار الطليعة، 1981)، ص. 187.

(2) - فرهنك جلال، «اكتساب القدرة التكنولوجية الفعالة والملائمة وتوطينها»، *مجلة التنمية الصناعية العربية*، العدد الخامس (يناير/ كانون الثاني 1985)، ص. 104-106.

2 - أوصى المؤتمر بان تقوم الدول النامية بإيجاد الوسائل الملائمة، بصورة منفردة أو جماعية لمتابعة التطورات التكنولوجية العالمية واثارها المحتملة على التنمية الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ سياسات ملائمة لتعظيم الفائدة من التكنولوجيا الحديثة وتجنب مضارها.

3 - اوصى المؤتمر كذلك بأن تقوم الدول النامية بوضع سياسات وخطط وبرامج تكنولوجية مترابطة عند الضرورة وذلك في إطار خططها التنموية الشاملة، وأن تؤسس بصورة منفردة أو جماعية مؤسسات و أجهزة لنقل التكنولوجيا أو تعدل و تطور المؤسسات القائمة لتكون قادرة على الإستجابة للتطورات التكنولوجية العالمية.

4 - حث المؤتمر الدول النامية أن تخصص نسبة متزايدة عن دخلها القومي وجزءاً من المساعدات الأجنبية التي تحصل عليها لتنمية قدرتها العلمية والتكنولوجية بما في ذلك البحث العلمي. وطلب المؤتمر من الدول المتقدمة أن تنظر إلى طلبات الدول النامية لزيادة حصة الصناعة وتنمية القدرات التكنولوجية ضمن المساعدات الفنية الرسمية التي تقدم إلى الدول النامية مباشرة أو عبر المنظمات الدولية.

5 - دعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى تسهيل نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وفق شروط مقبولة ومنصفة وعادلة. وكذلك دعا المؤتمر إلى زيادة "شفافية" الأسواق التكنولوجية الدولية (أي الحد من الصفة الإحتكارية للتكنولجيا).

6 - دعا المؤتمر كافة الاطراف إلى التعاون من أجل الإنتهاء بسرعة من وضع القواعد الناظمة للسلوك الدولي في نقل التكنولوجيا.

7 - دعا المؤتمر إلى الإستمرار في تشجيع التعاون التكنولوجي بين الدول النامية وأتخاذ مبادرات جديدة في هذا الشأن...

وقد لا يكون لهذه التوصيات حظ من التنفيذ أكثر من سابقاتها، خاصة ما يتعلق منها بدور الدول الرأسمالية وشركاتها في تقوية أو دعم القدرات التكنولوجية الذاتية للدول النامية. فالتجربة تثبت لنا أن هذه الدول وشركاتها ليس في مصلحتها العمل على تطوير التكنولوجيا في

البلدان النامية، وإذا استطاعت فلن تسمح لهم بتطويرها بأنفسهم. وعليه فقد آن الأوان للدول النامية ان تراجع سياستها التكنولوجية، وأن تضع لنفسها أهدافا واقعية لتطوير قدراتها التكنولوجية بالإعتماد على الذات. ويتطلب منها ذلك قبل كل شيء اعادة النظر في مفهوم إكتساب التكنولوجيا أو امتلاكها، فامتلاك التكنولوجيا ليس هدفا بحد ذاته، بل وسيلة لتحسين ظروف حياة الإنسان. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، عليها أن تدرك أن الدول التي اعتمدت على نفسها لخلق تكنولوجيا وطنية، مثل الصين وكوريا الديموقراطية. هي التي استطاعت أن تقترب من هدف سد «الفجوة التكنولوجية» بينها وبين الدول المتقدمة. في حين ابتعدت عن هذا الهدف جميع الدول النامية الأخرى التي أعتمدت مبدأ «الاتكالية» على الدول المتطورة، فظلت تستورد أحدث المصانع وتستقدم الخبرة الأجنبية لتشغيلها وصيانتها دون أن تربط ذلك ببذل مجهود وطني يهدف إلى بناء القدرات التكنولوجية الذاتية. وكانت النتيجة، لا «سد الفجوة التكنولوجية» و«اللحاق بالدول المتقدمة» بل المزيد من التبعية لهذه الدول، والمزيد من تحويل الفوائض الإقتصادية إليها عن طريق الصفقات التكنولوجية التي قد لا تخدم حقا سوى السماسرة والمسؤولين الذين اشرفوا عليها.

ثالثا - الخصائص غير الاقتصادية للتخلف :

تتميز الدول النامية من الناحية السكانية (الديموغرافية)والإجتماعية والثقافية والسياسية بالخصائص التالية :

- إرتفاع معدلات الولادات و الوفيات.
- إنخفاض المستوى الصحي.
- إرتفاع نسبة الأميين.
- فساد البيئة السياسية.
- سوء إستغلال وقت الفراغ.
- ضعف القيم المعنوية.

وسنعالج فيما يلي كل خاصة من هذه الخصائص غير الإقتصادية للتخلف.

ارتفاع معدلات الولادات والوفيات :

من الملاحظ ان سكان العالم الثالث يتزايدون بمعدلات غير مرغوب فيها. فهم يتزايدون سنويا، بحوالي 100 مليون في الوقت الحاضر. وترجع هذه الزيادة الكبيرة في سكان العالم بصورة اساسية إلى إرتفاع معدلات الولادات في المناطق المتخلفة، والذي يعود بدوره إلى الاسباب التالية :

- *سن الزواج المبكر للنساء* : في بعض الدول النامية، يحدد القانون حدا أدنى لسن الزواج بالنسبة للمرأة كما هو الحال مثلا في افغانستان حيث ينص القانون على أن هذا الحد هو *14* سنة. وقد لا يكون هناك اي حد أدنى لسن الزواج سوى الحد الفيزيولوجي. ويعني ذلك زيادة فترة الخصوبة لدى النساء المتزوجات في البلدان النامية، وبالتالي إرتفاع معدل الولادات.

- ***انخفاض تكاليف تربية الأطفال*** : تتميز الدول النامية، عكس الدول المتقدمة، بانخفاض مستوى المعيشة وبالتالي تكون المبالغ اللازمة لتربية الاطفال منخفضة ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة من ميزانية الأسر، لذلك لا يخشى الوالدان انجاب عدد كبير من الأطفال.

- ***سيطرة الزراعة التقليدية*** : تعتمد الدول النامية، على الزراعة،

وتستخدم هذه الدول بصورة عامة، وسائل زراعية بدائية، تعتمد على العمل اليدوي، لذلك فإن إنجاب الاطفال في هذه الدول يعتبر موردا اقتصاديا للعاملين في النشاط الزراعي لأن هؤلاء الاطفال سيتمكنون في سن مبكرة من مساعدة آبائهم في العمل لكونه عملا لا يحتاج إلى دراسة أو خبرة.

- *تفشي الجهل* :

إن ارتفاع نسبة الأميين في الدول النامية، يساهم في معدل الولادات لأن الإنسان الذي لا يقرا ولا يكتب، لا يكون في مستوى يسمح له باعتماد التخطيط العائلي ولا حتى في التفكير في شيء من هذا القبيل. كما أن هذا الانسان الأمي لا يدرك أن النمو السكاني المتسارع يعيق عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية. لقد اثبتت الابحاث العلمية في بعض البلدان النامية أنه كلما أرتفع مستوى التعليم كلما انخفض حجم الاسرة. فالمائة زوجة الجامعية لا تنجب أكثر من 400 طفل خلال حياتها في حين تنجب المائة زوجة الامية اكثر من 700 طفل.

- *التكافل الاجتماعي بمفهومه القبلي* :

من الظواهر الملاحظة في البلدان النامية وخاصة في الريف أن جميع افراد العائلة _ بمفهومها الواسع _ يتعاونون فيما بينهم ويقفون صفا واحدا أمام الصعوبات التي قد تواجههم، لذلك فهم يعتقدون أن قوة العائلة تتوقف على عدد افرادها، ويعني ذلك أن الإنسان عندما ينجب طفلا أنما ينجبه للعائلة.

- *ارتفاع معدل وفيات الأطفال* :

تموت نسبة كبيرة من أطفال الاسر في البلدان النامية في سن مبكرة، ولا شك أن ذلك يدفع الآباء إلى انجاب عدد كبير من الاطفال املا في أن يبقى بعضهم على قيد الحياة.

- *تعدد الزوجات وإنتشار الطلاق* :

يساهم تعدد الزوجات وإنتشار الطلاق في تزايد عدد الولادات في الدول النامية وخاصة الإسلامية منها.

- غياب التخطيط العائلي :

يرجع غياب التخطط العائلي في الدول النامية، إما إلى رفض الافراد له لاعتقادهم انه يتعارض مع تعاليم الدين أو لأسباب أخرى.

هذه هي اهم اسباب ارتفاع معدل الولادات في الدول النامية، هذا الإرتفاع الذي تترتب عليه الآثار السلبية التالية بالنسبة للدول النامية :

- من المعروف لديكم أن متوسط دخل الفرد يساوي الدخل الكلي على عدد السكان، فإذا افترضنا ثبات الدخل الكلي، فإن أية زيادة في السكان ستؤدي بطبيعة الحال إلى نقص متوسط دخل الفرد، وحتى إذ لم يكن الدخل القومي ثابتا فإن الزيادة الكبيرة في السكان ستمتص الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل القومي ,وبالتالي تخفيض حجم الإدخار القومي ويعني ذلك إطالة الفترة اللازمة للقضاء على التخلف الإقتصادي والإجتماعي.

- يودي اكتظاظ السكان وتزايدهم بمعدلات سريعة إلى تحول النشاط الإقتصادي إلى انتاج السلع الإستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية مما يعيق عملية التنمية الإقتصادية.

- إن الزيادة الكبيرة في السكان تزيد مشكلة البطالة المقنعة وما يترتب عليها من إنخفاض مستوى معيشة السكان بصورة عامة وسكان الريف بصورة خاصة.

- تدل الإحصاءات على أن السكان الذين ينتمون إلى السن غير المنتجة (أي الذين لم تصل أعمارهم إلى الخامسة عشر) يمثلون نسبة كبيرة من مجموع السكان في الدول النامية. ولا شك أن الطفل، من يوم ولادته وحتى يصبح منتجا، يعتبر عبئا على المجتمع لأنه يستهلك ولا ينتج.

- يؤدي التزايد السريع في السكان إلى تفاقم مشكلة الإسكان ومشكلة التوظف ومشكلة المواصلات وغيرها من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي يمتص حلها جزءا كبيرا من موارد الدولة التي كان يمكن توجيهها إلى الإستثمارات التنموية.

ومن ناحية اخرى، تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان تزايد السكان بمعدلات مرتفعة، يعتبر أحد معوقات التنمية الإقتصادية كما رأينا سابقا، فإنه يعتبر في نفس الوقت نتيجة من نتائج التخلف الإقتصادي ومظهرا من مظاهره، ولذا فإنه كلما سار المجتمع في طريق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كلما تناقص معدل تزايد السكان بصورة تلقائية.

أما فيما يتعلق بمعدل الوفيات، فإنه لا يزال مرتفعا نسبيا في الدول النامية. إذ يتراوح بين *17* بالالف و *21* بالالف في حين لا يتجاوز هذا المعدل في الدول المتقدمة *10* بالالف في المتوسط. ويرجع هذا الإرتفاع في معدل الوفيات في الدول النامية إلى مجموعة من العوامل أهمها : نقص وسوء التغذية، النقص الكبير في عدد الأطباء وعدد المستشفيات واستمرار انتشار الأوبئة وأنعدام السكن الملائم بالإضافة إلى تخلف الوعي الصحي لدى غالبية السكان.

ومن الناحية الإقتصادية، تمثل وفاة الطفل قبل وصوله إلى سن الإنتاج خسارة كبيرة للمجتمع تتجسد في كل ما أستهلكه هذا الطفل من سلع وخدمات من يوم ولادته حتى يوم وفاته.

وفي ختام هذه الفقرة المتعلقة بأسباب النمو السكاني المتسارع في الدول النامية وآثاره السلبية على عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه الدول، لا بد من الإشارة إلى مفهومين اساسيين يتعلقان بهذا الموضوع وهما مفهومي الإكتظاظ السكاني والإنتقال الديموغرافي.

مفهوم الإكتظاظ السكاني :

يرى (ارثر لويس *A. Lewis*) في كتابه «**نظرية النمو الإقتصادي**» أن الإكتظاظ السكاني يتجلى في أربعة مظاهر :

- يكون هناك إكتظاظ سكاني في بلد ما، عندما يستهلك هذا البلد موارده غير المتجددة بوتيرة متسارعة ومبالغ فيها.
- يكون هناك إكتظاظ سكاني في بلد ما عندما يصبح من الصعب تأمين الغذاء لسكان هذا البلد.
- يكون هناك إكتظاظ سكاني في بلد ما عند ما لا يودي النمو السكاني في هذا البلد إلى تزايد ناتجه المحلي والإجمالي.
- يكون هناك إكتظاظ سكاني عندما تفوق اللاوفورات المرتبطة بالنمو السكاني الوفورات الناجمة عن هذا النمو.

نظرية الإنتقال الديموغرافي :

طبقا لهذه النظرية، تهبط نسبة الوفيات في بداية التصنيع نتيجة لتحسن الغذاء ومرافق الصحة العامة، فإذا بقيت معدلات الخصوبة ثابتة تسارع معدل النمو الديموغرافي أو السكاني. ولكن بعد فترة ما يبدأ

معدل الوفيات بالهبوط نتيجة التصنيع. وعندما تتقلص الفجوة بين معدل الوفيات ومعدل الولادات يتباطأ النمو السكاني، ولكن إذا هبط معدل الخصوبة أكثر من ذلك فإن المعدل الصافي للنمو السكاني قد يصل إلى الصفر.

ان هذه النظرية بنموذجها السابق، لا تنطبق بحال من الأحوال على واقع البلدان النامية، ذلك أن النمو السكاني في هذه البلدان، لم يرافقه التصنيع، كما أن هبوط معدل الوفيات في البلدان المذكورة لم ينجم عن الإرتفاع في مستوى المعيشة لدى السكان ولا حتى عن التحسينات في مرافق الصحة العامة، بل نجم عن التطور المذهل في التكنولوجيا الطبية الخاصة بالقضاء على الأوبئة كالجدري والكوليرا... الخ.

إنخفاض المستوى الصحي :

على الرغم مما ذكرناه قبل قليل، من تقدم كبير في ميدان التكنولوجيا الطبية، فإن المستوى الصحي في جميع الدول النامية ما زال منخفضا لا سيما إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة. ولقياس المستوى الصحي يلجأ الإقتصاديون إلى عدة معايير أهمها :

- عدد السكان بالنسبة لكل سرير في المستشفى (متوسط البلدان النامية عام 1985 كان في حدود 2936).
- عدد السكان بالنسبة لكل طبيب (متوسط البلدان النامية عام 1985 كان في حدود 4497).

في حين لا يتجاوز الرقم الاول في الدول المتقدمة (86) والرقم الثاني(600).

وبالإضافة إلى خطورة الوضع التي تعكسها الأرقام السابقة من حيث نقص الاطباء والاسرة في مستشفيات البلدان النامية، هناك تفاوت كبير في الخدمات الصحية بين مدن وأرياف هذه الدول. واخيرا فإن توفر المساكن الصحية يعتبر ايضا من أسباب انخفاض المستوى الصحي في البلدان النامية.

وغني عن القول أن انخفاض المستوى الصحي تكون له آثار سيئة على عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ولعل أخطر تلك الآثار هو إنخفاض الإنتاجية لأن إنخفاض المستوى الصحي يضعف من إنتاجية الافراد العاملين لعدم قدرتهم على العمل المستمر وكثرة تغيبهم عنه. ولقد أثبتت الدراسات في هذا المجال أن تدني المستوى الصحي في البلدان النامية يؤدي إلى خفض الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 30% بالمائة و 60% بالمائة.

إرتفاع نسبة الأميين بين السكان :

تتميز الدول النامية بارتفاع نسبة الاميين بين السكان بعكس الحال في الدول المتقدمة حيث لا تتجاوز هذه النسبة عادة الخمسة بالمائة من مجموع السكان في حين تتجاوز التسعين بالمائة في الكثير من البلدان النامية. ولا بد هنا من التذكير ببعض الحقائق عن التعليم في البلدان النامية :

- هناك تفاوت كبير بين المدن والأرياف من حيث مدى إنتشار التعليم وذلك في جميع البلدان النامية، حتى ان بعض المناطق الريفية تكون محرومة تماما من التعليم.

- هناك تفاوت كبير في نسبة التعليم بين الذكور والإناث إلى درجة أن نسبة المتعلمين بين الإناث تكاد تنعدم في بعض الدول النامية. والخطورة هنا تكمن في أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي فإن عدم قيام هذا النصف بدوره في مجال الإنتاج يعتبر _ بحق _ من أهم معوقات التنمية. ولكي تستطيع المرأة القيام بهذا الدور يجب أن تتاح لها فرصة التعلم.

- ليس هناك إقبال على التعليم الفني والمهني من قبل الأفراد في الدول النامية لأنهم يرون أن العمل اليدوى أقل احتراما من العمل المكتبي.

- هناك نقص كبير في عدد المدرسين والمباني المدرسية في جميع الدول النامية دون ان نتحدث عن النوعية.

إن الاخطار التي تترتب على ارتفاع نسبة الأميين بالنسبة لعملية التنمية الإقتصادية هي :

- ان الإنسان الأمي، يصعب عليه في الحقيقة إدراك متطلبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الوقت الذي يجب فيه على جميع أفراد المجتمع أن يساهموا في القضاء على التخلف، لأن مجهود الدولة لا يكفي وحده في هذا المجال.

- هناك علاقة وثيقة بين تفشي الأمية وتردي الوضع الصحي للسكان، فكلما ارتفعت نسبة الأميين بين السكان، كلما انخفض المستوى الصحي لأن الإنسان الأمي يجهل تماما المبادئ الصحية.

- إن عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني يؤدي إلى نقص الخبرة الفنية. ويعتبر ذلك النقص من أهم معوقات التنمية.

فساد البيئة السياسية :

تتمثل أهم مظاهر فساد البئة السياسية في البلدان النامية فيما يلي :

- إنعدام الإستقرار السياسي نتيجة قيام الإنقلابات العسكرية، وعلى سبيل المثال عرفت افريقيا خلال الثلاثين سنة الماضية أكثر من ميئتي محاولة إنقلابية، أو نتيجة تنافس الأحزاب السياسية و الطوائف والقبائل على السلطة.
- وجود حكومات استغلالية تضطهد شعوبها وتتعالى عليهما في حين أن الدولة تعتبر خادما للشعب لا سيدا له.
- تخلف درجة الوعي السياسي لدى أفراد الشعب مما يؤدي إلى جهلهم لحقوقهم والمطالبة بها والدفاع عنها وبالتالي رضاهم بالإستغلال والظلم.

ومما لا شك فيه أن البئة السياسية الفاسدة تعتبر من أكبر معوقات التنمية الإقتصادية، لأن هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة ديموقراطية حقيقية تكون فيها الكلمة الأولى والأخيرة للشعب الذي يعتبر الغاية والوسيلة لكل عملية تنموية سليمة.

سوء استغلال وقت الفراغ :

إن الإنسان في البلدان النامية لا يحاول إستغلال وقت فراغه في المجالات الفكرية والثقافية التي تعود عليه وعلى المجتمع بالنفع، بل يقضي أوقات فراغه فيما يضره ويضر مجتمعه ويعيق عملية التنمية. ولنذكر على سبيل المثال قضاء هذا الوقت في العاب القمار وتبادل الإشاعات واغتياب الآخرين والشكوى السلبية من سوء الأوضاع المادية والمعنوية دون التفكير الجاد في تغييرها.

يضاف إلى ذلك ضياع جزء كبير من الوقت في الدول النامية نتيجة المبالغة في الإحتفالات بالأعياد والمهرجانات والمسيرات المؤيدة والمعارضة... ألخ. ولا شك أن ذلك ينعكس سلبا على عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

ضعف القيم المعنوية :

وأخيرا تتميز معظم شعوب البلدان النامية بضعف القيم المعنوية. ويقصد بالقيم المعنوية، الروح الوطنية وروح التضحية، والعمل بجد

وإخلاص والتنازل عن بعض المصالح الخاصة في سبيل المصلحة العامة والمحافظة على الممتلكات وحسن الظن بالآخرين والثقة بالنفس والإعتماد عليها وغير ذلك من القيم المعنوية التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبصورة عامة يمكن حصر خصائص التخلف فيما يلي :

1 - نقص القاعدة الهيكلية وضعف الجهاز الإنتاجي وسيطرة القطاع الاولي عليه.

2 - تدني الدخل وانخفاض مستوى المعيشة وترد الحالة الصحية.

3 - تكاثر سكاني متسارع وإنتشار الأمية والبطالة الظاهرة والمقنعة.

4 - نقص في الخبرات العلمية والتقنية وسوء إستخدام المتاح منها.

5 - محدودية الإدخار والإستثمار.

6 - ثراوث طبيعية غير مستغلة أو مستغلة لصالح الغير.

7 - ثنائية اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقنية.

8 - تبعية اقتصادية ومالية وتقنية وغذائية للدول المتقدمة.

9 - المعاناة من الاستعمار والاستعمار الجديد.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، هو : هل هذه الصفات «مكتسبة» أم «موروثة»؟ إن الإجابة على ذلك تتطلب البحث في عوامل التخلف.

البحث الثالث : الخلاف حول عوامل التخلف.

كما أختلف الكتاب حول مفهوم التخلف، اختلفوا كذلك حول العوامل التي أدت إليه. فمنهم من يرجع التخلف إلى عوامل داخلية ومنهم من يرجعه إلى عوامل خارجية أو إلى العوامل الداخلية والخارجية معا.

3 - 1 : العوامل الداخلية للتخلف :

غالبا ما يرد في معظم ادبيات «التنمية والتخلف» تعداد وشرح مجموعة كبيرة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية يزعم أنها كانت وراء انحصار التنمية الإقتصادية في الدول النامية. وسنقوم في مايلي بعرض أهم هذه العوامل.

لقد فسر الإقتصاديون التقليديون في زمانهم «تأخر» بعض الأمم عن ركب «الحضارة الأوروبية» بالكسل والخمول، فللإجابة على السؤال الذي كانوا يطرحونه على أنفسهم في ذلك الوقت، وهو : كيف استطاعت مجموعة صغيرة من البلدان (ويقصدون بها حصرا بعض الدول الأوروبية (كانجلترا مثلا)) أن تسير في طريق التطور *Evolution* في حين بقيت الأمم الأخرى عاجزة عن ذلك؟، فكان جواب جون ستوارت ميل *Jhon. S. Mill*[1] هو أن السبب يكمن في وجود «الرغبة الفعلية في التراكم» و«الرغبة الفعلية في العمل» لدى شعوب المجموعة الأولى (الدول الأوروبية) وغياب هذه «الرغبات» لدى شعوب المجموعة لثانية (الدول المتأخرة) كما فسروا هذا الغياب بعاملين أساسين هما :

«محدودية الحاجات "وتفضيل وقت الفراغ على العمل المكسبي".

فبالنسبة للعامل الأول يقول دافيد ريكاردو *D. Ricardo*[2] : «في البلدان المتأخرة تقتضي العادات والتقاليد أن يكتفي الأفراد بمستوى حياة متدن، لأن الحاجات محدودة».

---

(1) - Philippe Plateau, Les économistes classiques et le sous-développement (Paris : P.U.F, 1978) P.417.

(2) - Philipe Plateau, Op.Cit. P.429.

أمّا بالنسبة للعامل الثاني (اي تفضيل وقت الفراغ) فيركز عليه روبرت مالتوس *R. Malthus*. أما الحل عند هؤلاء الإقتصاديين فيكون بالعمل على «تغيير مواقف ومعتقدات هذه الشعوب فيما يتعلق بالعمل والإدخار والمخاطرة والإبتكار الاقتصادي»[1]. وهذه المهمة تقع على عاتق الشعوب الأوروبية التي تحمل «رسالة تمدينية *Mission civilisatrice* إلى الشعوب المتأخرة». أما وسائل تبليغ تلك الرسالة، فأهمها من وجهة النظر الإقتصادية التقليدية «تحرير المبادلات الدولية من القيود»[2] مما سيتيح للشعوب "المتأخرة". فرصة التعرف على سلع جديدة يتطلب الحصول عليها بذل مجهود وبالتالي التخلص من الكسل. وسنرى لا حقا أن العلاج بـ«تحرير المبادلات الدولية» قد اعتبر لدى البعض من أهم العوامل الخارجية التي أعاقت نمو البلدان النامية.

كما فسره اقتصاديون آخرون بالعوامل الطبيعية، ويذكر في هذا المجال أن معظم البلدان النامية يقع في المناطق المدارية وبين المدارية، في حين يقع معظم البلدان المتقدمة في المناطق المعتدلة,ويبدو في رأي البعض أن وقوع البلدان النامية في تلك المناطق من الكرة الأرضية، يعيق تطورها الإقتصادي لأن «المستويات الشديدة من الحرارة والرطوبة في معظم البلدان المختلفة، تسهم في تعطيل التربة والعديد من فئات السلع المادية كما تتحمل قسطا من مسؤولية ضعف المردود في بعض المحاصيل وفي الغابات وتربية المواشي، وهي لا تزعج العمال فحسب بل تؤذي الصحة أيضا بما تسهله من وجود وتكاثر وانتشار مختلف الأجسام الصغيرة التي تولد الأمراض الطفيلية والامراض السارية. لهذه الاسباب وغيرها (تحد) الشروط المناخية من النشاط ومن مدة العمل وفعاليته»[3]. ولا يقل دور التضاريس غير الملائمة في هذا المجال عن دور المناخ غير الملائم، فالتصحر والبعد عن البحر وفقدان الطرق المائية وإنتشار سلاسل الجبال الشاهقة، كل ذلك يعيق المواصلات ويجعل تكلفة النقل عالية[4]. ولا شك أن هذه الآراء صحيحة إلى حد ما، ولكن لا يجوز- في راينا - إرجاع ظاهرة

---

(1) - Ibid. P. 430.

(2) - Ibid.P. 431.

(3) - غونار ميرادل، المرجع السابق ذكره ص. 112.

(4) - André Piatier et autres, Op. Cit. P.2.

خطيرة كالتخلف إلى عدم ملاءمة المناخ أو التضاريس وذلك للأسباب التالية :

1 - ان التاريخ يذكر لنا أمما استطاعت أن تقيم حضرات مزدهرة في ظروف مناخية قاسية (في الصحاري بالذات).

2 - ان بعض البلدان المسماة بالمتخلفة تتمتع بمناخ وتضاريس تفوق كثيرا في ملاءمتها مناخ وتضاريس بعض البلدان الصناعية.

3 - ان قساوة الطبيعة قد تولد لدى الإنسان ردود فعل معاكسة، إيجابية، حين يعتبر هذه القساوة تحديا له. عندئذ سيبذل مجهودا أكبر من المجهود الذي كان سيبذله لو كانت الظروف الطبيعية مؤاتية أكثر مما هي عليه. وستكون النتيجة حتما قهر الطبيعة ذاتها من قبل الإنسان وليس العكس.

4 - يتأكد من تجارب بعض البلدان النامية أن الطبيعة التي أعاقت تطورها في مرحلة تاريخية معينة، قد ساعدت على هذا التطور في مرحلة لاحقة. وكمثال على ذلك، نذكر أن الغابات الكثيفة في بعض البلدان الإفريقية كانت تشكل فعلا عائقا لتطورها للأسباب المذكورة اعلاه. أما الآن فإن نفس الغابات قد أصبحت تشكل العمود الفقري لإقتصادات تلك الدول (جمهورية ساحل العاج مثلا). ويعني ذلك أن الغابات لم تكن في حد ذاتها معوقا أو مساعدا للتنمية، بل الغابات مضاف إليها «العمل الإنساني» الذي لم يكن قادرا في الحالة الاولى على إخضاع محيطه الطبيعي لصالحه لسبب او لآخر.

ويرى فريق ثالث من الإقتصاديين أن نقص الموارد الطبيعية يلعب دورا هاما في ظاهرة التخلف ويقصد هنا بالموارد الطبيعية الثروات الجوفية حصرا وخاصة الطاقة. فمن الأقوال السائدة أن «الثورة الصناعية» في أوروبا قد انطلقت من المناطق التي تتوفر فيها المواد الخام الضرورية لاقامة الصناعات الثقيلة من الفحم وخامات الحديد... الخ. ويستنتج من ذلك انه بالإمكان إرجاع التخلف إلى الإفتقار إلى مثل هذه الموارد الطبيعية.

غير أن هذه الفكرة قد تعرضت لبعض الإنتقادات. منها أولا أن هناك

بلداناً متقدمة جدا لم يكن لها ثروات طبيعية تذكر (اليابان سويسرا مثلا). ومنها ثانية أنه «لا يجوز اعتبار الموارد الطبيعية معطى *Donnée* ثابتاً لأن الإكتشافات وتطور الأذواق والتقنيات والنضوب وفقدان القيمة *Dépréciation* كلها عوامل يمكنها من وجهة النظر الإقتصادية أن تزيد أو تقلص كمية هذه الموارد». وفي الحقيقة أن التاريخ الإقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء يؤكد هذا الرأي الاخير. فبالنسبة للدول المتقدمة نذكر هنا مثال الفحم الحجري. وبالنسبة للدول النامية نعطي المثال التالي : في عام 1957، ورد في دراسة لأوضاع البلدان النامية، اعدها بنجامين هيجنز *B. Higgins*[1]، أن «دخل الفرد في ليبيا، يقدر بما يقرب من 25 دولار في السنة... ومن سوء الحظ أن ليبيا لا يتوافر لها من الموارد الطبيعية ما يعمل المخطط على تنميته، فمعظمها صحراء... وليس في البلاد موارد معدنية لها أهميتها، ولا مصادر طبيعية للقوة أو الطاقة، إلا إذا أمكن تهذيب الشمس نفسها» فهل يا ترى كانت هذه «المقاربة السكونية» (التعبير لغونار ميرادل) حول آفاق التنمية الإقتصادية في هذا القطر صحيحة ؟ إذا كان الجواب بالنفي، فإننا نستطيع القول بأن البلدان النامية بصورة عامة، إذا كانت تعاني من شيء في هذا المجال، فهو ليس نقص الموارد الطبيعية، بل جهل ما بحوزتها من هده الموارد وعدم القدرة على استغلالها، عندما تكتشف، استغلالا يخدم تنميتها هي وليس تزايد نمو الدول المتطورة.

ومن ناحية أخرى يرى كل من أرثر لويس *Arthur Lewis*[2] ورغنار نوركسه *Regnar Nurkse*[3] وجان مولي Jean Mouly[4] أن العقبة الأساسية التى تعترض تنمية البلدان النامية هي نقص رأس المال. فهذا الإفتقار إلى رأس المال هو الذي يشكل أساس «حلقة الفقر المفرغة» التي قال بها نوركسه. ولا نرى هنا ضرورة للتوسع في هذا الموضوع لأننا سنعود إليه في البحث المخصص لعامل راس المال. ونكتفي بالقول أنه ليس برأس المال وحده «يموت» التخلف، أو « تحيا » التنمية.

---

(1) - مأخوذ عن ألبرت لوترباخ. المرجع السابق ذكره، ص. 90.

(2) - Arthur Lewis. Théorie de la croissance économique. (Paris : 1971) P. 328.

(3) - Regnar Nurkse, Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés (Paris : Cujas, 1968) PP. 5-8.

(4) - Jaen Moully, Op. Cit. P.311.

في حين يرى خبراء الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ان اكبر معوق للتنمية في البلدان النامية هو العامل الثقافي الذي يتجلى في نقص الاطر الفنية وعدم انتشار الافكار والتقنيات الحديثة، ومن هنا كان قرارها عام 1946 بإنشاء برنامج المساعدة الفنية للدول النامية. ويرى كنث غالبريث *Kenneth Galbraith*[1] ان هذا القول ينطبق اساسا على القارة الإفريقة (خاصة افريقيا السوداء). أما القارات الاخرى (آسيا وامريكا الآتينية) فلها مشاكلها الخاصة في مجال التنمية. فالقارة الأسوية تعاني من اختلال التوازن بين السكان والموارد. وقارة آمريكا الآتينية تعاني من اللامساواة في توزيع الدخول بسب غياب الإصلاح الزراعي.

وفي رأينا أن هذا التصنيف للبلدان النامية من جيث طبيعة معوقات التنمية فيها يفتقر الى الدقة. فإذا أخذنا مثلا ظاهرة سوء توزيع الدخل، نجد أنها لا تخص آمريكا اللاتينية وحدها، بل تنتشر في معظم الدول النامية. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى توجد في افريقيا دول مكتظة بالسكان (نيجيريا على سبيل المثال) وفي آسيا وامريكا الآتينية دول تنتشر فيها الأمية وتعاني من نقص الخبرة الفنية.. الخ.

ومما لا شك فيه أن الافتقار الى العنصر البشري الكفء، يعد اكبر معوق للتنمية والدليل على ذلك أن التاريخ الإقتصادي العالمي يذكر لنا امما قطعت شوطا بعيدا في مضمار التقدم الإقتصادي دون ان تمتلك الموارد المادية الضرورية لذلك؛ ولكنه لا يذكر لنا أمة واحدة استطاعت ان تحقق تقدما حقيقيا دون ان يتوفر لها الإنسان الكفء.

أما المدرسة السكانية الفرنسية بقيادة الفريد سوفي *A. Sauvy* فترى أن مسالة التخلف لا يمكن أن تدرس على المستوى الإقتصادي البحت وحده. فلا بد لدراستها من تعاضد الإقتصاديين وعلماء السكان. ذلك أن المشكلات الإقتصادية للبلدان النامية لا يمكن معالجتها إلا في سياقها *Contexte* السكاني. فإذا عدنا إلى التاريخ الإقتصادي للدول المتقدمة - والكلام لألفريد سوفي _ فسنجد أن الطب لم يتقدم في القرن التاسع عشر (فترة الإنطلاق الإقتصادي لهذه الدول) بوتيرة *Rythme* اعلى من وتيرة النمو الإقتصادي.

---

(1) - K. Galbraith, Des problèmes fiscaux et monétaires dans les Pays en voie de développement (Paris : Dunod, 1968), PP. 29-30.

أما في الوقت الراهن، فإن تقنيات تخفيض الوفيات، اسهل بكثير من العمل على تحسين مستوى حياة الناس الذين تم إنقاذهم من الموت، الأمر الذي سينجم عنه حصول «خلل مستمر بين النمو السكاني والركود الإقتصادي» الذي اعتبره ايف لاكوست جوهر التخلف الإقتصادي. يضاف إلى ذلك احتمال تشكل «حلقة السكان المفرغة»[1] التي تعني أن تسارع نمو السكان يعيق رفع مستوى معيشتهم ونشر التعليم بينهم، علما أن ذلك يشكل انجع وسائل الحد من التكاثر السكاني غير المرغوب فيه. فإذا تعذر مثل هذا الحل، فإن السكان سيتكاثرون من جديد بمعدلات اسرع وسينعكس ذلك على مستوى معيشتهم وتعليمهم وهكذا.. ولكسر هذه الحلقة، يرى فينير أنه لا بد من التدخل المباشر للحد من النمو السكاني[2]. وستكون لنا عودة الى هذا الموضوع في مكان آخر من الكتاب لمعالجته بصورة اوسع.

كما يعزى التخلف إلى مجموعة اخرى من العوامل النفسية والتنظيمية كالمحاكاة ونقص المستحدثين. لقد راينا سابقا كيف أن الإقتصاديين التقليديين كانوا يعتقدون ان تعميم نمط استهلاك الشعوب الأروبية «المتحضرة» على الشعوب الأخرى من شانه ان يساعدها على التخلي عن «كسلها» وبالتالي الخروج من تأخرها «ولكن يبدو ان الإعتقاد شيء والواقع شيء آخر» إذ: اتضح من الوقائع ان محاكاة الدول النامية لنمط الحياة في الدول الصناعية، يترك آثارا سلبية على عملية نموها (اي البلدان النامية)، نذكر منها اثر المحاكاة على عملية التراكم الرأسمالي في هذه البلدان. ونشير هنا إلى ان اول من لاحظ اثر المحاكاة على النمو الإقتصادي هو جيمس ديزونبري *Jams Duesenbery*، وذلك خلال دراسته للإستهلاك والإدخار في المجتمع الآمريكي عام *1949*، حيث لا حظ ان *75%* من الآمريكيون لا يدخرون، وأن العامل الاساسي وراء ذلك هو محاكاتهم لإستهلاك النسبة الباقية *25%* التي تشكل شريحة الأثرياء.

ثم قام رغنار نوركسه فيما يعد بتعميم هذه الظاهرة على العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية. ففي هذه المجموعة الأخيرة من الدول يقوم رجال الأعمال ـ والكلام لنوركسه ـ بتقليد نمط الحياة في الدول

(1) - جاكوب فينير، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ترجمة سني اللقاني (القاهرة : دار المعارف، 1958) ص. 281.

(2) - المرجع نفسه.

المتقدمة، مما يدفعهم إلى استهلاك ارباحهم بدلا من إعادة استثمارها كما هو مألوف عادة. وهكذا اعاقت هذه الظاهرة عملية التراكم الرأسمالي. ويضيف نوركسه قائلا انه إذا استمرت الدول المتخلفة في تقليد نمط الحياة في الدول المتطورة فإنها ستعرف «محاكاة من نوع جديد، وهي «تفضيل زيادة وقت الفراغ على زيادة الدخل كما هو ملاحظ الآن لدى سكان الدول المتقدمة».

وهكذا، فإن ما كان الإقتصاديون التقليديون يعتبرونه محركا لعملية "التطور" في البلدان "المتأخرة" اصبح يشكل الآن -في نظر الإقتصاديين المعاصرين - عقبة اساسية لتقدم هذه البلدان، خاصة وأن رجال الأعمال ليسوا وحدهم المقلدين لنمط «الحياة في الدول الصناعية - كما لا حظ نوركسه - بل وأيضا «رجال السياسة» وجميع سكان الدول النامية، خاصة سكان المدن. ويعود ذلك - في رأينا - الى توحيد الأذواق في جميع انحاء العالم بفعل الدعاية التجارية والإتصال بين الأمم والشعوب. ونشير هنا أيضا الى أن محاكاة الدول النامية للدول الصناعية لاتقتصر على اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة والرحلات السياحية الخارجية، بل تمتد لتشكل محاكاتها لصناعتها وزراعتها وقواعدها الهيكلية *Ses infrastructures* الخ... رغم اختلاف الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للعامل الآخر وهو نقص المستحدثين، فنشير هنا الى أن جوزيف شومبيتر *Joseph Schumpeter* يرى أن المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية هو الإبتكار أو الإستحداث *L'innovation* وأن هذه االمهمة يقوم بها نوع خاص من رجال الأعمال أو الراسماليين وهم «المستحدثون». ويقصد شوبيتر الإستحداث الفردي حصرا لماذا؟ لانه خلال شرحه لتداعي الاسس الإجتماعية والإقتصادية للرأسمالية، يذكر من بينها تراجع دور الإستحداث الفردي أمام تعاظم دور الإستحداث الجماعي *Collective* الذي يشترك فيه عدد كبير من الأشخاص سواء كان ذلك في مجال الإنتاج أو الإدارة. ان مستحدث شومبيتر يتصف بروح المغامرة والمبادرة والميل الى التجديد والإضطلاع بالمسؤولية. وهذا النوع من المستحدثين تفتقر إليه البلدان النامية. أما سبب هذا الإفتقار إلى المستحدثين فيرجعه الأستاذ مطانيوس حبيب إلى «ظاهرة تعدد الأنماط (التي) وقفت عثرة في طريق تمايز المجتمع طبقيا، وبروز في كل مرحلة

من مراحل النمو طبقة تقدمية تحمل لواء التطور». وقد نجم عن هذا الوضع ظهور «مستحدثين» في البلدان النامية. لا يتصفون به من صفات المستحدث سوى «حب تجميع المال وبدون جهد».

وأخيرا، لاينسى التنمويون دور بعض القيم والتقاليد في ظاهرة التخلف. ونشير هنا الى أن الفكرة الأساسية التي يتمحور حولها التحليل الإجتماعي - الثقافي لظاهرة التخلف هي أن «التقدم لا يحدث إلا حين يؤمن الشعب بأن الإنسان بجهده الواعي يستطيع أن يسيطر على الطبيعة». ويرى بعض علماء الإجتماع أن تعاليم بعض الأديان لا تنمي هذا الوعي، بل على العكس من ذلك تعمل على كبتة لما تزرعه في نفس معتنقيها من روح القدرية واللاعقلانية وانعدام الدافع إلى الإنجاز.

وفي رأينا أنه لا يمكن أو لا يجوز إنكار أثر الدين على عملية التطور الإجتماعي، مثله في ذلك مثل بقية العناصر المكونة لـ «البنية الفوقية» *Super-structure*، ولكن اعطاءه الدور الحاسم في عملية تطور المجتمعات لايعدو كونه مجرد وجهة نظر «مثالية» لا تستند على حقائق علمية. والدليل على ذلك أن العلاقة السببية التي رأى ماكس ويبير انها تربط البروتستانتية بالرأسمالية إ... لم تعمر طويلا لأنه «في الوقت الذي كانت فيه روح البروتستانتية تتراجع كانت روح الرأسمالية تنمو باضطراد»(1) فأين هي إذا علاقة الإرتباط بين البروتستانتية والرأسمالية؟.

ومن ناحية أخرى، تذكر الدراسات الإجتماعية مجموعة أخرى من المعوقات المؤسسية *Handicaps institutionnels* لعملية التنمية في البلدان النامية تلخصها لنا الأمم المتحدة في مايلي :

«ان الناس بصفة عامة لا يميلون إلى بذل جهد كبير إذا لم يستطيعوا ان يحققوا ثمرة جهودهم، او إذا كانت مطالب الأسرة تحد من تشجيع الإبتكار والأصالة، وإذا كانت المشروعات الخاصة تتضارب مصلحتها مع القطاعات العامة، أو إذا كانت العادات والقوانين تمنع الاستخدامات الانتاجية، او كان النظام الاجتماعي الجامد ينكر تكافؤ الفرص أمام الناس... أو إذا كان هناك نظام احتكار للإنتاج او تركيز للقدرة الاقتصادية والسياسية

(1) - Paul Reynaud. Le facteur humain dans l'évolution économique, (Paris : Sirey, 1942) P. 200

في ايدي مجموعة صغيرة من الأفراد... ومن المؤكد أن التقدم الإقتصادي لا يكون سريعا إلا إذا كان قادة الدول في كافة المستويات يريدون التقدم الإقتصادي لبلادهم وعلى استعداد لأن يدفعوا الثمن الذي يتطلبه ذلك».

كان ذلك عرضا موجزا لبعض العوامل الداخلية للتخلف كما وردت في ادبيات «التنمية والتخلف». وقد تكون مقنعة للبعض ولكنها طبعا غير ذلك بالنسبة للبعض الآخر، خاصة اولئك الذين يعتقدون ان الاسباب الحقيقية للتخلف هي أسباب خارجية أساسا.

ثانياً ـ العوامل الخارجية للتخلف :

يرى بعض الإقتصاديين ان العناصر البنيوية او الهيكلية الخاصة بالبلدان المتخلفة تثبت أن الوضع الراهن لهذه البلدان هو نتيجة لتطور تاريخي، لعبت فيه القوى الخارجية دورا حاسما. ويمكننا في هذا المجال تمييز ثلاثة تيارات، ترجع التخلف الى العوامل الخارجية، وهي : التيار البرجوازي ويمثله كل من (غ. ميرادل *G. Myrdal*) و هـ. (سينجير *H. Singer*) و (ر. بريبيش *Prebich*) والتيار الماركسي التقليدي الذي يعتبر التخلف نتيجة للإستعمار والإستعمار الجديد اللذين يعتبرهما جزءا من مراحل تطور الراسمالية. أما التيار الثالث فهو التيار البنيوي أو ما يسمى بمدرسة التبعية، والذي يرجع التخلف إلى تفاعل العوامل الداخلية والخارجية، ومن اشهر ممثليه (غ. فرانك *G. Frank*) و (أ. امانيول *A. Emmanuel*) وسمير امين. وسنتكلم بايجار مقبول عن كل تيار من هذه التيارات التي ترد ظاهرة التخلف الى العوامل الخارجية.

أولا - التيار البرجوازي : يرى هذا التيار في بعض القوى الخارجية (الآثار السلبية للتجارة الخارجية وتقسيم العمل الدولي ورؤس الأموال الأجنبية) أهم عوامل التخف وتكريسه، دون ان يتعرض لتحليل ونقد النظام الاقتصادي والإجتماعي المولد لهذه العوامل. ويضم هذا التيار - كما ذكرنا قبل قليل - كل من (ميرادل) و(سينجير) و(بريبيش).

نظرية ميرادل : يرى ميرادل ان الوضع الحالي للدول النامية ناجم

اساسا عن تطور العلاقات الإقتصادية الدولية وعن آثار الإستعمار. ويركز ميرادل دراسته على شكل العلاقات بين المراكز الإستعمارية والمستعمرات، وما نجم عن ذلك من تفاوت في التطور حيث يقول : «إن الدول المتقدمة اليوم قد حققت تقدمها كجزر صغيرة في بحر محيط من الشعوب المتخلفة، استطاعت ان تستخدمه كمصدر للمواد الاولية وسوقا لتصريف منتجاتها الصناعية، ولهذا الغرض ابقوا على تلك الشعوب في حالة من الهيمنة والاستعمار». ان هذا التوزيع للعمل الدولي يودي ـ والكلام لميرادل ـ الى تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول المتخلفة. وكلما تطورت عملية التبادل الدولي في نفس الظروف. كلما تزايد التفاوت الإقتصادي والتكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وهذا التفاوت يتحول مع الزمن، وبصورة تراكمية، إلى ما أسماه الكاتب نفسه بالسببية الدائرية التي اعتبرها قانونا عاما لتطور الأنظمة الإجتماعية. ويمكن توضيح ذلك بالقول ان مكانة الدول المتخلفة في النظام الإقتصادي العالمي الراهن كمصدر للمواد الأولية وسوق للسلع المصنعة تضعفها اقتصاديا وتكنولوجيا. وهذا الضعف يحول، بدوره، بينها وبين تحسين هذه المكانة وهكذا... ويلفت (ميرادل) الإنتباه الى ان «هذه السببية الدائرية» تفعل فعلها داخل البلد الواحد فيتزايد التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين الطبقات والمناطق بصورة تراكمية.

نظرية (رؤول بريبيش) : تدهور معدلات التبادل بين المركز والاطراف.

يعتبر (بريبيش) اول من قدم تحليلا شاملا ودقيقا عن مضار تطور المبادلات الدولية على الدول المتخلفة . فهو يرى ان اكبر معوقات التنمية في هذه البلدان تتجلى فيما يلي :

- مكانة هذه الدول في المبادلات الدولية.
- عجز البنى الإقتصادية والإجتماعية الداخلية.
- الإقتطاع من الدخل الوطني لصالح الدول المتقدمة.

ومن ناحية اخرى يرى (بريبيش) ان تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول المتخلفة ، يرجع الى العوامل التالية :

- التقسيم الدولي الجائر للعمل.
- البني الداخلية للبلد المعني.
- التغيرات العفوية التي طرأت على هذه البنى الداخلية أثر التقدم العلمي والتكنولوجي.
- السياسات التجارية والجمركية التي تستخدمها الدول الصناعية، ضد الدول المتخلفة.

وبناء على ما سبق ذكره، يخلص (بريبيش) إلى القول بأن البلدان المتخلفة فد تطورت كاطراف للنظام الإقتصادي العالمي، وظيفتها تزويد مراكز هذا النظام أي الدول الصناعية، بالمنتجات الأساسية (المواد الغذائية والمواد الأولية)، ويرفض بريبيش، هنا، تطبيق نظرية المنافع المقارنة على الأطراف اي الدول المتخلفة وحجته في ذلك أن الدول المتخلفة لم تستطع أن تتصنع، وبالتالي فإن مزايا التقدم التكنولوجي، قد تحولت لصالح الدول الصناعية. ولتوضيح ذلك نقول انه لو ادى التقدم التكنولوجي الى إنخفاض اسعار السلع الصناعية بالنسبة لاسعار المواد الاولية _ كما كانت تتوقع ذلك النماذج النظرية للمنافسة الإقتصادية _ فإن مزايا التقدم التكنولوجي كانت ستتوزع بصورة عادلة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . ولكن الواقع هو العكس، فالدول المتخلفة لا تستفيد حتى من تحسن الإنتاجية في القطاع المنتج للمواد الغذائية والأولية، لأن هذا التحسن يتم تحويله من الأطراف الى المراكز الصناعية التي تستخدم هذه المواد كمدخلات صناعية أو كسلع غذائية رخيصة لليد العاملة. ويرجع (بريبيش) ذلك الى التفاوت في المرونة الدخلية بين المنتجات الصناعية والزراعية. ولهذا السبب دعى (بريبيش) الدول المتخلفة الى التركيز على التنمية الصناعية (استراتيجية تصنيع بدائل الواردات) إذا ارادت ان تحسن وضعها في تقسيم العمل الدولي والحؤول أو الحيلولة دون استمرار الاقتطاعات من دخلها الوطني لصالح الدول الصناعية.

أما طرق الاقتطاع من دخول البلدان النامية لصالح البلدان الصناعية فهي :

- تحويلات الأرباح والفوائد المستحقة لراس المال الأجنبي في الدول النامية.

- التبادل غير المتكافئ ويقصد به انتقال جزء من فائض القيمة المتشكل في الدول النامية الى الدول المتقدمة عن طريق التجارة الخارجية وذلك بسبب التفاوت في مستوى التنمية بصورة عامة ومستويات الأجور بصورة خاصة حيث تميل هذه الأخيرة الى الإنخفاض الشديد في البلدان النامية .

- التلاعب بالأسعار من قبل الشركات الإحتكارية العالمية، حيث تقوم بتضخيم قيمة مستورداتها من الدول التي تنتسب اليها ، وفي نفس الوقت تقوم بتخفيض قيمة صادراتها من المواد الأولية والغذائية الى الدول المذكورة.

- تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية، وهو

تدهور ناجم عن التقسيم الدولي للعمل، حيث تتخصص البلدان النامية في انتاج وتصدير المواد الأولية وتستورد مقابلها السلع المصنعة من الدول المتقدمة .

- ارتفاع اسعار الشحن البحري والتأمين وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية.

- تسربات اخرى للمدخول من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، تتم عن طريق العلاقات النقدية والنظم المصرفية مثل العلاقات التي تربط دول منطقة الاسترليني أو الفرنك الفرنسي، حيث يتم تركيز احتياطيات الدول النامية الاعضاء من الذهب والعملة الصعبة، في البنك المركزي للدولة المستعمرة سابقا بالإضافة إلى الإنعكاسات السلبية لعدم استقرار عملة الدولة الرئيسية في المنطقة النقدية على عملات واحتياطات بقية الدول الأعضاء (حيث تنخفض بانخفاضها مثلا).

- تكاليف نقل التكنولوجيا، وتتمثل هذه التكاليف حسب المعلومات المستقاة من الأمانة الدائمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الخارجية والتنمية فيما يلي :

- تكاليف استخدام براءات الإختراع والرخص والعلامات الصناعية.
- تكاليف استيراد المعارف والخبرة الفنية الضرورية لاقامة المشاريع وتشغيلها.
- الاسعار المبالغ فيها للتجهيزات والسلع الوسيطة.
- الأرباح المتحصلة من رسملة الخبرة الفنية، عندما يتم دفع ثمن نقل التكنولوجيا بالأسهم.
- استنزاف الأدمغة الذي يعبر عن استنزاف الدخل الفعلي (الإنفاق على تكوينهم) والدخل المحتمل (الدخول التي تتولد عن عملهم في أوطانهم).

اطروحات هانس سينجير *H. Singer* : في الحقيقة ان آراء سينجير حول الوضع غير الملائم للدول النامية في المبادلات الدولية، مماثلة تماما لآراء بريبيش، فهو يرى مثله ان مزايا التقدم التكنولوجي يتم توزيعها بصورة غير متساوية على مستوى الإقتصاد العالمي، وفي صالح الدول الصناعية التي تستهلك المواد الأولية وتنتج السلع المصنعة، بعكس الدول المتخلفة التي تنتج المواد الأولية وتستهلك السلع المصنعة. ويرى سينجير ان الدول النامية او المتخلفة لا تتضرر فقط من تدهور معدلات التبادل التجاري بل تتضرر أيضا من تقلباتها (اي ارتفاعها وانخفاضها) ذلك ان انخفاض اسعار المواد الغذائية و الأولية يحرم هذه الدول من موارد مالية

هي بامس الحاجة اليها من اجل تسريع عملية التصنيع. كما ينتقد سينجر رأس المال الأجنبي بالقول إنه يشوه بنية الإقتصادات النامية، لأن الإستثمارات الأجنبية لا تندمج أبدا في البنى الإقتصادية الوطنية للبلدان النامية، بل تشكل في الحقيقة من الناحية الإقتصادية، موقعا متقدما لأقتصاديات الدول الصناعية التي تعود لها هذه الإستثمارات. ويرى سينجر ان الدول المتقدمة أو الصناعية التي تصدر رؤوس الأموال الى الدول المتخلفة ، تستردها او تسترجعها أكثر من مرة وذلك على النحو التالي :

- إمكانية تصدير السلع المصنعة وبالتالي تحويل اليد العاملة من النشاطات المنخفضة الإنتاجية الى النشاطات المرتفعة الإنتاجية.
- الحصول على الوفورات الداخلية الناجمة عن توسع القطاع الصناعي.
- الدفع الحركي الذي يعطيه التصنيع للتطور الإجتماعي.
- التمتع بثمار التقدم التكنولوجي في الإنتاج الاولي لكون هذه الدول هي المستهلك الأساسي للمواد الأولية.
- مزايا بيع السلع المصنعة للمستهلكين في الدول النامية.

وهكذا تستفيد الدول المتقدمة من التقسيم الراهن للعمل الدولي الذي فرضه الإستعمار، عن طريق هذه القنوات الخمس وسواها، في حين لا تستفيد منه الدول المتخلفة ولو من قناة واحدة، بل أنه يساهم في تفاقم تخلفها كما ساهم منذ البداية في خلقه.

ثالثاً - *التيار الماركسي بفرعيه التقليدي والبنيوي :*

يحاول التيار الماركسي بدوره أن يبحث عن الاسباب الجوهرية للتخلف ، وهو يعتبر ماذكر سابقا من اسباب (الأسباب الداخلية للتخلف) مجرد مظاهر للتخلف وبالتالي، ينبغي البحث عن الاسباب الحقيقية للتخلف. وفي سبيل البحث عن هذه الأسباب، يرى هذا التيار من الاقتصاديين ان الأقرب إلى الصواب هو الإنطلاق من الفرضية القائلة ان تلك الأمم والشعوب ظلت متخلفة لأنها عانت من وضع اقتصادي غير ملائم، فرضه عليها الإستعمار خلال فترة طويلة. وبالتالي فإن تعميم النظام الراسمالي على سكان الكرة الأرضية هو الذي أنتج قطبي التقدم والتخلف وفي هذا الصدد يقول (ا. غ. فرانك) في كتابه *(تنمية التخلف)* أن التخلف كان ولايزال يخلق بواسطة نفس العملية التاريخية التي انتجت أيضا التطور

الاقتصادي في الدول الرأسمالية الغربية . وهذا أيضا هو طرح سمير أمين حين يقول : ان التقدم والتخلف هما ظاهرتان مرتبطتان ارتباطا جوهرياً فهما وجه و ظهر للظاهرة نفسها اي ظاهرة التنمية على الصعيد العالمي . ويعني ذلك أن حالة التخلف التي تعيشها الدول النامية حاليا هي نتيجة طبيعية للنهب الإستعماري الذي تعرضت له خلال تطورها، والذي لم يقتصر على نهب الثروات المادية وحدها... ونشير هنا الى ان هذا التيار الفكري الذي يرجع التخلف إلى عوامل خارجية، ينقسم إلى فرعين : الفرع الأول يركز على النهب المباشر لثروات البلدان النامية من قبل الدول الإستعمارية، ويعتبر هذا الفرع امتدادا لكتابات لينين *Lénine*[1] حول ظهور الإمبريالية *L'impérialisme* كمرحلة عليا من مراحل تطور الرأسمالية، تطلبتها ضرورة استمرار التوسع الرأسمالي. ومن أشهر ممثلي هذا الفرع الكاتب الأمريكي التقدمي بول باران *P. Baran*. أما الفرع الثاني لهذا التيار، فيركز على دور عملية النهب غير المباشر الذي يتم عن طريق «التبادل غير المتكافىء» الحاصل بين الدول النامية والدول المتقدمة في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، ونذكر من بين اعضاء هذه المجموعة الأخيرة من الاقتصاديين امانويل آرغير *Emanuel Arghir*[2] وسمير امين[3]، بالإضافة إلى مجموعة لا بأس بها من كتاب امريكا الاتينية الذين وردت في هذا البحث اسماء بعضهم. ويمكن تلخيص آراء هذه المجموعة الأخيرة بالقول ان العلاقات الإقتصادية التي ارتبطت بها الدول النامية (عنوة) مع الدول المتقدمة، هي التي تعمل الآن وبصورة آلية على تكريس وتعميق حالة التخلف والتبعية التي تعيشها هذه البلدان. وبالتالي إذا كانت البلدان النامية ترغب حقا في الخروج من التخلف فعليها ان تفك إرتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي.

---

(1) - فلادمير ايليتش لينين، الإمبريالية اعلى مراحل الرأسمالية (موسكو. منشورات دار التقدم باللغة العربية، 1983 ص. 86 - 167.

(2) - Emanuel Arghir, L'échange inégal (Paris : Maspéro, 1971).

(3) - سمير أمين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة (الترجمة العربية) (بيروت/ دار الحقيقة، 1974).

وفي رأينا أن التاريخ الاقتصادي والواقع الراهن للدول النامية يؤكد سلامة هذا الطرح الذي يرجع التخلف بصورة أساسية الى العوامل الخارجية غير المؤاتية . فإذا أخذنا كمثال على ذلك حالة الوطن العربي، نجد ان الباحثين يؤكدون انه كغيره من المناطق النامية، لم يكن اقل تطورا من المناطق التي اصبحت الان تعرف بالمتطورة. كما يؤكد هؤلاء الباحثون ان العرب كانوا مهيئين لتحقيق «ثورة صناعية» لولا تدخل بعض العوامل الخارجية ، وهي العوامل التي سهلت فتح الأسواق العربية أمام البضائع الأوروبية المصنعة ، مما أدى إلى تقهقر الصناعات العربية التي كانت موجودة ، وحال دون إقامة صناعات جديدة. وفي هذا الصدد يكتب احد الاقتصاديين العرب قائلا : لقد ادى تطبيق اتفاقية *1838* (بين فرنسا والسلطان العثماني) الى تدفق البضائع الأوروبية على البلاد العربية، والى خروج المواد الأولية لتغذية مصانع اوروبا ، وحرمت الصناعة المحلية من المواد الأولية ومن الحماية الجمركية في نفس الوقت»[1].

وفي الحقيقة ان الدول الامبريالية لم تكتف باستخدام الوسائل الإقتصادية لاعاقة تطور الأمة العربية، بل استخدمت لذلك الوسائل العسكرية والسياسية. فأقامت الحدود المصطنعة بين اجزاء الوطن العربي الواحد، خالقة بذلك كيانات قطرية ، تعرف، مسبقا، انها ستظل عاجزة عن تحقيق التحرر الإقتصادي، وبالتالي تبقى خاضعة لل «جاذبية الاستعمارية» على الرغم مما تتمع به من مظاهر التحرر السياسي مثل الأناشيد والاعلام «الوطنية» واصحاب «الجلالة والفخامة والسمو والنيافة والمعالي.. ». وكان آخر تلك الأساليب الإستعمارية - الإستيطانية «التعويقية» واخطرها على الإطلاق هو زرع الكيان الصهيوني العنصري في قلب الوطن العربي، ليكون بمثابة ورم خبيث يتطلب الحد من انتشاره قبل استئصاله تخصيص موارد مادية وبشرية هائلة. مما يضعف من قدرة الوطن العربي على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تؤمن له اللحاق بقطار التقدم واعادة توجيهه في خدمة الإنسانية جمعاء.

---

(1) - جلال أمين، المشرق العربي والغرب (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980) ص. 28-29.

ولكن ذلك لا يعني أن العوامل الخارجية. هي وحدها المسؤولة عن تخلف البلدان النامية وتكريس هذا التخلف. بل تساعدها في ذلك وتتفاعل معها عوامل داخلية سياسية واجتماعية اهمها :

1 - تهميش الجماهير الشعبية وابعادها بشتى الوسائل بما في ذلك الوسائل القمعية عن المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية وعلى رأسها القرارات التنموية.

2 - قيام البورجوازية «المحلية» بوظيفة «راس الجسر» للشركات الأجنبية وخاصة المتعددة الجنسية منها، داخل اوطان «ها» مما يعمق حالة «التبعية» و «الطرفية» التي تعاني منها هذه الأوطان اصلا.

3 - سوء الإدارة العامة وانتشار الرشوة والفساد، وشراء الضمائر و «تدجين» الطبقات ذات المصلحة في الثورة على هذا الواقع المزري، مثل العمال والفلاحين.

ويعود الفضل في اكتشاف حقيقة الترابط العضوي بين العوامل الداخلية والخارجية للتخلف، إلى مدرسة «التبعية» التي نشأت على ايدي مفكري امريكا الآتينية وأصبح منهجها في دراسة التخلف أكثر المناهج إستعمالا من قبل مفكري العالم الثالث ككل وخاصة المفكرين العرب. ونقول أن الفضل يعود إلى هذه المدرسة في إكتشاف الآلية «الداخلية - الخارجية» للتخلف لأن المدارس البرجوازية كانت تركز - كما رأينا سابقا - على دور العوامل الداخلية في التخلف، وذلك كما يقول الإقتصادي السوفيتي ايفانوف[1] بهدف «تحويل انتباه البلدان المتحررة عن الأسباب الحقيقية لتخلفها الذي هو ثمرة الاضطهاد والنهب الإستعماريين، وأعتبار هذه البلدان ذاتها هي المسؤولة عن جميع مصائبها». في حين كانت الأدبيات الماركسية التقليدية تحمل العوامل الخارجية (الإستعمار والإمبريالية) مسؤولية تخلف البلدان النامية. ومن هنا كانت ترى أن تحالفا وطنيا ضد الإمبريالية والإقطاعية تشكل البرجوازية أحد أطرافه

(1) - ايفانوف، حول نظرية «البلدان الغنية والفقيرة» ترجمة اكرم سليمان دمشق، دار الجماهير العربية، 1974) ص. 34.

قد يشكل مخرجا من التخلف فجاءت مدرسة «التبعية» لتستبعد البرجوازية في البلدان النامية من هذا التحالف ومؤكدة أنه «لا يستطيع أي نوع من أنواع التنمية الرأسمالية سواء إتجهت نحو الخارج (استراتيجية الصناعات التصديرية) أو نحو الداخل (إسترتاجية تصنيع بدائل الواردات) ان ينقذ تشيلي (والبلدان النامية بصورة عامة) من مزيد من التخلف «ويستنتج من ذلك أن المخرج من التخلف يكون - في رأي هذه المدرسة - باتباع الطريق اللارأسمالي للتنمية.

ويبدو لنا كذلك أن هذا هو الخيار التنموي شبه الوحيد المتبقي أمام الدول النامية لتفادي مستقبلا أكثر اسودادا (الخضوع للإستعمار المباشر من جديد مثلا ؟!) بدأت «ملا محه» تظهر من خلال المصاعب الإقتصادية التي تواجه هذه البلدان في الوقت الراهن.

البحث الرابع :
المصاعب الاقتصادية الراهنة التي تواجه البلدان النامية.

تعاني البلدان النامية في الوقت الراهن من بعض المصاعب الاقتصادية كتفاقم المديونية الخارجية ومشكلة الغذاء وظاهرة التبعية التجارية والمالية والتقنية للعالم الخارجي.

4 - 1. تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية :

يعرف المصرف الدولي، الدين الخارجي بأنه «الدين المترتب لغير المقيمين، على الحكومات أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو الأجهزة العامة المستقلة عنها، أو على مدين خاص يتمتع بضمانة رسمية (حكومية) والواجب سداده بالقطع النادر أو بواسطة السلع والخدمات، خلال فترة زمنية محددة، تزيد على سنة، قابلة للمراجعة»[1]. يلا حظ من هذا التعريف ان هناك ثلاثة شروط يجب أن تتوفر في الدين لكي يصبح دينا خارجيا بالمعنى الذي نتكلم عنه في هذا البحث. أولها أن يتم التعاقد عليه مباشرة من قبل الدولة أو يتم بكفالتها، وثانيها أن تكون مدته أكثر من سنة، وثالثها أن يسدد بالعملة الصعبة إلا إذا أتفق الطرفان على غير ذلك. ويعني ذلك أن أرقام المديونية التي يعلن عنها المصرف الدولي لا تعطي صورة كاملة عن حجم الإلتزامات الخارجية للدول النامية، لأنها تستبعد الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة، والإلتزامات الناشئة عن الإستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول، وتستبعد كذلك الديون العسكرية.

أما الملاحظة الثانية، فتتجلى في كون الأرقام التي يعلن عنها المصرف الدولي، أو تعلن عنها المنظمات الدولية المعنية بالأمر، يتم الحصول عليها من الحكومات نفسها أو من الجهات المانحة للقروض، وفي كلتا الحالتين، ينبغي التحفظ. عند التعامل مع هذه الأرقام من حيث دقتها. فالدول مثلا لا تذكر حجم الديون المتعلقة بالتسلح، وهو حجم لا يستهان به، كما أن بعض الدول النامية لا تعطي أية معلومات عن مديونتها أو ان هـــذه المعلومات تأتي متأخرة، بحيث لا تدخل في حجم المديونية خلال

(1) - B. I. R. D., " World Debt tables", Washington DC2 (Sept. 1977), P. 18.

إحدى السنوات، في حين تضاف إلى هذا الحجم في سنة اخرى، مما يخل بعملية تحليل تطور أرقام المديونية عبر الزمن. وقد تلجأ المؤسسات الدولية المعنية بالأمر إلى تقدير مديونية بلد ما بطرقها الخاصة، وهنا يحصل فرق بين حجم المديونية الحقيقي والحجم الناتج عن التقديرات، ومن يتابع هذا الأمر، يلاحظ فوارق كبيرة قد تصل إلى عشرات الملايارات، في الأرقام الواردة في المراجع والمصادر التي تعالج مشكلة المديونية.

ومع ذلك، نرى أن الأرقام المتوفرة، على علاتها، تعطينا صورة، وإن كانت ناقصة عن أبعاد هذه المديونية، نستطيع من خلالها معرفة مدى الأخطار الناجمة عن ذلك بالنسبة للبلدان المدينة.

المبررات الاقتصادية للاقتراض

ليس هناك إتفاق بين الباحثين في هذا المجال على مبررات محددة للإقتراض. ودون أن ندخل في تحليل موسع لمختلف الآراء، سنذكر رأيين متعارضين، نرى انهما يمثلان بصورة نموذجية بقية الآراء الأخرى حول هذا الموضوع.

الرأي الأول هو رأي (هوليس ب. تشينري *Holis B. Chenerey*) (وآلين ستروت *Alain Strout*)[1] ومفاده أن البلد الذي يواجه عملية التنمية الاقتصادية يمكن أن يلجأ إلى المصادر الأجنبية المالية و غير المالية لإزالة الاختناق والسير بعملية التنمية قدما، خاصة وأن تسديد هذه المصادر يمكن تأجيله. كما يرى هذان الاقتصاديان أن الإعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية يعطي دفعة قوية لمعدل الإستثمار وبالتالي يساعد على تحقيق النمو المرغوب فيه في وقت أقصر مما لو تم ذلك بالإعتماد على الإدخار الوطني وحده.

إلا أن هذا الرأي يعترض عليه عدد من الإقتصاديين لسببين أساسيين : السبب الأول يرجع إلى الخوف من أن يحل العون الخارجي محل المجهود الوطني في عملية التنمية.

(1) - Holis, B. Chenery And A. M. Strout, "Foreign Assistance and économic developement " in American Economic Review - (Dec. 1966), PP 680-681. cité par Piérre Dhonte, " La dette des Pays en voie de développement " in Notes et Etudes Documentaires Françaises, n° 4521, P. 71

أما السبب الثاني، فهو أن مسألة الإستعانة برؤوس الأموال الأجنبية هي مسألة تتجاوز المستوى الإقتصادي إلى المستوى الإجتماعي والسياسي.

الرأي الثاني وتقول به (*شريل باير Sheryl Payer*)[1] ومفاده أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا بالإعتماد على الذات وأن ذلك ممكن بشرط أن تتوفر الإرادة والتصميم والتضحية. وتعطي الكاتبة كمثال على نجاح التنمية بالإعتماد على الذات تجربة كوريا الديموقراطية ومن ناحية أخرى، ترى هذه الكاتبة ان القرار بإستقبال رؤوس الأموال الأجنبية ليس قرارا محايدا من الناحية السياسية والإجتماعية. فهذا القرار عبارة عن صدى لقرار إسترتاجي أكثر عمقا وهو الإنفتاح الإقتصادي على الخارج. إن هذا الخيار الأخير يعني - في رأي الكاتبة - إخضاع الاقتصاد الوطني لمصالح الإقتصادات الأجنبية، وتقسيم المجتمع إلى مجتمعين (الإزدواجية الاجتماعية)، مجتمع الأقلية المنفتحة إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا على الخارج، ومجتمع الأكثرية المغلوبة على أمرها.

كما ترى الكاتبة أن هذه الظواهر الإقتصادية والإجتماعية والسياسية متلازمة، وأن «رسالة» القروض الخارجية المقدمة من الدول الرأسمالية المتطورة إلى الدول النامية، هي خلق مثل هذه الظواهر وصيانتها.

إذا، نستطيع أن نلخص وجهتي النظر السابقتين والمتعلقتين بـ «فلسفة» الإقتراض بالقول إن تحقيق معدلات تنمية مرتفعة يتطلب إستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، ولا بأس في ذلك، حسب آراء التيار الأول. ولكن المهم في رأي التيار الثاني ليس تحقيق أية تنمية سريعة بل تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا، تخدم مصالح أكثرية الشعب، وتصون الإستقلال السياسي والإقتصادي للبلدان النامية حتى ولو تم ذلك ببطء.

وفي الواقع أن البلدان النامية التي تبنت الرأي الأول وأعتمدت على إستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بدأت تعاني من أزمة مدفوعات خانقة، أساسها مديونة تتزايد أعباؤها يوما بعد يوم وتكاد تدمر كل ما أنجزته هذه البلدان في مضمار التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما سنرى لاحقا. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا، هو : هل تفاقم مديونية

---

(1) - شريل باير، فخ القروض الخارجية - صندوق النقد الدولي والعالم الثالث (بيروت، دار الطليعة، 1977) ص. 36 وما بعدها.

البلدان النامية يعود إلى أن هذه البلدان قد تجاوزت حجم الإقتراض المسموح به إقتصاديا؟.

حدود الاقتراض من الناحية النظرية :

إذا كان لا بد من الإقتراض، فما هي الحدود التي ينبغي للمقترض أن يتوقف عندها؟.

يقترح المتخصصون في هذا المجال ثلاثة معايير :

المعيار الأول هو سد الفجوة الإدخارية مهما كان إتساعها، وبتعبير آخر، ينبغي أن يتم أولا تحديد معدل النمو المرغوب فيه، وبعد ذلك يتم حصر الموارد الذاتية المتوفرة لتحقيق هذا المعدل، فإذا أتضح من مقارنة الموارد مع الحاجات وجود عجز في التمويل، عندها يقترض الفرق من الخارج.

والمعيار الثاني، هو مردودية رؤوس الأموال المقترضة، ويأخذ القائلون بهذا المعيار على المعيار الأول أنه لا يأخذ بعين الإعتبار أن هذه المصادر الخارجية المطلوبة لسد الفجوة الإدخارية ليست مجانية، بل يترتب على الحصول عليها دفع فوائد مع إعادتها طبعا إلى اصحابها. ولذلك لا بد من مقارنة مردودها الحدي مع الفوائد المترتبة عليها. وبالتالي يوكن حجم الإقتراض المسوح به إقتصاديا، هو الحجم الذي يتوازن عنده المردود الحدي للموارد المقترضة مع الفوائد المدفوعة لها.

نلاحظ أن المعيارين السابقين لا يحددان سقفا للأقتراض بالنسبة لمؤشر معين كحجم الصادرات والناتج القومي، علما أن ذلك هو المأخوذ به حاليا لدى الباحثين والهيئات الدولية، لتحديد درجة القدرة على الإقتراض من جديد أو الوفاء بأعباء الديون السابقة، وهذا المعيار الأخير يعرف بمعيار معدل خدمات القروض.

ويبدو أن الدول النامية المدينة حاليا، لم تلتزم بأي من المعايير المذكورة أعلاه، ولذا وصلت مديونيتها إلى أرقام خيالية بالنسبة لطاقتها الإنتاجية والتصديرية. إذ أرتفع حجم هذه المديونية من 9 تسعة مليارات دولار عام 1955 إلى *970* مليار دولار عام *1985*، أي أنها تضاعفت أكثر من مائة

مرة خلال ثلاثين سنة، ويتضح لنا ذلك من الجدول التالي :

الجدول رقم *5/1* : تطور حجم مديونية البلدان النامية خلال الفترة *(1985-1955)* بمليارات الدولارات.

السنوات	1955 (1)	1965 (2)	1675 (3)	1980 (4)	1981 (5)	1982 (6)	1983 (7)	1984 (8)	1985 (9)
حجم المديونية	9	37	187	474	555	612	843	895	970

إن هذا الإرتفاع المستمر في حجم مديونية البلدان النامية، جعل أحد الإقتصاديين الغربيين يقترح - ساخرا - تسميتها بـ «البلدان السائرة في طريق الإستدانة *Pays en voie d'endettement* ولكن المهم في الأمر ليس التسمية، بل البحث عن أسباب هذا السير في طريق الإستدانة.

ثانيا - اسباب تفاقم مديونية البلدان النامية :

يعود تفاقم مديونية البلدان النامية إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

الاسباب الداخلية للمديونية :

نرى أن أهم الأسباب الداخلية التي ساهمت في تفاقم مديونية البلدان النامية هي :

1 - الميل إلى الإستثمارات التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية وتكنولوجيا متقدمة، وهو ما تفتقر إليه هذه الدول بصورة عامة، مما أضطرها إلى الإقتراض من الخارج وإستيراد الآلات والمعدات، والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع الخ... فخلال

---

(1) -المصدر : بول بايروك، هل العالم الثالث في طريق مسدود (دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي1977) ص. 279.

(2) - B. I. R. D., "Rapports annuels" 1971 (Tableaux annexes n° 5 et 9) en 1978 (Tableaux annexes n° 4 et 8).

(3) - Italien Review "Savings and dévelopement" n° 2, 2ème Trimestre 1984, P.39.

(4) - مجلة الاقتصاد (السورية) عدد 262 تشرين الثاني 1985، ص. 76.

الفترة الواقعة بين *(1980-1965)* استوردت الدول النامية من السلع الهندسية وحدها ما قيمته *446*[1] مليار دولار.

وهو مبلغ يمثل تقريبا نصف مديونية هذه البلدان حاليا.

2 - الإهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، وهي ظاهرة ملحوظة لدى معظم البلدان النامية، مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى المستوردات الغذائية والمواد الخام الزراعية، وكانت النتيجة هي اتساع فجوة التجارة الخارجية الذي يعكسه العجز المزمن في موازين مدفوعات هذه الدول كما يتضح لنا من الجدول التالي :

الجدول *6/1* : تطور حجم العجز الإجمالي في موازين مدفوعات الدول النامية خلال الفترة *(1982-1970)* بمليارات الدولارات.

السنوات	*1970*	*1973*	*1974*	*1975*	*1979*	*1980*	*1982*
العجز الإجمالي	*7*	*10*	*30*	*36*	*45*	*55*	*105*

المصدر Revue Problèmes écon. n° 1568 P. 20 et n° 1665 P.3 de l' année 1980.

B.I.R.D, World Development Raport, 1958, P. 18

يلاحظ من الجدول السابق، التزايد المتسارع للعجز في موازين مدفوعات الدول النامية خلال عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات. وقد أدى ذلك إلى تزايد إلتزاماتها الخارجية بصورة تفوق قدرتها على الوفاء بهذه الإلتزامات مما أضطرها الى الإقتراض من جديد بشروط اقل ملائمة.

3 - انعدام وجود سياسة سليمة للإقتراض الخارجي، الأمر الذي أدى إلى مايلي :

آ - عدم مراعاة التزامن بين مواعيد تسديد الديون وبداية تشغيل الطاقات الإنتاجية الممولة بهذه القروض.

ب - عدم احترام المعيار الذي يربط الإقتراض بمردوده الإقتصادي والذي يجب ألا يقل عن تكلفة القرض كما مر معنا سابقا.

---

(1) - محمد رضى محرم «ترشيد الفهم العربي لنقل التكنولوجيا» مجلة المستقبل العربي، العدد 74/نسيان/ابريل1985، ص. 102.

جـ - إهمال هذه الدول لتنمية صادراتها، التي تعتبر مصدرها الأساسي للحصول على وسائل الدفع العالمية.

4 - كان لفساد حكومات بعض الدول النامية دورا لايستهان به في تفاقم مديونيتها. كانت تلكم - في رأينا - اهم الأسباب الداخلية لتفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية، غير أن هذه الأسباب لم تؤد وحدها إلى هذا التفاقم، بل ساندتها في ذلك أسباب خارجية.

الاسباب الخارجية للمديونية : نرى أن الأسباب الخارجية لتفاقم مديونية البلدان النامية تتجلى أساسا فيما يلي :

1 - التبادل غير المتكافئ.

أدى التقسيم الدولي الحالي للعمل إلى نقل الثروة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وذلك عن طريق التبادل غير المتكافئ، وهو «تبادل المنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات»[1].

ان أبسط مثال على التبادل غير المتكافئ هو تزويد الدول النامية للدول المتقدمة بالمنتجات الأولية أو نصف المصنعة بأسعار زهيدة والتزود منها بالمنتجات الصناعية بأسعار عالية، مما جعل البلدان النامية تحصل على كميات ثابتة من السلع المستوردة مقابل كميات متزايدة من السلع المصدرة. وفي هذا المجال يذكر *F. Castro*[2] أن بلده (كوبا) كان يلزمه، منذ أربع سنوات، لشراء جرار *Bouteur* قوته *180* حصان *200* طن من السكر، أما الآن *1985*، فأصبح يلزمه لذلك *800* طن من السكر بالسعر العالمي. وينطبق هذا في القوة الشرائية على جميع المنتجات الأساسية التي تصدرها الدول النامية بما فيها النفط حاليا.

---

(1) - سمير امين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة (بيروت دار الحقيقة) 1974 ص. 80.

(2) - Fidel Castro, L'irrecouvrable dette extérieure de l'Amérique Latine et du tiers Monde, (La Habana : Editora Politica, 1985) P. 2.

وبالنسبة لأثر ذلك على المديونية الخارجية لهذه البلدان «يرى الإقتصادي الآمريكي كلاين» أن اربعة اخماس زيادة مديونية البلدان النامية للغرب في الفترة ما بين *1982-1973* جاءت نتيجة سوء وضع هذه البلدان في الإقتصاد الرأسمالي العالمي»[1].

2 - آلية تمويل الاستثمارات الاجنبية وارتفاع القروض الخاصة :

إن قسما متزايدا من الإستثمارات الأجنبية أصبح يمول عن طريق اعادة استثمار الارباح والموارد المحلية. وفي هذا المجال يذكر (بيير جاله *Pierre Jalée*)[2] انه في عام 1971 بلغ اجمالي الإستثمارات الجديدة التي أجرتها في العالم الثالث الدول الرأسمالية الست عشرة، الاعضاء في لجنة العون للتنمية *2890* مليون دولار، واجمالي الارباح المعاد استثمارها *4090* مليون دولار، أما اجمالي ما تم تحويله من العالم الثالث إليها من ارباح فقد بلغ *8820* مليون دولار.

ويلاحظ من هذا المثال كيف يتم التحويل العكسي لرؤوس الأموال أي انسيابها من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وهناك إحصائيات أكثر حداثة تؤكد حقيقة هذه الظاهرة. فخلال عام *1983* «سددت دول آمريكا اللاتينية للبنوك الأجنبية وحكوماتها *35* مليار دولار، في حين حصلت منها على أقل من *5* مليارات دولار»[3].

اما العامل الثاني فهو ارتفاع تكاليف القروض الخاصة. اذ تذكر احدى الدراسات في هذا المجال، أنه في حين تزايدت اعباء القروض العامة على الدول المدينة بنسبة *80%* عام *1975*، عما كانت عليه *1972*، تزايدت اعباء الديون الخاصة بنسبة *125%* خلال نفس الفترة.

---

(1) – هشام حمادي «الأنشوطة الإمبريالية تضيق حول عنق البلدان النامية» مجلة الإقتصاد (السورية) العدد/262/تشرين الثاني 1985 ص. 66.

(2) – اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 1977) ص. 50.

(3) - Aldo Ferrer, "Souveraineté et democratie en Amerique Latine" in Revue Problèmes de l'Amerique Latine, 4ème trimestre (1984) P. 24.

(4) - PAtrick Guillaume, "Substitution de contraintes dans le financement du dévéloppement" in Revue Problèmes Economiques n° 1625 du 30-5-1979. P. 7.

3 - تساهل المصارف التجارية العالمية في تقديم القروض : إذا كانت هذه المصارف خلال فترة السبعينات ترى في اقراض الدول النامية من موجوداتها عملية مربحة، لذا لم تكن تطلب من هذه الدول تقديم المستندات التي تؤكد الجدوى الإقتصادية للمشروعات الممولة بالقرض الممنوح لها[1] أو دور هذه المشروعات في تكوين فائض تجاري في المستقبل (لأن ربحية المشروع لا تكفي وحدها للبرهان على القدرة بالوفاء بالدين). ولعل هذا التساهل في الإقتراض الخاص كان يرجع إلى ضخامة الأموال المودعة لدى هذه المصارف من قبل الشركات المتعددة الجنسية. ومن قبل الدول النفطية ذات الفوائض المالية.

إن هذا التوسع في الاقراض الدولي الخاص خلال السبعينات وما تلاه من تقليص مفاجئ للاقراض منذ بداية الثمانينات، قد ساهم إلى حد كبير في «تفجير» ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية.

ومهما كانت الاسباب الداخلية والخارجية لهذه المديونية فإنها اصبحت تنذر بالخطر ذلك ان معدل خدمات الديون (الفوائد والأقساط االمستحقة / قيمة الصادرات) يتجاوز الآن اكثر من *127%* في هذه البلدان مجتمعة[2]. مع العلم انه في الماضي كانت الدول التي يصل فيها هذا المعدل إلى *20%*[3] تعتبر قد وصلت إلى درجة خطيرة من المديونية.

ثالثا : آثار المديونية على تطور البلدان النامية :

من الناحية المنطقية تستدين البلدان عادة لتحسين اوضاعها الإقتصادية والإجتماعية في الحاضر والمستقبل، والا لماذا تستدين؟ ولكننا الآن نجد أنفسنا امام منطق معاكس، فالبلدان النامية تستدين لتكون اوضاعها الإقتصادية والإجتماعية أكثر سوءا كما سيتضح لنا في ما يلي :

---

(1) - حسن شرفو «ديول الدول النامية» مجلة دراسات عربية العدد السادس نيسيان ابريل 1985 ص. 67.

(2) - هشام حمادي، المرجع السابق ذكره، ص. 67.

(3) - حسن شرفو، المرجع السابق ذكره، ص. 63.

كان على البلدان النامية أن تدفع *160* مليار[1] دولار عام *1984*، كفوائد واقساط ديونها، وستدفع دول آمريكا اللاتينية وحدها خلال السنوات العشرة القادمة *40* مليار دولار كمتوسط سنوي للقرض نفسه[2]. فإذا استطاعت هذه الدول أن ترفع من مستوى صادراتها، بحيث تتمكن من الوفاء بديونها وتؤمن في نفس الوقت متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية من السلع الإنتاجية والإستهلاكية المستوردة، فلن تكون هناك عقبة تعترض تطور هذه البلدان من ناحية المديونية. لكننا نعرف أن زيادة الصادرات ليست مسألة سهلة بالنسبة للدول النامية، لأن هذه الزيادة مقيدة بعوامل داخلية بنيوية (عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مثلا) وعوامل خارجية (القيود التي تفرضها الدول المتقدمة للحد من دخول منتجات الدول النامية في اسواقها). ومن هنا ستضطر البلدان إلى تقليص وارداتها للحد من ازمة مدفوعاتها الخارجية مما سيؤدي إلى تباطؤ نموها الإقتصادي، كما اثبتت ذلك بعض الدراسات الحديثة التي قام بها باحثون من آمريكا الآتينية لمعرفة أثر تقليص الواردات على النمو الإقتصادي حيث وجدوا أن «تخفيض الواردات بمليار دولار يؤدي إلى هبوط الإنتاج المحلي الاجمالي بمقدار ثلاثة مليارات دولار»[3]. يضاف إلى ذلك أثر التحويلات الصافية السالبة لرؤوس الأموال (القروض الجديدة ـ خدمات الدين (الفوائد والاقساط) على عملية التنمية في هذه البلدان.

وفي ما يتعلق بآثار المديونية الخارجية على الاوضاع الإجتماعية في البلدان النامية، فإنها تتجلى في الضغط الشديد على الإستهلاك بهدف توفير فائض اقتصادي لمواجهة اعباء الديون الخارجية. وكمثال على ذلك يذكر أن المكسيك عندما قامت بتخفيض العجز الحاصل في ميزانيتها من (16,50% من ناتجها الداخلي الإجمالي عام *1982* إلى *3,50%*) عام *1985* أدى ذلك إلى تخفيض مستوى الحياة فيها بنسبة *20%*»[4].

(1) - هشام حمادي، المرجع السابق ذكره، ص. ٦٨

(2) - Fidel Castro, Op. Cit. P. 5

(3) - Aldo Ferrer, Op. Cit. P. 9.

(4) Paul Fabra, "Les ressources du F.M.I. seraient accrues de 50%. in Journal Le Monde du 11-02-1983.

ومما لاشك فيه، أن الدول الرأسمالية المتطورة وشركاتها المتعددة الجنسية، ستنتهز فرصة تردي الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية، لتفرض عليها المزيد من الهيمنة الإقتصادية والسياسية. لذا لابد من ايجاد الحلول لمشكلة المديونية قبل أن تصبح آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية غير قابلة للإرتداد.

رابعا : حلول مقترحة لمشكلة المديونية :

لم تهتم الدول الرأسمالية المتطورة والمؤسسات الإقتصادية التابعة لها إلا بعد أن اصبحت هذه المسألة تهدد مصالحها. خاصة بعد اعلان المكسيك (في شهر آب / اغسطس *1982*) عن تعليقها المؤقت لتسديد دينها الخارجي. مما أحدث قلقا في الأوساط المالية الدولية. وللحيلولة دون وقوع ما هو أسوأ في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، أبدى صندوق النقد الدولي استعداده لتنظيم ما يسمى بـ «النظام الجماعي للأقراض» الذي يتلخص في تأمين «السيولة» للمدينين لتفادي الإفلاس، بشرط أن يقبلوا بـ «برنامج الإصلاح الإقتصادي» يحدده صندوق النقد الدولي، وتتلخص خطوطه العريضة في تقليص النفقات الحكومية، خاصة تلك المتعلقة بالخدمات الإجتماعية، واعطاء دورا أكبر للقطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وتجميد الأجور والرواتب، والإنفتاح على العالم الرأسمالي والعمل على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات الخ...

وفي رأي خبراء هذا الصندوق، أن التدابير المذكورة اعلاه، ستخلص البلد الذي يأخذ بها من ازمة مدفوعاته الخارجية.

وقد وجهت إلى برنامج صندوق النقد الدولي هذا عدة انتقادات منها انه يعتبر تدخلا سافرا في السياسة الإقتصادية والإجتماعية للبلدان التي يفرض عليها، هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الإقتصادية، فإن زيادة حجم الصادرات بالطريقة التي يتضمنها البرنامج، وهي تغيير الاسعار النسبية للصادرات، بحيث تصبح قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، قد لا تؤدي إلى زيادة في حصيلتها للاسباب التي ذكرناها

سابقا، عند معالجتنا لاسباب تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية وبالأخص إنخفاض أسعار البيع باقل من متوسط السعر العالمي. وكمثال على ذلك يذكر أن «الحجم المادي لصادرات آمريكا اللآتينية قد تزايد بنسبة *8%* خلال الفترة *1981-1983* ولكن قيمتها تناقصت بنسبة *10%* خلال الفترة نفسها»[1].

أما بالنسبة لتخفيض حجم الواردات الذي ينصح به صندوق النقد الدولي، فقد شرحنا سابقا آثاره المضرة بعملية التنمية الإقتصادية في مجملها، وعلى امكانيات التصدير في المستقبل، بل ولقد تتضرر منه حتى الصناعات التصديرية القائمة فعلا عندما يطال مدخلتها. وهناك ناحية أخرى «اقتصادية - عالمية *Mondo-économique*» تتعلق بتخفيض حجم الواردات، وهي أن برنامج صندوق النقد الدولي لـ «الإصلاح الاقتصادي» يلزم كل دولة على حدة بتخفيض وارداتها من أجل تأمين فائض تجاري، ولكن إذا التزمت جميع الدول المدينة بذلك، وعددها في تزايد مستمر، فإن صادراتها ايضا ستنخفض آليا بنفس نسبة تخفيض الواردات مما يهدد الإقتصاد الدولي بالركود.

وهكذا تصبح النتيجة الحقيقية لبرنامج صندوق النقد الدولي هي تخفيض معدلات النمو في البلدان التي تطبقه، وتردي الأوضاع الاجتماعية لشعوبها، لأن مشكلة المديونية تتطلب حلولا اعمق من مجرد العمل على توازن ميزان المدفوعات.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الآمريكية والدول الغربية الأخرى تصر على أن هذا النمط من الحلول هو الناجع وحده. وهم مقتنعون بأن انتعاش اقتصاداتهم من جديد سيعطي دفعة قوية للإقتصادات النامية، مما سيسهل التصحيحات الضرورية لحل مشكلة المديونية. وفي هذا الإطار تقدمت الولايات المتحدة بمشروع جديد لحل أزمة المديونية خلال الإجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين، المنعقد في سيول (عاصمة كوريا الجنوبية) بتاريخ تشرين أول / اكتوبر *1985*، ويتألف هذا المشروع من أربع نقاط هي[2] :

(1) - Aldo Ferrer, Op. Cit. P. 8.

(2) - محمد الفنيش، «ملاحظات على نتائج الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي» مجلة الإقتصاد والأعمال العدد/ 76/ تشرين الثاني/ نوفمبر/ 1985، ص ص. 45-58.

1 - ضرورة تبني الدول المدينة لسياسات اقتصادية شاملة وبنيوية، تكون مدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وذلك لتدعيم النمو الإقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات وكبح جماح التضخم في هذه البلدان.

2 - استمرار صندوق النقد الدولي في القيام بدور مركز، في معالجة مشكلة المديونية الدولية، على ان يترافق ذلك مع تعديل هيكلي فعال لحركة الاقراض من قبل المصارف التجارية، وذلك لدعم الدول المدينة التي تتبنى سياسات اقتصادية منفتحة وموجهة نحو النمو.

3 - اقتراض متزايد من قبل المصارف التجارية لدعم برامج التعديل الهيكلي الإقتصادي للدول المدينة.

4 - ضرورة قيام المصرف الدولي ومؤسسات التنمية المتعددة الاطراف باحداث بعض التعديلات التي تسمح لها بزيادة «مساعداتها» للدول الاكثر مديونية بحوالي 50% عن المستوى الحالي والبالغ ست مليارات دولار.

ويرى الدكتور رمزي زكي[1] ان هذا النوع من الحلول سيظل عاجزا عن حل ازمة المديونية ما لم يأخذ بعين الإعتبار المشكلات الأخرى للبلدان النامية المدينة، وهي التخلف والتبعية والإستغلال. والحل عنده يكون في الغاء هذه الديون وكسر علاقات التبعية التي ترتبط بها البلدان المتخلفة المدينة بالإقتصاد الرأسمالي العالمي.

ويؤيد هذا الحل الأخير _ ولكن بطريقة خجولة _ بعض اقتصاديي آمريكا اللاآتينية[2]، فهم ينصحون بلدانهم بالإستفادة من دروس ازمة المديونية الحالية والتوجه نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة دون ان يعني ذلك تبني المذهب الإنعزالي *Isolationnisme* ولكنهم لم يوضحوا كيفية التخلص من الديون السابقة.

---

(1) - رمزي زكي، «أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقتها بأزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة «مجلة» دراسات عربية، العدد السادس/نيسيان/ ابريل، 1985 ص ص. 40-45.

(2) - Aldo Ferrer, Op. Cit. PP. 7-21.

وفي الحقيقة ان التدابير الدولية التي اتخذت حتى الآن للتغلب على مشكلة المديونية، قد استندت اساسا على «تعاليم» صندوق النقد الدولي. ولم تتجاوز اطار اعادة جدولة الديون. وقد قبل الدائنون بذلك، حرصا منهم على إسترجاع أموالهم ولو بعد خين. كما قبل به المدينون لأنه يجنبهم الإفلاس ولو إلى حين ، خاصة وان القيادة السياسية في معظم هذه البلدان ليست مهيأة لتبني حلول أكثر جذرية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ما مدى قدرة هذا النوع من الحلول «المهدئة» على الإستمرار وإلى متى؟ ان الإجابة على ذلك تتطلب تحليلا معمقا لمستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية، ولتطور علاقات القوى بين الدائنين والمدينين، وهو ما لا يتسع له هذا البحث. لذا نكتفي بالقول ان هذه الحلول هي حلول مؤقتة وجزئية. وان المطلوب هو الحل الشامل والدائم لمشكلة المديونية. ولا سبيل إلى ذلك إلا باتخاذ التدابير التي من شأنها إزالة الاسباب الحقيقية لازمة المديونية والتي وقفنا عندها مطولا خلال هذا البحث.

ويجب ان يأتي في مقدمة هذه التدابير، على المستوى الدولي، خلق علاقات سعرية متكافئة للسلع التي تصدرها البلدان النامية. وذلك للحد من تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالحها، كما يجب تقديم المزيد من المساعدة الدولية غير المشروطة للبلدان المدينة والغاء جزء من الديون المستحقة عليها. على ان يرافق ذلك، قيام الدول النامية المدينة باعادة النظر في استراتجيات التنمية التي اتبعتها حتى الآن، لكي تاخذ بعين الإعتبار التناسب بين الأهداف والوسائل المتاحة وطنيا لتحقيقها، وقيام المسؤوليين في هذه الدول بمصارحة شعوبهم بضرورة «شد الاحزمة على البطون» بما فيها بطون المسؤلين انفسهم والا فإن اوطانهم ستتعرض لاخطار جسيمة، خاصة إذا علمنا ان هناك مشكلات تنموية اخرى تواجه هذه البلدان مثل المشكلة - الغذائية.

4 - 2 المشكلة الغذائية في البلدان النامية :

ذكرنا، خلال معالجتنا لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ان هذه المديونية تعود في جزء منها إلى العجز المستمر في موازين المدفوعات، وذكرنا ان هذا العجز بدروه يعود في جزء منه إلى استيراد المواد الغذائية. وتجدر الاشارة هنا إلى ان هذه المشكلة أي المشكلة الغذائية، تعتبر في نظر الجميع على مختلف مذاهبهم الاقتصادية والسياسية من أخطر المشكلات التي تواجهها الآن البلدان النامية، لأنها تمس الإنسان في وجوده المادي

ذاته. فحسب «معطيات منظمة التغذية والزراعية *F.A.O* التابعة للأمم المتحدة، يعاني الآن أكثر من *700* سبع مائة مليون شخص، من بينهم *30%* من الاطفال دون العاشرة من العمر، من المجاعة، كما ان *30%* من سكان آمريكا اللاتينية ، و *32%* من سكان آسيا، محرومون من التغذية الطبيعية»[1]، وترى الاقتصادية الآمريكية سوزان جورج *Suzane Georges*[2]، ان الوضع الغذائي العالمي أخطر بكثير مما يتصوره البعض حين تقول في مقدمة كتابها الذي يعالج هذه المشكلة : «إذا كنتم تحتاجون إلى ست ساعات لقراءة هذا الكتاب، فحين تقلبون الصفحة الاخيرة منه يكون *2500* الفان وخمس مائة شخص قد ماتوا من الجوع أو من مرض ناتج عن سوء التغذية في بعض انحاء العالم».

كما يقول جيمس غرانت *James Grantt* : «يتفاقم وضع العديد من الدول النامية عاما بعد عام، نتيجة لعوامل عدة أهمها ما ينتج عن هذا النقص وسوء التغذية. ألم يمت في عام *1981* قرابة *17* مليون طفل، وكذلك الحال سنة *1982*، وذلك قبل بلوغهم سن الخامسة من العمر؟.. كما وان مائة مليون طفل ينامون جائعين كل ليلة، وان عشرة ملايين طفل يتحولون بصمت إلى مُعاقين عقليا وجسديا». وان مايزيد عن *200* مليون من الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس سنوات أي ما يعدل نصف الاطفال الصغار في العالم النامي لا يحصلون على ما يكفيهم من التغذية».

وفي الحقيقة، ان أقل ما يقال في المعطيات الاحصائية السابقة انها تثير الحزن والقلق والفزع في آن واحد. ولكن ينبغي التذكير، هنا، بأن المشكلة الغذائية قديمة قدم المجتمعات الطبقية، فأنى وأينما وجدت هذه المجتمعات، يكون هناك متخمون وجياع. أما الجديد في الامر، فهو الوعي المتزايد لاخطار تفاقم المشكلة سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي. وان كان الانتباه مركزا الآن (وخاصة منذ انعقاد المؤتمر العالمي للغذاء في روما عام 1974) على التفاوت بين المناطق في مجال الغذاء.

---

(1) - يوري بوبوف، المرجع السابق ذكره ص. ٦٨.

(2) - سوزان جورج، كيف يموت النصف الآخر من العالم ترجمة كمال خوري (دمشق وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1981) ص. 19.

فهناك مناطق مثل آمريكا الشمالية وأوربا الغربية واستراليا لديها فائض غذائي بصورة دائمة، وهناك مناطق اخرى مثل افريقياوآسيا مع بعض الإستثناءات تعاني من عجز غذائي شبه دائم.[1]، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن لماذا يعاني العالم الثالث بالذات من المجاعة؟ أو بصيغة أخرى ما هي الأسباب الحقيقية لتفاقم المشكلة الغذائية؟.

يمكن تصنيف أسباب تفاقم المشكلة الغذائية إلى أسباب طبيعية (مثل استمرار الجفاف في الساحل الإفريقي، وحصول الفيضانات والأعاصير في بعض المناطق الاسيوية) وأسباب اقتصادية - اجتماعية *Socio-économiques* وهذه الأخيرة هي التي تهمنا هنا، يقوم بعض الباحثين في هذا المجال بربط المشكلة الغذائية بالتزايد السكاني. وذلك بقولهم ان معدل تزايد السكان في الدول النامية يفوق بصورة عامة معدل تزايد المواد الغذائية. وفي هذا الصدد يقول أحد الاقتصاديين[2] : في الكثير من البلدان، لا تفلح وتيرة نمو المنتجات حتى باللحاق بوتيرة نمو السكان. إن اقتصادها يشبه سيارة تراوح في مكانها : العجلات تدور ولكن السيارة تبقى واقفة في مكانها وأحيانا تتحرك إلى الخلف». و لا شك أن النمو السكاني يرفع من مستوى الطلب على المنتجات الغذائية، وإن الانتاج الزراعي، خاصة في ظروف البلدان النامية يتصف بعدم المرونة، مما يحول دون تلبية هذا الطلب. ولكن الأهم من ذلك هو إهمال الدول النامية للتنمية الزراعية.

فمنذ استقلالها والدول النامية تركز على الصناعة وتهمل الزراعة وحتى عندما تهتم بالزراعة فإن ذلك يتم لصالح الزراعة التصديرية. ولو أخذنا على سبيل المثال البلدان الافريقية التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة نقص الغذاء لوجدنا أنه «مامن بلد افريقي جعل الأولوية في استثماراته للتنمية الزراعية. وظلت الزراعة الغذائية ـ ولا تزال ـ أكثر الزراعات إهمالا، إذ أن الجهد المرموق الوحيد بقي مخـــصصا لمنتجات التصدير»[3]

---

(1) - منظمة التغذية والزراعة، «بلايين جديدة تطلب الطعام» 1980 ص. 10-11.

(2) - اورلانيس، «السكان أبحاث ومقالات» (موسكو1976)، ذكرته كينا جينسكيا، المرجع السابق ذكره، ص. 92.

(3) - رينيه ديمون وآخرون، افريقيا تختنق، ترجمة عيسى عصفور (دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1984) ص. 321.

وقد قادت هذه السياسة التنموية غير الحكيمة - في نظر المختصين في هذا المجال - إلى حالة خطيرة من التبعية الغذائية للعالم الخارجي وإلى تفاقم المجاعة واستنزاف الواردات الغذائية لما هو متاح من العملة الصعبة.

يضاف إلى ذلك أن هذه السياسة التنموية التي أهملت الزراعة قد أهملت بالتالي التنيمة الريفية، مما شجع الهجرة من الريف إلى المدينة. وكان لهذه الهجرة أثر سيء مزدوج على الوضع الغذائي في الدول النامية : ويتجلى الأثر الأول في تقلص الانتاج الغذائي الناجم عن ترك الفلاحين لأراضيهم الزراعية، في حين يتجلى الأثر الثاني في تزايد الطلب على الغذاء من قبل المدن المستقبلة لهؤلاء النازحين» ومن هنا يحصل عدم توازن بين العرض والطلب الوطنيين على المنتجات الغذائية. وليست اعادة التوازن عن طريق الإستيراد بالعملية السهلة. إذ يبدو أن هناك مجموعة من العوامل التي تعيق مثل هذا التدبير مثل «زيادة تعقد الاسواق الدولية للحبوب وزيادة عدم استقرار اسعارها، ومشاكل النقل التي تؤثر على شحنها وتوزيعها على مستوى قومي ودولي»[1].

هذا بالإضافة طبعا إلى الحاجة أصلا إلى العملات الاجنبية الضرورية لتسديد قيمة المستوردات الغذائية، وإلى وضع العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول العجز ودول الفائض الغذائي.

وحتى لو تمكنت الدول النامية من تحقيق التوازن بين عرض الغذاء والطلب عليه محليا، بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك لا يعني بالضرورة توفر الغذاء للجميع. لأن للمشكلة الغذائية جانب اجتماعي، فالغذاء لا يوزع مجانا إلا في حالات نادرة ولذا فإن الطلب الكامن على الغذاء (الحاجة إليه) يجب أن يكون مدعما بالقدرة على الدفع. فإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن الطبقات والشرائح الاجتماعية ذات القوى الشرائية المحدودة أو المتدنية بسبب عدم العدالة في توزيع الدخول، قد تصبح عرضة للمحاكمة في بلد تتلف فيه المواد الغذائية لكي ترتفع اسعارها. وكمثال على ذلك، نذكر أنه في الولايات المتحدة الآمريكية - صاحبة الفائض الغذائي الأكبر - «هناك حوالي ثلاثين مليون انسان لا يملكون الامكانية للأكل حتى الشبع»[2].

---

(1) - تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم، 1981 (الطبعة العربية) ص. 114.

(2) - كنيا جينسكايا، المرجع السابق ذكره، ص. 238.

وبالنسبة للدول النامية يذكر أن متوسط الاستهلاك الفردي من الغذاء في البرازيل يفوق الحاجة إليه بمقدار 10% في حين أن 44% من سكان هذا البلد النامي يعانون من سوء التغذية المزمن[1].

من هذه الأمثلة يظهر أحد الاسباب الداخلية لتفاقم المشكلة الغذائية، ألا وهو عدم المساواة الاجتماعية. ويشير المصرف الدولي في تقاريره السنوية حول التنمية في العالم، إلى أن معظم الذين يعانون من سوء التغذية، يقطنون في المناطق الريفية. ولا شك أن ذلك يشكل مفارقة كبيرة، لأن سكان الريف هم الذين ينتجون الغذاء. وتحاول سوزان جورج تفسير التناقض السابق، بتمركز الأرض في أيدي عدد قليل من كبار ملاك الاراضي، وهي تدعم رأيها بالأرقام حيث تقول : «في آمريكا الجنوبية، يشرف 17% من ملاك الاراضي على 90% من الأراضي»، وتعطي نفس الكاتبة أمثلة أخرى مشابهة من مختلف القارات النامية. وتستخلص من ذلك أن تخلف البنى الاجتماعية القائمة في البلدان المتخلفة يشكل أهم سبب داخلي للمشكلة الغذائية. وأن «الاصلاحات الزراعية الشهيرة في البلدان المتخلفة ليست موجودة بصورة عامة، إلا على الورق».

وتعني لنا الأمثلة السابقة وغيرها أن المشكلة الغذائية لا تكمن في جانب الانتاج بقدر ما تكمن في جانب التوزيع غير العادل للأرض ومنتجاتها وللدخول بصورة عامة. فما دامت الأكثرية الساحقة من شعوب البلدان النامية لا تتمتع بقدرة شرائية لائقة، فإنها ستظل تعاني من الجوع وسوء التغذية، مهما تضاعف الانتاج الغذائي. وينطبق ذلك على المستوى الوطني، كما ينطبق على المتسوى الدولي. ولا عجب أن تكون الدول النامية التي استطاعت التغلب على المشكلة الغذائية هي الدول الإشتراكية مثل الصين الشعبية وكوريا الديموقراطية إلخ.. مع العلم انه في الصين «لا يصيب الفرد سوى 0,13 هكتار «من الاراضي الزراعية»[2].

وعلى أية حال، فإن نقص الغذاء في البلدان النامية سواء كان ناجم عن عوامل داخلية (سياسات تنموية غير حكيمة..) أو ناجم عن عوامل خارجية (النهب الاستعماري والاستعماري الجديد..) قد حال دون تلبية الطلب على الغذاء بواسطة الإنتاج الوطني، مما أدى إلى اللجوء إلى العالم الخارجي لسد العجز الغذائي. وكانت النتيجة البالغة الخطورة لذلك، تبعية غذائية متزايدة للدول الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة الآمريكية

(1) - المرجع نفسه، ص : 74.

(2) - سوزان جورج، المرجع السابق ذكره، ص : 73.

وفي هذا الصدد، يذكر الإقتصادي الفرنسي جاك لو*Jacques Loup*[1]، أن مستوردات البلدان النامية الصافية من الحبوب قد ارتفعت من 32 إلى 66 مليون طن خلال الفترة *(1962-1978)* كما يرى أنه إذا استمرت الاتجاهات الماضية فإن الامم المتحدة، تقدر أن عجز هذه البلدان من الحبوب سيصل إلى *90* مليون طن عام *1990*، وسيتجاوز *150* مليون طن في العام *2000*. وبغض النظر عن الصعوبات المتعلقة بتوفير العملات الاجنبية الضرورية لسد هذا العجز، فإن تفاقمه يكرس ويعمق حالة التبعية الغذائية التي تعيشها البلدان النامية في الوقت الراهن، وخاصة التبعية الغذايية للولايات المتحدة الآمريكية «الحائز الاكبر لسلاح الاغذية». ويذكر في هذا المجال أنه في عام *1978* «كان نحو *78%* من الصادرات العالمية من القمح (وهو يقدم أكثر من *60%* من الحريرات التي يستهلكها سكان العالم الثالث) تصدرها الولايات المتحدة وكندا»[2] ولا شك أن لهذا الاعتماد على آمريكا في مجال الغذاء، مخاطره، ولا نقصد بذلك المخاطر السياسية فحسب والتي يعرفها كل إنسان، بل المخاطر التي يشير اليها بعض الكتاب[3] وهي «ان مجرد حصول تغيير في مناخ آمريكا الشمالية قد يشكل خطرا ذا مدى عالمي. ان جفافا طويلا أو حتى قصيرا مبكرا في هذه المنطقة قد يكون كافيا للتسبب في هبوط في المخزونات (الغذائية) وارتفاع في الاسعار العالمية، وستكون نتائج حادث كهذا خطيرة جدا على افقر البلدان»، كما يشير التقرير الثالث لنادي روما إلى أنه إذا لم تتخذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لحل المشكلة الغذائية في البلدان النامية «فإن حزمة متواضعة من القمح ستغدو على ما يبدو اداة جبارة للنضال الإقتصادي. أما ملايين الجائعين في افريقيا وآسيا فسيكونون بيادق في اللعبة السياسية الدولية... وفي تقارير وكالة المخابرات المركزية (الآمريكية) يشار إلى أن الفوائض الغذائية الآمريكية تضمن الحق في التحكم في الحياة والموت وتتيح سلطة فعلية على مصائر الجماهير البائسة»[4]. إذن لا بد من ايجاد حل للمشكلة الغذائية حتى لا تصبح «حزمة متواضعة من القمح» أكثر فتكا من أي سلاح آخر. فهل هناك من حل لهذه المشكلة؟.

---

(1) - جاك لو، العالم الثالث. هل يستطيع البقاء؟ ترجمة عيسى عصفور (دمشق، وزارة الثقافة 1985) ص : 162.

(2) - جاك لو المرجع السابق ذكره ص : 162.

(3) - المرجع نفسه، ص : 163.

(4) - يان تنبرجن، اعادة النظر في النظام الدولي (موسكو 1980) ص. 47-48 ذكره يوري بوبوف، المرجع السابق ذكره ص. 8.

إن التغلب على أية مشكلة بما في ذلك المشكلة الغذائية يشترط قبل كل شيء إزالة الأسباب التي خلقت هذه المشكلة. ولا شك أن ذلك يتطلب من الدول المعنية مراجعة شاملة لاستراتجيات التنمية التي اعتمدها حتى الآن، كما يتطلب مراجعة لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول المتطورة ومع بعضها البعض الآخر.

ففي المجال الداخلي، لابد أن تعمل الدول النامية على الحد من النمو السكاني، وأن تتخلى في الوقت نفسه عن الاستراتجيات التي تعطي الاولوية للصناعة على حساب الزراعة والزراعة الغذائية بصورة خاصة. كما لابد لهذه البلدان أن تدرك أن الغاية النهائية لأية تنمية اقتصادية ينبغي أن تكون أولا وقبل كل شيء، اشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها وخاصة الحاجة إلى الغذاء لعلاقته بالوجود المادي للإنسان ذاته. يضاف إلى ذلك أن سوء التغذية، ناهيك عن نقصها يؤدي إلى انحطاط مواهب الانسان وقدرته على العمل، في وقت تحتاج فيه هذه البلدان إلى طاقات جميع افرادها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقة.

إن تأمين الغذاء، كما ذكرنا سابقا لا يتحدد فحسب بزيادة الانتاج الغذائي، بل يتحدد أساسا بمستوى الدخول وتوزيعها توزيعا عادلا، يستهدف رفع القدرة الشرائية للطبقات والشرائح الاجتماعية الأقل «حظا» في المدينة والريف. فهناك بعض الدراسات التي توصلت إلى نتيجة هامة في هذا المجال. ومفادها أن توزيع الدخول توزيعا معقولا، من شأنه أن يخفض عدد ضحايا نقص وسوء التغذية «بمقدار خمسة أسداس»[1].

ولكن ينبغي القول أنه إذا كان الدخل الإجمالي الوطني ذاته منخفضا جدا كما هو الحال في معظم الدول النامية، فإن توزيعه توزيعا عادلا قد لايؤدي إلا إلى تعميم البؤس على جميع السكان. وفي هذه الحالة تصبح زيادة الانتاج ورفع مستوى الدخول شرطا لازما للتغلب على المشكلة الغذائية.

ويمكن زيادة الانتاج الغذائي، أما عن طريق التوسع الأفقي في الزراعة (زيادة مساحة الارض المزروعة) أو عن طريق التوسع العمودي (رفع الإنتاجية الزراعية) أو عن طريق الجمع بينهما. ولا يمكن في الحقيقة

(1) - جاك لو، المرجع السابق ذكره، ص. 191.

تفضيل طريقة على أخرى، بصورة مسبقة، لأن كل شيء يتوقف على العلاقة بين حجم السكان والأراضي الصالحة للزراعة. ففي البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية مثلا، قد تكون الوسيلة الوحيدة المتاحة لها هي التوسع العمودي في الزراعة أي تكثيف استخدام البذور العالية المردود، والاسمدة الكيماوية والاساليب الحديثة في الزراعة، وهي تدابير تعرف عادة تحت اسم «الثورة الخضراء». وستكون نتائج هذه «الثورة الخضراء» أكثر فعالية في حل المشكلة الغذائية في البلدان النامية إن هي ترافقت ب «ثورة زراعية» أي باصلاح زراعي حقيقي يقضي على علاقات الانتاج المتخلفة التي تعوق تطور القوى المنتجة في الزراعة. وفي مجال الاصلاح الزراعي، نشير إلى أن تجارب الدول النامية قد أثبتت أن البرجوازية «الوطنية» لا يمكن أن توكل إليها عملية الاصلاح تلك لأنها متحالفة مع الاقطاعية في هذه البلدان. لذا تصبح هذه المهمة من شأن العاملين في الأرض أنفسهم والطبقات والشرائح الاجتماعية المتحالفة معهم موضوعيا.

وإلى أن يتم ذلك، لا بد من إعطاء الفلاح سعرا يتناسب مع المجهود الذي يبذله، وذلك لحفزه على زيادة الانتاج، وخاصة انتاج السلع الغذائية. كما ينبغي تحسين القاعدة الهيكلية، وخاصة الطرق ووسائل النقل والتخزين والتسويق، وذلك للحد من تلف المواد الغذائية ولإيصالها إلى المستهلكين في المكان والزمان المناسبين.

وعلى البلدان النامية أن تعتمد في ذلك كله، على نفسها، اعتمادا فرديا وجماعيا لأن اعتمادها الراهن على المساعدات الخارجية (الغذائية والمالية والفنية) سيعرض استقلالها للخطر. فتوتر العلاقات الدولية، الذي يتزايد يوما بعد يوم، وتضاؤل الأمل في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد (بسبب فقدان الدول النامية لاداة ضغط على البلدان الصناعية بعد انهيار أسعار النفط) قد يجعل استخدام الغذاء كسلاح لفرض أنواع الهيمنة على هذه الدول أمرا شبه مؤكد. يضاف إلى ذلك أن تفاقم مديونية البلدان النامية الذي تكلمنا عنه سابقا والعجز المزمن في موازين مدفوعاتها سيقلص قدرتها على استيراد المواد الغذائية حتى ولو لم تكن هناك أية مشكلة من جانب العرض العالمي لهذه المواد.

وعلى المستوى العالمي، لا بد أن تناضل البلدان النامية، ـ مهما كانت العقبات التي تعترض هذا النضال ـ من أجل وضع قرار الأمم المتحدة رقم/3202، الصادر عن الجمعية العامة لهذه المنظمة، في دورتها الخاصة

السادسة، المنعقدة في نيويورك خلال الفترة 9-12 نيسان / ابريل 1974، موضع التطبيق لأنه يتضمن في مجال الغذاء المسائل التالية :

آ - الأخذ بعين الإعتبار المشاكل الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية في مجال تأمين الغذاء، خاصة في فترات العجز الغذائي، على أن يتم ذلك ضمن اطار الجهود الدولية المرتبطة بمشكلة الغذاء.

ب - الاخذ بعين الاعتبار الامكانات الزراعية الهائلة التي تتمتع بها بعض البلدان النامية، والتي إذا أحسن استخدامها، ستساهم إلى حد كبير في حل مشكلة الغذاء.

ج - اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المجتمع الدولي لإيقاف التصحر والتملح والاضرار التي يلحقها الجراد أو أية ظاهرة أخرى بالانتاج الزراعي في البلدان النامية وخاصة الافريقية منها.

د - الامتناع عن اتلاف الموارد الطبيعية والغذائية وإتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون انتشار التلوث، لانقاذ وتجديد تلك الموارد.

هـ - اتخاد تدابير أخرى تتعلق بتجارة المواد الغذائية.

الفصل الثاني :
مفهوم التنمية الاقتصادية وعواملها وآلياتها.

عالج الفصل السابق معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وسوف يعالج هذا الفصل الحلول النظرية التي يقترحها الاقتصاديون للتغلب على تلك المعوقات. وليست هذه الحلول في الحقيقة سوى ما يعرف الآن بـ «نظرية التنمية الاقتصادية». إذا، سيكون هذا الفصل مكونا من الأبحاث التالية :

البحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية.
البحث الثاني : أسباب التغير الاقتصادي والاجتماعي.
البحث الثالث : وكلاء التغيير الاقتصادي والاجتماعي.
البحث الرابع : مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي.
البحث الخامس : عوامل التنمية الاقتصادية.
- العمل.
- رأس المال.
- التقدم التقني.
البحث السادس : آلية التنمية الاقتصادية.
- القاعدة الهيكلية والتنمية الاقتصادية.
- الزراعة والتنمية الاقتصادية.
- الصناعة والتنمية الاقتصادية.
- التنمية والاعتماد على الذات (بما في ذلك الاعتماد الجماعي على الذات).

المبحث الأول :
نشأة وتطور مفهوم التنمية الاقتصادية :

يمكن القول من حيث المبدأ أن «التنمية الاقتصادية» هي نقيض «التخلف الإقتصادي». ولو كان هناك تحديد واضح ومتفق عليه لمفهوم التخلف، لما أثار تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية أية مشكلة. ولكننا أصبحنا نعرف الآن أن الأمر ليس كذلك. فالخلاف حول مفهوم التخلف كان خلافا عميقا. وهذا هو الحال أيضا بالنسبة لمفهوم التنمية. ونرى من المناسب، قبل الدخول في موضوع تحديد مفهوم التنمية، أن نحدد مدلولات بعض المفاهيم القريبة منه والمختلفة عنه إلى هذا الحد أو ذاك. وهذه المفاهيم هي : «الثورة الصناعية» «التحديث» «التقدم الاقتصادي» وخاصة «النمو الاقتصادي».

- **الثورة الصناعية** هي : «انطلاق تنمية نموذجها جديد تصحبه مبتكرات تقنية جديدة»[1] ويقصد بها أساسا الظاهرة التي عرفتها أوروبا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، و التي تجلت في تزايد إنتاج السلع المادية بفضل استخدام الآلات التي تم بناؤها بفضل التقدم العلمي والتراكم الرأسمالي البدائي. وما صاحب ذلك من تغيرات تدريجية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية للشعوب المعنية، وتختلف الثورة الصناعية عن التنمية في كون هذه الأخيرة تتم بصورة إرادية وتعنى بالجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب الإقتصادي.

- **التحديث** : ويقصد به محاولة نقل «الثورة الصناعية» التي عرفتها أوروبا إلى بقية انحاء العالم. فهو «ينصرف إلى قطاعات الأقتصاد وكذلك سلوك الأفراد والمجتمع»[2]، ويستخدم هذا المصطلح أحيانا كمرادف لـ «التغريب *westernisation*» أي تقليد نمط الحياة في الغرب المصنع تقليدا أعمى، أي دون مراعاة خصوصيات المجتمع المقلد. وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

---

(1) - جان بييرريو (Jean P. Rioux)، الثورة الصناعية 1780-1880، ترجمة ابراهيم خوري (دمشق، وزارة الثقافة والارشاد القومي 1975) ص. 17.

(2) - أنور عبد الملك وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983) ص. 43.

- **التقدم الاقتصادي** : وهو بالتعريف «انتشار الحداثة بأقل التكاليف وبالسرعة المثلى في شبكة من العلاقات تتجه نحو الشمول»[1] ويوضح لنا ليونيل ستولرو *Lionel Stoleru* هذا التعريف على النحو التالي : التقدم الاقتصادي ينشأ عن سهولة الحراك *Mobilité* والحركية *Dynamique*. فعندما تظهر تقنية جديدة أكثر انتاجية تبادر إحدى المنشآت الاقتصادية باستخدامها، مما سيرفع من أرباحها وأجورها، أو يخفض من أسعارها. وعندها تحذو المؤسسات الأخرى حذوها وتنتقل إلى هذا الفرع. هذا هو التقدم الاقتصادي فالتقدم الإقتصادي بهذا المعنى هو عبارة عن المرونة العالية للبنى الاقتصادية والمؤسسية للبلد المعني، وعن التكامل الداخلي لاقتصاده. ويكاد مفهوم التقدم الاقتصادي ينطبق على مفهوم التنمية، لولا أنه يقتصر على الوسائل ويهمل الغايات.

- **النمو الاقتصادي** : يعرفه الاستاذ مطانيوس حبيب[2] بأنه «عبارة عن زيادة كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية تتم وفقا لقانونية تطور عفوية» ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الإقتصادي *Expansion économique* الذي يتم لفترة زمنية قصيرة نسبيا، ولا يهم هنا إن كان مصدر النمو هو قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد الوطني أو كان مصدره هو الإقتصاد الوطني ككل. وكذلك لا يهم أن تحصل هذه الزيادة في إطار بنية اقتصادية ثابتة أو متحولة. ويدور جدل كبير بين المفكرين التنمويين، حول هذه النقطة الاخيرة، وذلك على المستوى «المفهومي *Conceptuel*»، خاصة عندما يستخدم بعضهم مفهوم «النمو الإقتصادي» كمرادف لمفهوم «التنمية الاقتصادية» خلال دراسته لمشكلات التنمية في البلدان النامية. وسنوضح نقاط الخلاف تلك خلال معالجتنا للموضوع التالي :

---

(1) - Francois Perroux, "Sur la différence entre les politiques anti-cycliques et les politiques de la croissance harmonisee" in Economie Appliquée n° 1 et 2 tome 11 (Janv-Juin 1958) P.107.

(2) - مطانيوس حبيب، المرجع السابق ذكره، ص. 71.

مفهوم التنمية الاقتصادية :

نستطيع القول أنه لايوجد مفهوم وحيد للتنمية الاقتصادية بل هناك عدة مفاهيم للتنمية، يتناسب عددها مع عدد الاعمال التي عالجت هذا الموضوع حتى الآن. فما من كاتب تنموي إلا وحاول أن يوضح لقرائه مفهومه الخاص للتنمية، بحيث أصبح هذا المفهوم من أكثر المفاهيم الاقتصادية انتشارا في الوقت الراهن ومن اقلها وضوحا في الوقت نفسه. وهذا ما سنراه الآن.

يرى كل من اسماعيل صبرى عبد الله[1]، ويوسف عبد الله صايغ[2] أن مضمون ما نسميه الآن بالتنمية الاقتصادية، أي مجموعة الحلول الخاصة المقترحة لمشكلات الدول النامية، يعتبر قريبا جدا مما كان الاقتصاديون التقليديون يطلقون عليه اسماء أخرى مثل «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» أو «الاقتصاد السياسي». أما تعبير «التنمية الاقتصادية» فيرجعه هذان الكاتبان إلى جوزيف شومبيتر *Joseph Schumpeter* الذي استخدمه كعنوان لكتابه «**نظرية التنمية الاقتصادية**» الصادر باللغة الألمانية عام 1909 والذي نقل إلى اللغة الانكليزية عام 1934 تحت عنوان *"The the'ory of Eco. Developt."*. ويقول صبري عبد الله أن (شومبيتر) قد استعمل تعبير «التنمية الاقتصادية» للدلالة على التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد نتيجة لظاهرة الابتكار *Innovation* في مقابل الاثار العادية لسير الإقتصاد في طريقه دون تغيير في التكنولوجيا يرقى إلى مستوى الابتكار. ويكون (شومبيتر) بذلك قد استعمل تعبير «التنمية الاقتصادية» بمعناه الذي «يميزه بوضوح واقناع (عن مفهوم النمو الاقتصادي)». ثم أصبح اصطلاح «التنمية الاقتصادية» مألوفا، بعد الحرب العالمية الثانية بسبب استخدامه كعنوان لمعظم الاعمال النظرية، المكرسة لمعالجة مشكلات الدول المستقلة حديثا. إلا أن هذه الاعمال رغم اشتراكها في التسمية، تختلف من حيث المضمون. ففي حين تركز بعض الكتابات على نمو الدخل الوطني كمعيار للتنمية، تركز كتابات أخرى على تغير أو تحول البنى الاقتصادية والاجتماعية كمعيار أساسي للتنمية.

---

(1) - اسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية» **مجلة المستقبل العربي** العدد 3 (ايلول/سبتمبر1978) ص. 15-16.

(2) - يوسف عبد الله صايغ، **الاقتصاد العربي**، (بيروت، دار الطليعة، 1983) ص. 170.

وكمثال على التيار الأول، يرى الاقتصادي السوري محمد العمادي[1] إن التنمية هي «العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن». ومع أن التنمية لا يمكن تصورها بدون حصول نمو اقتصادي، إلا أن تزايد الناتج الوطني قد لا يعكس درجة تطور أو تخلف بنية الاقتصاد الذي تحقق فيه هذا التزايد في الناتج. فالكثير من الاقتصادات النامية ينمو بمعدلات تفوق حتى معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة. ولكن مصدر هذا النمو قد يكون نشاط اقتصادي واحد، كالنشاط الاستخراجي (استخراج الحديد في موريتانيا) أو النشاط الزراعي الذي ينحصر في محصول واحد (زراعة الفستق في السنيغال). ومن هنا كان اصرار مجموعة أخرى من الاقتصاديين على اعتبار التغير أو التحول الحاصل في بنية الاقتصاد الوطني هو المعيار الأهم لعملية التنمية.

وكمثال على هذا التيار الأخير، نذكر أن فرانسو برو *F.Perroux*[2] يعرف التنمية الاقتصادية بأنها «التزايد المستمر في حجم الوحدة الاقتصادية البسيطة أو المركبة، المتحقق في إطار التحولات البنيوية «ويقصد بالبنية في هذا التعريف مجموعة النسب والعلاقات القابلة _ جزئيا على الاقل _ للتعبير في نفسها من خلال جدول المدخلات والمخرجات ويعني ذلك أن البنية الاقتصادية، تعبر عن درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني. أي مدى اعتماد بعضها على البعض الآخر اعتمادا متبادلا فيما يتعلق بالانتاج والتصريف.

وبالاضافة إلى هذا المفهوم للبنية الاقتصادية القائم على درجة التكامل الإقتصادي الداخلي. هناك مفهومها الآخر الذي يعني انتقال مركز الثقل في الإقتصاد الوطني من قطاع اقتصادي لآخر والمثال التقليدي على ذلك هو «نظرية القطاعات الثلاثة» للاقتصادي الاســـترالي كولين كلارك *Colin Clark*[3] القائلة بأن الاقتصاد الوطني ينتقل مع ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي من اقتصاد يسيطر عليه النشاط الزراعي (القطاع الأول)

---

(1) - محمد العمادي، التنمية الاقتصادية، ذكره مطانيوس حبيب، المرجع السابق ذكره، ص. 158.

(2) - Francois Perroux, "Sur la différence entre les politiques anti-cycliques et les politiques de la croissance harmonisée" Op Cit. P.105.

(3) - Colin Clark, Les conditions du progrés economiques (Paris :DUNOD, 1960) PP. 150-160.

حسب تعبير الكاتب إلى اقتصاد يسيطر عليه النشاط الصناعي (القطاع الثاني) وأخيرا ومع استمرار عملية التنمية الاقتصادية تصبح السيطرة للقطاع الثالث (قطاع الخدمات). وتعني السيطرة هنا ارتفاع نسبة مساهمة القطاع المعني في تكوين الدخل الوطني وفي تشغيل اليد العاملة. أما الآلية التي يتم بها هذا التحول في البنية الاقتصادية فهي : في بداية التنمية الاقتصادية، تكون نسبة مساهمة القطاع الأولي *Primaire* في تكوين الناتج الوطني عالية بسبب ارتفاع نسبة الطلب على المنتجات الغذائية، وهو ارتفاع ناجم بدوره عن تدني مستوى الدخل الفردي. ومع تنامي هذا الدخل، يحصل تغير في بنية الطلب، فترتفع نسبة الطلب على السلع الاستهلاكية المصنعة، مما يؤدي إلى تحريض نمو القطاع الثانوي *Secondaire* وبالتالي تزايد نصيبه في تكوين الناتج الوطني على حساب القطاع الاولي. وفي مرحلة لا حقة، ومع ارتفاع مستوى الدخل الفردي الحقيقي، يرتفع الطلب على الخدمات، وعندها يصبح نصيب الصناعة (القطاع الثانوي) في الناتج الوطني وفي الاستخدام موازيا لنصيب القطاع الثالث *Tertiaire* أو أقل منه. ولا بد من الاشارة هنا إلى أن ما نلاحظه من تضخم في حجم القطاع الثالث في الدول النامية، لا يعبر عن ارتفاع مستوى التنمية في هذه البلدان، كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، بل يعبر عن انحطاط هذا المستوى. وهو انحطاط يتجلى في ضآلة القطاع الصناعي، وتخلف القطاع الزراعي. مما يجعلهما عاجزين عن امتصاص البطالة. فينصرف الافراد العاطلون عن العمل إلى النشاطات غير المنتجة ويتضخم بذلك القطاع الثالث (قطاع الخدمات).

هناك أيضا التحول البنيوي الذي يتم داخل القطاع الواحد مثل نمو فرع انتاج وسائل الانتاج بوتائر أعلى من نمو فرع انتاج وسائل الاستهلاك داخل القطاع الصناعي نفسه كما تشير إلى ذلك الكتابات الماركسية.

كما يوجد مفهوم تغيير البنى الاقتصادية الذي ينبغي أن يرافق عملية التنمية، ولو بصورة ضمنية في تحليل والت. و. روستو *W. W. Rostow*[1] لمراحل النمو الاقتصادي. وإن كان فرانسوا برو[2] - زعيم هذا التيار التنموي البنيوي - يرى أن «روستو، كان على الطريق (فقط) الذي يقوده إلى هذا التصور (أي التصور البنَيويّ) لكنه لم يصل إليه».

1- والت. و. رسوتو، مراحل النمو الاقتصادي، الترجمة العربية (بيروت، المكتبة الاهلية، 1960) ص. 8-19.

2- فرانسوا برو، مفهوم لتنمية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص. 119.

وعلى أية حال، فإن الكثير من الاقتصاديين أصبح مقتنعا بلزوم شرط تحول البنى الاقتصادية وحتى الاجتماعية خلال عملية التنمية. ويرى البعض الآخر أن تحقق هذا الشرط غير كاف. فلا بد من توفر شرط آخر في عملية التنمية ألا وهو استفادة الجميع من ثمارها. الشيء الذي كان يعتبر أمرا بديهيا في الفكر الاقتصادي التقليدي والتقليدي الجديد. حيث كان اصحاب هذا الفكر يعتقدون أن ثمار التنمية الاقتصادية أو بالأصح ثمار النمو الاقتصادي ستصل إلى كافة أفراد وطبقات المجتمع بقدرة «اليد الخفية». فمن خلال التصنيع مثلا سيتزايد الطلب على اليد العاملة، فيتم امتصاص البطالة، وترتفع المداخيل وتنخفض أسعار السلع الاستهلاكية بفضل المنافسة الحرة بين المنتجين، لما تتطلبه هذه المنافسة من استخدام تقنيات جديدة تعمل على تخفيض التكاليف... إلخ وكل ذلك سيرفع من مستوى معيشة الطبقات والشرائح الاجتماعية غير «المحظوظة». ولكن التجارب الناضجة لبعض الدول النامية، (خاصة دول أمريكا الاتينية) جاءت لتبدد أوهام أنصار مذهب الحرية الاقتصادية، وتلفت انتباه المهتمين بمسألة التنمية إلى ضرورة ادخال مبدأ العدالة الاجتماعية في مفهوم التنمية.

وكانت الأمم المتحدة أول من حاول اعطاء مفهوم اجتماعي للتنمية، حيث ورد في إحدى وثائقها الصادرة عام 1947 أن «الغاية النهائية للحكومات من التنمية الاقتصادية هي رفع الرفاه القومي لكل السكان»[1] وفي هذا الصدد، يرى بعض الاقتصاديين[2] أن ربط التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان لا يجد مبرره فحسب من الناحية الاجتماعية بل وأيضا في الناحية الاقتصادية، ذلك ان «النفقات التي يقوم بها، الاشخاص أو الدولة لتحسين نظام الغذاء والحالة الصحية ومستوى الثقافة يمكن أن تكون أكثر انتاجية في المدى البعيد من أية استثمارات أخرى».

إن هذا المفهوم «الاقتصادي - الاجتماعي» للتنمية، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، سرعان ما تغلب عليه المفهوم الثاني «الإقتصادوي» الذي يعتبر عملية التنمية مجرد تنامي الناتج الوطني. ويبرر أصحاب هذا المفهوم الأخير موقفهم بالقول أن الاصرار على ربط

---

(1) - United Nation, "Economic developement in Selected countries Plans, Programe and Agencies, (New-york : U.N. 1947) P. 15.

(2) - Jacob Viner, Op. Cit. P. 54.

مفهوم التنمية بتحسين مستوى حياة السكان، واعتبار ذلك التحسين هو المعيار الاساسي لعملية التنمية الاقتصادية من شأنه أن يجعل «مصطلح التنمية الاقتصادية يتحول من مفهوم كمي إلى آخر نوعي، ومن مصطلح يصف حالة معينة إلى آخر يقدم وصفات لبلوغ حالة معينة أي أن هذا التحول يتضمن تعريفا (للتنمية) من شأنه العمل على الاقناع[1] ونرى في ذلك تلميحا من هؤلاء الكتاب إلى أن تعريف التنمية حسب غاياتها، قد يخرج الأقتصادي من مجال «التفكير العلمي» إلى مجال «التفكير المذهبي» على أساس أن التفكير العلمي ينصرف إلى توضيح ما هو كائن، في حين ينصرف التفكير المذهبي إلى وصف ما يجب أن يكون[2] وعلى أية حال، فإن الاتجاه الذي يتعامل مع التنمية كمفهوم اقتصادي بحت، قد أخلى مكانه منذ منتصف الستينات، ليحتله من جديد المفهوم الاقتصادي - الاجتماعي للتنمية.

إن المفهوم الحديث للتنمية، يرى أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي لها أن تستهدف تحقيق ما يلي :

- اشباع الحاجات الاساسية لغالبية الشعب.
- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- اعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان.
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا *Auto-soutenu* ومنسجمة مع البيئة.

وفي هذا الصدد يقول فرانسوا برو[3] أن «التنمية الجديدة» ينبغي لها أن تكون «شاملة» و«منبثقة» من الداخل و «متكاملة». ويقصد (برو) بالشمولية تنمية الكل الانساني والانسانية ككل. ويعني بالانبثاق من الداخل، الاعتماد في تحقيق التنمية على المتاح من الموارد الداخلية والعمل على استثماره وتجديده.

---

(1) - جيرالد مايرو روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية، الجزء الاول، ترجمة الدكتور يوسف عبد الله صايغ (بيروت، مكتبة لبنان، 1965) ص. 25.

(2) - مطانيوس حبيب، الاقتصاد السياسي (دمشق، جامعة دمشق 1984) ص. 13.

(3) - فرانسو برو، فلسفة لتنمية جديدة (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1983) ص. 25-26.

كما يعني الكاتب بالتكامل، الترابط الجيد بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وبين المناطق والطبقات الاجتماعية.

كما يعرف اغناسي ساتشس *Ignacy Sachs*(1) التنمية بأنها «.. تحقق الذات لكل فرد عن طريق حياة ذات معنى وهانئة».

وتعرف اليونسكو *UNISCO*(2) التنمية بأنها «.. انبعاث لروح المجتمع ذاتها». وهو تعريف قريب جدا من تعريف موريس غرنيية *Maurice Guernier*(3) - العضو المؤسس لنادي روما - لها. فالتنمية عند هذا الكاتب هي «ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني وعصر حقوق وواجبات الانسان العالمية». ويرى الكاتب في هذا المجال أن الخطأ الاعظم الذي يرتكبه الاقتصاديون عادة هو اعتقادهم أن غايات التنمية ووسائلها، هي ذات طبيعة اقتصادية بحتة. وان هدف كل الشعوب هو الوصول إلى نمط حياة الغرب الصناعي. في حين أن الاصح هو القول أن مايهم الانسان بالدرجة الأولى هو أن يعيش وينتج في إطار حضارته الاصلية. وهذا ما لم يتخقق لانسان العالم الثالث في ظل أنماط التنمية السابقة التي كانت مجرد تقليد أعمى للدول الصناعية. والدليل على ذلك أنه لم يتم خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، أي ابتكار أو تجديد في أي بلد من العالم الثالث، من شأنه أن يكيف التقدم التقني الحديث مع البنيات الاجتماعية الاصلية. فلم يستطع أي بلد افريقي أن يتصور شكلا افريقيا للمنشأة الصناعية، ولا أي بلد عربي أن يتصور شكلا عربيا للمنشأة التعاونية. كما لم يستطع أي بلد آمريكي لاتيني أن يتصور شكلا امريكيا لاتينيا للمجتمع(4).

وفي الحقيقة أن هذا المفهوم الحديث للتنمية، المتمحور أساسا حول الانسان، باعتباره غاية ووسيلة كل تنمية حقيقية، قد جاء كردة فعل على أزمة النمو في البلدان الرأسمالية المتطورة، وأزمة أو انحصار التنمية في البلدان النامية. وهي أزمات، ظهرت على السطح بصورة جلية مع بداية

---

(1) - Ignacy Sachs, "Developement, Maldevelopement and industrialization of Third Word countries" Vol. 10, n 4 (OCT. 1979) P.635.

(2) - اليونسكو، «الخطط متوسطة، الاجل، 1977-1982» الفقرة 3106 ص. 124. ذكره نادر مرجاني، المرجع السابق ذكره، ص. 51.

(3) - موريس غرنييه، المرجع السابق ذكره ص. 45.

(4) - موريس غرنييه، المرجع السابق ذكره، ص. 46.

السبعينات كما أخذت شتى المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية. الأمر الذي جعل المفكرين البرجوازيين انفسهم يشكون في صلاحية الاسلوب الرأسمالي للتنمية على المدى البعيد. لأنه من الناحية الاقتصادية مبدد للموارد الطبيعية غير المتجددة، ومن الناحية الاجتماعية غير «انساني» بمعنى أنه يركز على تنمية الأشياء لا تنمية الإنسان.

فبالنسبة لتبديد الموارد، يرى نادي روما *Club de Rome* أنه إذا استمر استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (الطاقة مثلا) بالمعدلات السائدة حاليا في الدول الغربية فإن «النمو السكاني والنمو الاقتصادي سيتوقفان في غضون القرن المقبل على أبعد حد»[1] هذا بالاضافة إلى ما يحدثه هذا الاسلوب في استغلال الموارد الطبيعية من «تسارع التصدعات في التوازنات البيئية مثل اتلاف التربة بسبب ابادة الاشجار وهدر المياه، وتدمير الانواع الحية من النبات والحيوان، وتلويث البحار والمحيطات، وكل ذلك يؤثر على المناخ ويؤثر بالتالي على الانسان بسبب تسمم الهواء والماء والغذاء... »[2] يضاف إلى ذلك ان الاسلوب الرأسمالي في التنمية يتطلب تكاليف انسانية باهظة، كما أثبتت ذلك تجربة الدول الغربية. وقد استخلص هؤلاء الكتاب من كل ذلك نتيجتين اساسيتين : أولهما هي عدم صلاحية هذا النظام الاقتصادي للاستخدام كنموذج يحتذى به من قبل الدول النامية وهذه فكرة معاكسة لفكرة «تعميم النظام الرأسمالي» التي سيطرت على المفاهيم التقليدية للتنمية. أما النتيجة الثانية التي توصلوا إليها فهي ضرورة البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مبدأ «التبعية المتبادلة» وبالتالي تصبح فيه مسألة التنمية مسألة دولية أي تتطلب تضافر جهود دول العالم أو جهود المجتمع الدولي، بعد ان كانت متروكة للجهود القطرية أو الاقليمية.

وقد رحب مفكرو الدول النامية بهذه الآراء الناقدة للنظام الاقتصادي الدولي الراهن وللأسس النظرية التي قام عليها. وقاموا بتعميقها وتنقيتها من «الشوائب» (أي من الاراء الصحيحة في ذاتها ولكن يراد منها احقاق باطل).

---

(1) - نادي روما، وقف النمو، الترجمة العربية، (دمشق، وزارة الثقافة والارشاد القومي، 1979) ص. 297.

(2) - جاك روبان، من التنمية الاقتصادية إلى النمو البشري، الترجمة العربية (دمشق، وزارة الثقافة 1977) ص. 84.

فأعلن كتاب امريكا اللاتينية بكل صراحة أن ما يحصل في بلدانهم ليس بالتنمية الاقتصادية في شيء، بل هو عبارة عن «تبعية اقتصادية» و «ثنائية اقتصادية» و «تهميش اقتصادي واجتماعي وسياسي للجماهير». وبعبارة واحدة، ان ما يحصل في دول امريكا اللاتينية ما هو سوى «تنمية التخلف *Le developpement du sous-developpement*»[1] لا أكثر و لا أقل . ويمكن الآن تعميم هذا القول على جميع البلدان النامية باستثناء تلك التي أختارت لنفسها طريقا اشتراكيا واضحا للتنمية (كوريا الديموقراطية على سبيل المثال).

وبالفعل، قد أصبح هناك اجماع منذ بداية السبعينات، بين مفكري الدول النامية، على عدم صلاحية المفاهيم والاستراتيجيات التقليدية للتنمية، المستمدة من التجارب والفكر الغربيين للتطبيق في بلدانهم. إذ أعلن الخبراء الافارقة المجتمعون في مونروفيا (عاصمة السيراليون)في شهر شباط عام 1970، بناء على مبادرة من المجلس الاقتصادي التابع للامم المتحدة، ومبادرة منظمة الوحدة الافريقية، مايلي : «ان الامم النامية هي ضحية لنظام اقتصادي عالمي وضع لمصلحة الامم العظمى... انها أيضا ضحية مفهوم سيء التخطيط، مغلوط، قادها نحو نماذج غير ملائمة للتنمية، لا تتجاوب مع حاجاتها الأساسية»[2].

وفي الحقيقة أن الدراسات الفردية والجماعية التي تعالج المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة للتنمية غزيرة ومتنوعة ويستحيل على الباحث الفرد حصرها وتحليلها، ولذا سنقتصر في ما تبقى من هذا البحث على عرض وتحليل المساهمة العربية في هذا المجال، لأنها تشكل إلى حد كبير نموذجا جيدا للمساهمات الأخرى التي ظهرت حتى الآن، سواء على مستوى العالم الثالث، أو على مستوى العالم ككل.

يعرف الاستاذ مطانيوس حبيب[3] التنمية الاقتصادية بأنها «مجموعة من الاجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تضمن تحقيق زيادة حقيقية مضطردة في الناتج الاجمالي، ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب التي تساهم في تحقيقه».

---

(1) - André G. Frank, Le developpement du sous-developpement, (Paris, Maspro, 1974).

(2) - ذكره موريس غرنييه، المرجع السابق ذكره، ص. 52.

(3) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 158.

ولاشك أن هذا التعريف ينسجم تماما مع الاتجاهات الحديثة في الفكر التنموي التي ترى أن التنمية هي عملية قصدية تقوم أساسا على القوى الذاتية للمجتمع المعني. وتستهدف بناء قدرته الاقتصادية الذاتية ورفع مستوى رفاهية جميع افراده خاصة الكادحين منهم. كما أن هذا التعريف قد يرضي الاقتصاديين لأن المفاهيم الواردة فيه قابلة للتكميم *Quantifiables* على عكس بعض المفاهيم التي مرت معنا سابقا مثل تعريف اليونسكو للتنمية بأنها «انبعاث لروح المجتمع ذاتها» حيث يستحيل اخضاع «هذه الروح» للحساب.

أما فؤاد مرسي[1] فيرى أن التنمية هي «عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتفاع المنتظم في انتاجية العمل، من خلال تغيرات هيكلية، تتناول ظروف الانتاج الاجتماعي وإحلال تقنية أرقى، واستخدام وسائل انتاج أحدث وأكثر كفاءة مع تحقيق اشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية». وهو يتفق في تعريفه هذا للتنمية مع الاستاذ مطانيوس حبيب في أن التنمية هي «عملية» *Processus* وليست حالة طارئة. وأنها «قصدية» وليست عفوية كما هو حال «النمو» وتسعى إلى بلوغ أهداف «محددة مسبقا» ولكنها تتجدد مع تجدد احتياجات المجتمع في نوعيتها وكميتها. كما أنهما يتفقان على أن التنمية يجب أن تتميز عن النمو بما تحدثه من تغيرات جذرية *Transformations* في البنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ان هذه العناصر المتضمنة في التعريفين السابقين للتنمية بمفهومها الحديث تتكرر معنا في بقية التعاريف العربية للتنمية. وهناك من الكتاب العرب من يستعيض عن مصطلح «التنمية الاقتصادية» المألوف لدى الإقتصاديين باصطلاحات مثل «التنمية الحضارية»[2] و «التنمية الاقتصادية ـ الإجتماعية»[3]. اما المقصود بالتنمية الحضارية، التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات المجتمع النامي من قيم وعادات وتقاليد.. الخ.

---

(1) - فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية (بغداد، مطبعة الأديب، 1977) ص. 73.

(2) - أنور عبد الملك، «تنمية أم نهضة حضارية» مجلة المستقبل العربي العدد 3 (ايلول/سبتمبر1978) ص. 6-11.

(3) - علي خليفة الكواري، «نحو مفهوم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية» ممجلة المستقبل العربي، العدد 49 (اذار/مارس1983) ص. 4-5.

كما يقصد بالتنمية الاقتصادية الإجتماعية التنمية التي تتجاوز آثارها البنى الاقتصادية لتمس البنى الإجتماعية أي تغير منها نحو الأحسن.

أما أسماعيل صبري عبد الله[1]، فبعد أن يصف التجارب التنموية العربية السابقة بأنها كانت نوعا من الركض وراء سراب اللحاق بالدول الغربية، وأنها عاجزة عن تصفية الفقر والأمية والمرض وعاجزة كذلك عن تحرير كل الطاقات الكامنة لدى الجماهير وعن تخليص البلدان العربية من التبعية الخارجية، يقترح كحل للخروج من هذا المأزق تحقيق «التنمية الشاملة» ويعني بها في حالة الوطن العربي «حركة احياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتيا وتفتح أمامه الإبداع»[2] أما السبيل إلى ذلك فهو «تحرير الانسان العربي من الفاقة والعوز والجهل، وتحرير العقل العربي من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد... وتحرير العقل العربي كذلك من التبعية وما تولده من تبعية لكل أو جل ما نتعلمه من الدول الصناعية المتقدمة، وتحرير الموارد العربية من صنوف السيطرة الخارجية والإستئثار الداخلي»[3].

ويذهب جلال أمين[4] بعيدا في مسألة التناقض بين الدول الرأسمالية المتطورة ودول العالم الثالث حين يقول أن مايحدث في هذه المجموعة الأخيرة «ليس تنمية ولا تحديثا، وإنما هو لا أكثر ولا أقل من مواجهة درامية بين حضارة الغرب وحضارات مغايرة»، وهي مواجهة، تحاول فيها «الحضارة الغربية» اخضاع «الحضارات الأخرى» اقتصاديا وثقافيا. وهو يرى أن مصطلح «التنمية» من حيث أنه يتضمن الاشارة إلى هدف يستحق السعي من أجله، ينبغي أن يعرف على نحو من شأنه أن يدل

---

(1) - اسماعيل صبري عبد الله «التنمية الاقتصادية العربية : اطارها الدولي ومنحاها القومي» في أنور عبد الملك وآخرون. دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1983) ص. 46-47.

(2) - اسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق ذكره، ص. 55.

(3) - نفسه.

(4) - جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، (القاهرة، مطبوعات القاهرة، 1983) ص. 14.

على تقدم لا شك فيه في رفاهية المجتمع ككل. ويؤكد على أن «مفتاح هذه الرفاهية ليس في يد الاقتصاديين»[1] وبالتالي فإنه طالما استمرت الدول النامية في التركيز على الأهداف الاقتصادية على حساب غيرها من الأهداف، فمن الأرجح أنها سوف تفشل حتى في تحقيق الأهداف الاقتصادية. وفي الحقيقة أن الكاتب لا يدلنا بصورة مباشرة على «مفتاح الرفاهية» الذي يتكلم عنه، ولكن يستنتج من طرحه أن هذا «المفتاح» ربما كان يقع في الجانب الروحي. إذ يقول : ان القوة الدافعة (للتنمية) لا بد في اعتقادنا أن يكون محركها الأول لايمت للاقتصاد ولا حتى للعلم بصلة»[2] بل يكمن هذا المحرك في «اشتعال حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو الحاحها أو كل هذا معا، فتهون التضحية، ولا يفكر الفرد في نفسه، بل فمن حوله، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل، وتعود للناس ثقتهم بامكانية التجديد والابداع»[3] ويجب أن يتم ذلك عبر «الانغلاق الاقتصادي والثقافي لفترة قد تطول أو تقصر، ولكنها يجب أن تستمر حتى تتمكن هذه الدول من الوقوف على قدميها وتقوى على مواجهة التيارات الخارجية»[4] وبايجاز فإن جلال أمين يعطي للعامل الايديولوجي الدور الاساسي في دفع عملية التنمية إلى الامام، كما يحمل العوامل الخارجية مسؤولية انحصار هذه العملية وبالتالي ينصح الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة بـ «التقوقع» على الذات ولو إلى حين.

ويسير انور عبد الملك في هذا الأتجاه حين يقول : «فليس الهدف هو تقليد مجتمعات الغرب الرأسمالية أو الأشتراكية منها لا لشيء إلا لأننا لا نملك ما تتمتع به من فائض القيمة التاريخي، وكذلك لأن كل مجتمع شرقا وغربا يتميز بخصوصيته التاريخية التي يجب الحفاظ عليها في التخطيط المستقبلي»[5].

(1) - المرجع نفسه، ص. 52.
(2) - المرجع نفسه، ص. 58-59.
(3) - جلال أمين، المرجع السابق ذكره، ص. 59.
(4) - المرجع نفسه، ص. 43.
(5) - أنور عبد الملك وآخرون، المرجع السابق ذكره، ص. 36.

وفي رأينا أن هذا الطرح لمسألة التنمية الذي يرفض «الهيمنة الحضارية» من أية جهة كانت، ويدعو للعودة إلى التراث والتمسك به بشكل جوهر المفاهيم الحديثة للتنمية، ولكنه يحتوي في نفس الوقت على بعض الثغرات نذكر منها :

آ - اعتبار كل التراث نافعا، وهذا غير صحيح ففي كل تراث عناصر ايجابية يجب تنميتها والاستفادة منها في بناء جسر للعبور نحو مستقبل أفضل، لا في اقامة الحواجز أمام التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يعتبر سببا ونتيجة لعملية التنمية الاقتصادية. كما توجد في كل تراث (بما في ذلك التراث العربي) عناصر سلبية بل مضرة احيانا، ومعيقة لكل أشكال التنمية، و بالتالي لابد من التخلص منها.

ب - تحميل العوامل الخارجية كل المسؤولية عن انحسار التنمية في البلدان العربية، الأمر الذي من شأنه أن يحجب عن الانظار الدور الذي تمارسه العوامل الداخلية (السياسية والثقافية) في هذا المجال.

ج - رفض الحضارة «الغربية» ككل، علما أن لهذه الحضارة جوانبها المشرقة والانسانية، الانجازات العلمية والفكرية والتكنولوجية التي لابد للدول النامية من الاستعانة بها للخروج من حالة التخلف التي تلازمها حتى الآن. ولا يمكن أن يوصف ذلك في أي حال من الأحوال بالتبعية الحضارية، لأن حضارة الغرب نفسها هي انتاج مشترك لجميع حضارات الأمم والشعوب وليس من المعقول أن تتخلى شعوب العالم الثالث عن حقها في الارث الحضاري العالمي. بدعوى الحرص على خصوصيات كان ينبغي ألا ينظر إليها كمعطيات ثابتة، أبدية وأزلية. بل كأوضاع مؤقتة، تتغير مع تغير أساليب الانتاج الاجتماعية وتقدم الحضارة الانسانية بصورة عامة.

د - اعتبار اللحاق بالدول المتقدمة مجرد سراب يستحيل تحقيقه. وهذه - في رأينا - فكرة متشائمة أكثر من اللزوم. ذلك أن اللحاق بالدول المتقدمة ليس مستحيلا - كما يزعم بعض الاقتصاديين العرب

وغير العرب - لكنه يتطلب توفر بعض الشروط. فمتى توفرت تلك الشروط يصبح التجاوز وليس فقط اللحاق ممكنا وخير مثال على ذلك هو تجربة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ينبغي عند الحكم على امكانية أو استحالة اللحاق بالدول المتقدمة، أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار، لأن الدول المتقدمة ذاتها لم تصل إلى ما وصلت إليه من تقدم إلا بعد قرون عديدة من الجهد المتواصل. والدول النامية يراد لها أن تقفز خلال عدة عقود على عدة قرون وهذا شيء مستحيل حقا. يضاف إلى ذلك ان الاصرار على استحالة اللحاق بالدول المتقدمة يخدم في النهاية أفكار «المالتوسية الجديدة» لماذا؟ لأن خلفية الطرح «المالتوسي الجديد» هي - في رأينا - على النحو التالي : ان موارد العالم محدودة فإذا أرادت الدول النامية «المتفجرة» سكانيا أن تصل إلى مستوى الحياة في الدول الصناعية، فإن هذه الموارد ستنضب خلال فترة وجيزة نسبيا. وسيكون مصير «نا» جميعا قاتما، لذا تستدعي «المصلحة العالمية» التوقف عند المستويات الحالية من النمو الاقتصادي والسكاني، بحيث تبقى كل مجموعة من البلدان راكدة في المستوى الحالي من التطور (على غرار التوقف عند المستوى الحالي من التسلح). ولا شك أن ذلك سيضر بالدول النامية من الناحية المادية. ولكن المادة التي سيطرت على الحضارة الغربية لا تحتل نفس المكانة في الحضارات الأخرى. ولذا ينبغي حث أصحاب هذه الحضارات على التخلي عن الرغبة في اللحاق بالغرب، والتوجه بدل ذلك نحو «احياء حضاراتهم الروحية» التي دمرها ومسخها تقليد الغرب. والاستغناء بالتراث والمثل العليا عن كل منتجات الحضارة الغربية، بما في ذلك طبعا «المنتجات» الفكرية التي ينبغي الاستعاضة عنها بالانتاج الفكري لـ «السلف الصالح». وهنا يتم التلاقي بين «التراثية» أو «السلفية الجديدة» وبين «المالتوسية الجديدة، وهو تلاقي يسترعي الانتباه عند التعامل مع المفاهيم الجديدة للتنمية التي تطرح فكرة عدم صلاحية «الفكر الاقتصادي الغربي» للتطبيق في البلدان النامية، وضرورة البحث عن نماذج تنموية «أصيلة». وفي رأينا أن الفكر بمعنى الكلمة لا ينقسم إلى «غربي» و «غير غربي»، بل ينقسم إلى فكر علمي أو لا علمي، وكل حضارة تحتوي على هذين النوعين من الفكر، وفي حين يبقى الفكر اللاعلمي محصورا في الحضارة التي أفرزته، ويندثر باندثارها ينتقل الفكر العلمي عبر الزمان والمكان ويبقى خالدا كالمادة بسبب موضوعيته. فهكذا أنتقل الفكر العلمي اليوناني إلى العرب، وأنتقل الفكر العلمي العربي إلى أوروبا. فكيف نرفض «بضاعتنا» أن هي ردت إلينا وفي أحسن حال؟! ليس هناك أي مبرر

لرفض الفكر العلمي «الغربي» من قبل الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة، وكما قال كارل ماركس[1] منذ أكثر من مائة سنة فإن : «كل أمة يمكن لها ويجب عليها أن تتعلم لدى الأمم الأخرى». فلنتعلم إذا من «الغرب» و «الشرق» ومن تجاربنا نحن بالذات.

(1) - كارل ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول ، (موسكو، منشورات دار التقدم باللغة العربية 1985) ص. 15.

المبحث الثاني
أسباب التغير الاقتصادي والاجتماعي

لقد كان تحليل أسباب وكيفية حصول التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية، موضوعا للعديد من الدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، التي توصل أصحابها إلى تحديد مجموعة من العوامل يزعم أنها كانت وراء عملية التطور هذه. ويمكن إيجاز هذه العوامل والأسباب فيما يلي :

ـ الاسباب السكانية : يرى عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركهيم) أن النمو السكاني يؤثر في تغيير البنى أو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتطورها فتزايد السكان يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل، مما يحول المجتمعات البشرية من مجتمعات متماسكة تماسكا آليا (أي ميكانيكيا) إلى مجتمعات متماسكة تماسكا عضويا. ومن هنا فإن نمو السكان وما ينجم عنه من تخصص وتقسيم للعمل يؤدي إلى تقدم المجتمعات وتطورها.

اما الانتقاد الموجه إلى هذه النظرية، فيتجلى في عدم وجود علاقة مباشرة بين الاكتظاظ السكاني وتقسيم العمل، لأن تقسيم العمل يرتبط بمتغيرات أخرى كالتقدم العلمي والتكنولوجي. والدليل على ذلك أن الكثافة السكانية العالية في الدول النامية، لا يرافقها تقسيم عمل متناسب معها.

ـ الاسباب التقنية : نذكركم في هذا المجال بأفكار (كارل ماركس) القائلة بأن البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية ليست سوى انعكاس لعملية انتاج وسائل المعيشة المادية، أي انها انعكاس لدرجة تطور القوى المنتجة. وعلى هذا الاساس فقد قسم بعض المفكرين المجتمعات حسب مستوى تطور التكنولوجيا التي يستخدمونها ،فعلى سبيل المثال قسم (مافورد) المجتمعات إلى ثلاثة أنواع : مجتمع ما قبل الثورة الصناعية ومجتمع الطاقة الفحمية ومجتمع الطاقة الكهربائية.

ـ الأسباب الايديولوجية : تعني الايديولوجيا، لغويا، علم الأفكار. ويقصد بها هنا منظومة الأفكار التي يسير عليها مجتمع ما خلال فترة زمينية معينة. ويرى علم الاجتماع السياسي الحديث أن الايديولوجية تخلق سلوكا جماعيا يعبر عن قيم جديدة ويضع أهدافا جديدة للعمل مما يسمح بتعبئة الامكانيات الاقتصادية وتوجيهها لصالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ـ **التناقضات الإجتماعية** : ان فكرة دور التناقضات أو الصراعات الاجتماعية في تطور المجتمع توجد في كتابات (ماركس) الذي يربط الصراع الطبقي بملكية وسائل الانتاج، ويجعل منه المحرك الاساسي لتطور المجتمعات البشرية. وفي الحقيقة أن الصراعات الاجتماعية في الدول المتخلفة تكون أوسع نطاقا من هذا المفهوم الماركسي للصراع الطبقي، لأن هناك الصراعات القبلية والطائفية والعرقية وهي لا تخدم التقدم الاقتصادي والاجتماعي بأي شكل كان، بل تعمل على اعاقته وهناك أيضا أنواع أخرى من الصراعات الاجتماعية في البلدان النامية كالصراع بين أنصار التجديد وأنصار التقليد، وهو صراع مرتبط باختيار المؤسسات، كاستبدال المؤسسات التقليدية بمؤسسات حديثة، وكذلك الصراع بين البرجوازية الوطنية والبرجوازية الكومبرادورية إلخ...

المبحث الثالث
وكلاء التغيير الاقتصادي والاجتماعي

يقصد بوكلاء التغيير الفئات والطبقات الاجتماعية التي تقود عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما. وهذه الفئات والطبقات هي :

ـ **النخبة الإجتماعية** : تتألف النخبة الاجتماعية من أشخاص تجمعهم ثقافة مشتركة أعلى من الثقافة السائدة في المجتمع الذي يعيشون فيه. وتكون لهم عادة رؤية مشتركة واضحة فيما يتعلق بنوعية التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يصبون إليه. وقد تكون هذه النخبة إحدى طبقات المجتمع كالطبقة البرجوازية أو الطبقة العاملة، كما قد تكون هذه النخبة عبارة عن جزء من هذه الطبقة أو تلك أو تكون نخبة مؤلفة من جميع طبقات المجتمع. ومهما يكن تركيب هذه النخبة، فإنها تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونشير هنا إلى أن الدول النامية تتصف بسيطرة النخبات السياسية والتكنوقراطية وضعف دور النخبات الاقتصادية وان هذه النخبات السياسية، على الرغم من دورها المحرك لعملية التنمية فإنها تتعرض غالبا لخطرين أساسيين هما :

ـ **خطر الجمود** : ويحصل ذلك عندما تكون هذه النخبة السياسية عبارة عن نخبة انتهازية، يهمها بالدرجة الأولى تحقيق منافع شخصية وتجميد الاوضاع على ما هي عليه ما دامت في صالحها.

ـ **خطر الاستهتار أو المغامرة** : ويحصل ذلك عندما تكون النخبة السياسية عبارة عن مجموعة يسارية متطرفة، تفرض وصايتها على الشعب، ولا ترجع إليه عند اتخاذ القرارات الحاسمة، وبالتالي تضبح معزولة عن الجماهير، فتتعرض انجازاتها الاقتصادية والاجتماعية للانهيار.

مجموعات الضغط والحركات الإجتماعية :

مجموعات الضغط عبارة عن تكتلات تستهدف تحقيق مصلحة معينة وتقوم بالضغط على السلطة لمناصرة مطالب قطاعية أو فئوية. أما وسائل الضغط المتاحة لهذه المجموعات فتكون عادة متنوعة (ضغوط مالية، اضرابات، عرائض احتجاج..).

أما الحركات الاجتماعية، فهي عبارة عن منظمات شعبية يقوم اعضاؤها بالدفاع عن مصالحهم المشتركة مثل النقابات العمالية والطلابية. وتقوم هذه الحركات بدور الوسيط بين الافراد والسلطات كما تعمل على خلق وعي جماعي. ويكون دور هذه الحركات الاجتماعية حاسما في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، عندما يتحول نشاطها من نشاط مطلبي إلى نشاط سياسي (دور النقابات العمالية في امريكا اللاتينية، دور الطلاب في آسيا الخ...).

البحث الرابع
مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي

سنعالج هنا طرحين اساسيين لمسار تطور المجتمعات البشرية هما الطرح الليبرالي والطرح الماركسي.

أولا _ المسار الليبرالي للتطور (مخطط روستو *W. Rostow*) :

يرتكز المسار الليبرالي للتنمية على المبادرة الفردية وعلى آلية السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي هذا المجال قدم لنا المؤرخ الاقتصادي (والت روستو) في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) الذي تم نشره من قبل جامعة كامبريدج في عام ألف وتسع مائة وستين، خمس مراحل اساسية تمر بها المجتمعات البشرية وهي في طريقها نحو النمو الاقتصادي «الامثل» على حد تعبير الكاتب نفسه وسنعدد لكم بايجاز هذه المراحل وخصائصها.

مرحلة المجتمع التقليدي :

يطلق اصطلاح «المجتمع التقليدي» من الناحية التاريخية على جميع المجتمعات البشرية التي سبقت عصر (نيوتن) أي القرن السابع

عشر، كما يطلق أيضا على جميع المجتمعات التي تلت عصر (نيوتن) ولكنها لا زالت تطبق تقنيات انتاجية سابقة لعصر (نيوتن). وتتصف مرحلة المجتمع التقليدي بالخصائص التالية :

- سيطرة النشاط الزراعي على الحياة الاقتصادية.
- بدائية التقنية الانتاجية (أي التكنولوجيا).
- وجود بنية اجتماعية تتمحور حول الاسرة بمفهومها الواسع (القبيلة).
- محدودية الحراك الاجتماعي أي صعوبة الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى.
- تدني نمو السكان والانتاج.

مرحلة التهيؤ للإنطلاق :

يرى (روستو) أن مرحلة التهيؤ للانطلاق ما هي إلا مرحلة انتقالية تهيؤ ظروف الأنطلاق التي قد لا تنبعث من داخل المجتمع التقليدي ذاته وإنما تتسرب إليه من المجتمعات التي قطعت شوطا كبيرا في طريق التقدم. أما خصائص هذه المرحلة فهي :

- ظهور تنظيم سياسي و اجتماعي عريض القاعدة هو الامة.
- نمو التجارة الداخلية والخارجية.
- ظهور المؤسسات المالية (البنوك).
- حصول تحسن في الانتاجية الاجتماعية.
- تطور التعليم في صالح بعض فئات المجتمع.
- تحول مسار النشاطات الاقتصادية من المجال الزراعي إلى مجالات الصناعة والتجارة والمواصلات إلخ...
- اعادة هيكلية أو بنية توزيع الدخول، بحيث تنتقل النسبة الأكبر منها إلى أيدي الفئات التي تستخدمها في المجالات الانتاجية.
- اعتبار العمل هو المعيار الاساسي لتقييم المجتمع لأفراده.

مرحلة الانطلاق :

يعرفها (روستو) بأنها المرحلة التي يتم خلالها القضاء على كل معوقات التنمية. وهي المرحلة التي يتم فيها انتشار الحداثة في معظم

القطاعات الاقتصادية، ويصبح النمو هو الحالة الطبيعية للمجتمع، أما خصائص هذه المرحلة فهي :

- انتهاء مقاومة الاوساط التقليدية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.
- ارتفاع معدل الاستثمار من 4% إلى 10% من الناتج القومي الاجمالي.
- بداية التصنيع الثقيل.
- يصبح النمو الحالة الطبيعية للاقتصاد القومي.

ويرى (روستو) أن دافع الانطلاق قد يكون ثورة سياسية تقلب مباشرة موازين القوى في صالح التقدم، مثل ثورة عام 1848 في آلمانيا، أو قد يأخذ شكل تحسن في الظروف الخارجية لصناعة ما، مثل صناعة الاخشاب في السويد عندما فتحت أمامها الاسواق الأوروبية في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أو على العكس من ذلك، سوء الظروف الخارجية مثل تدهور معدلات التبادل أو انقطاع التجارة الخارجية بسبب الحروب مما يؤدي إلى تصنيع بدائل الاستيراد كما حصل في بعض دول آمريكا اللآتينية واستراليا.

مرحلة النضج الاقتصادي :

يقول (روستو) انه بعد مرور المجتمع بمرحلة الانطلاق، تبدأ مرحلة طويلة من النمو المطرد، الذي تتخلله بعض التقلبات الاقتصادية. وقد اطلق (روستو) على هذه المرحلة، مرحلة النضج الاقتصادي. أما خصائصها فهي :

- تنوع الصناعات بحيث تشمل إلى جانب الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب، الصناعات الدقيقة والصناعات الكيماوية إلخ...
- تطور تكنولوجي سريع وشامل.
- تصبح نسبة الدخل القومي الموجهة إلى الاستثمار بين عشرة وعشرين بالمائة.
- اقامة الوحدات الانتاجية الكبيرة (المصانع العملاقة).
- الانتاج من أجل التصدير وتزايد القدرة على استيراد الكماليات.

ويقول (روستو) أن المجتمع يصل عادة إلى النضج الاقتصادي، بعد

مرور ستين عاما على بدء مرحلة الانطلاق واربعين عاما بعد نهاية مرحلة الانطلاق.

وأخيرا يقول (روستو) أنه عندما يقترب المجتمع من النضج الاقتصادي، فإنه سيتصف بثلاثة تغيرات :

- تغيير القوى العاملة من حيث بنيتها ومهارتها ومستوى اجورها. وكمثال على هذا التغير، يذكر (روستو) أن نسبة العاملين في النشاط الزراعي قبل مرحلة الانطلاق تكون عادة في حدود 75% من مجموع القوى العاملة، ويحصلون على أجر حقيقي لا يتعدى حد الكفاف، في حين تصبح هذه النسبة عند نهاية الانطلاق 40% وتنخفض إلى 20% فقط، عند بلوغ النضج الاقتصادي. كما ترتفع الأجور ولا سيما أجور العمال الفنيين، مع ارتفاع نسبة هؤلاء العمال من مجموع القوة العاملة.
- تغير طبيعة القيادة الاقتصادية، بحيث تنتقل من أيدي الرأسماليين، أي مالكي وسائل الانتاج، إلى أيدي التكنوقراطيين أي المدراء وغيرهم من المسيرين.
- تغير أفكار المجتمع ونظرته للامور وطموحاته، فعندما يصل المجتمع إلى نهاية النضج الاقتصادي، يصيبه الملل واليأس.

مرحلة الاستهلاك الوفير :

يرى (روستو) أنه بعد أن يصل المجتمع إلى قمة النضج الاقتصادي ينتقل إلى مرحلة الاستهلاك الوفير. وتتميز هذه المرحلة بتحسين شامل لمستويات معيشة أفراد المجتمع نتيجة تملكهم للسلع الاستهلاكية المعمرة (السيارات _ الثلاجات _ أجهزة التلفزيون _ الغسالات _ أجهزة تكييف الهواء إلخ...) بالاضافة إلى تمتع هؤلاء الأفراد بالخدمات الصحية والطبيعية والثقافية والترفيهية.

ويتساءل (روستو) ماذا بعد مرحلة الاستهلاك؟ فيجيب على هذا التساؤل قائلا : انما سيحدث بعد هذه المرحلة يتعذر التنبؤ به مع أننا نلاحظ _ والتعبير له _ أن الآمريكيين أصبحوا في السنوات الأخيرة، يفضلون زيادة النسل على زيادة الدخل.

الانتقادات الموجهة لنظرية مراحل النمو الاقتصادي :

لقد وجهت إلى نظرية (روستو) في النمو الإقتصادي عدة انتقادات أهمها مايلي :

- ان تطور المجتمعات لا يحدث دائما بالصورة التي أوضحها (روستو) في نظريته، أي أنه لا يتضمن دائما نفس المراحل ونفس التتابع، يضاف إلى ذلك أن انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى لا يتم بطريقة حتمية بحيث يمكن التأكد من أن بلوغ إحدى هذه المراحل سيؤدي إلى الانتقال إلى المرحلة اللاحقة خلال فترة زمنية محددة. فالمرحلة المسماة بالمجتمع التقليدي تغطي آلاف السنين من حياة المجتمعات البشرية، في حين أن مرحلة الانطلاق مثلا لم تظهر إلا خلال قرنين من الزمن في الغرب.
- ان الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلدان المتخلفة حاليا تختلف عن نفس الاوضاع التي كانت سائدة في البلدان المتطورة عند انطلاقها نحو النمو الاقتصادي.
- ان نظرية المراحل لا تفسر لنا كيف استطاعت بعض الدول الانتقال بسرعة نسبية من المراحل الاولى للتطور إلى المراحل الأعلى منها، في حين لم تتمكن الدول الأخرى من تحقيق ذلك.
- يرى الكثير من المفكرين ان الاسلوب الرأسمالي للتنمية الذي بدأ مع بداية الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، لا يمكن أن يتكرر اليوم في الدول المتخلفة، نظرا لأن الدول الغربية قد اعتمدت على استغلال المواد الأولية للدول الأخرى وعلى السيطرة على الأسواق العالمية وعلى استغلال الطبقة العاملة وعلى الاختراعات العلمية، هذا بالاضافة إلى الآثار السلبية للاسلوب الرأسمالي في التنمية مثل سوء توزيع الدخول وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

ثانيا ـ المسار الماركسي لتطور المجتمعات البشرية :

تؤمن الماركسية بوحدة حركة الطبيعة والانسان. وهي ترى أن هذه الحركة هي حركة حلزونية متصاعدة، تبدأ بالظواهر الأولية البسيطة لتنتهي إلى ظواهر معقدة عالية. ويتم هذا التطور بصورة تلقائية ودون تدخل أية ارادة، وذلك عبر ثلاث مراحل هي :

- مرحلة، دنيا، وهي مرحلة المادة غير الحية وإليها تنسب الحركة الميكانيكية والكيميائية والفيزيائية.
- مرحلة متوسطة أي مرحلة الكائنات الحية التي تحددها الحركة البيولوجية.
- مرحلة عليا، وهي المرحلة الاجتماعية التي تعبر عن تطور المجتمع البشري، وهذه المرحلة الأخيرة هي التي تهمنا هنا.

تنظر الماركسية إلى المجتمع البشري نظرتها إلى كائن حي في حالة تطور دائم، تربط بين اعضائه روابط اقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة. وترى الماركسية أن الروابط الاقتصادية هي التي تحكم أو توجه بقية الروابط. أي أن الحياة المادية للمجتمع هي التي تحدد حياته الفكرية. وهذا هو المفهوم المادي للتاريخ الذي يمكن ايجازه فيما يلي :

ليس المجتمع البشري في نظر المادية التاريخية سوى جزء من العالم المادي كما أن الانسان ليس سوى جزء من الطبيعة، وإن كان يمثل الناتج الاسمى لها. فالفرق بين الانسان والحيوان يكمن في أن الحيوان يتكيف مع الطبيعة تكيفا سلبيا، فهو يتلقى منها ما هو جاهز لتأمين حاجاته. أما الانسان، فعلى العكس من ذلك يتكيف تكيفا ايجابيا مع الطبيعة بواسطة نشاطه ووعيه. فالعمل أي انتاج ماهو ضروري للحياة هو الذي يميز الانسان عن الحيوان. فالفعالية الانتاجية هي التي سببت تجمع البشر ونشوء اللغة، وهي (أي الفعالية الاقتصادية) في نظر الماركسية اســـاس التطور الإجتماعي. ان تعبير الفعالية الإنتاجية يحمل هنا معنيين :

- علاقة البشر بالطبيعة، وهذه العلاقة تحددها قوى الإنتاج.
- علاقة البشر في ما بينهم، وتحددها علاقات الانتاج.

ان قوى الانتاج تعني أولا ادوات الانتاج (وسائل الانتاج) التي يؤثر الانسان بواسطتها على الطبيعة، كما تعني بالاضافة إلى ذلك البشر الذين يستخدمون هذه الادوات بفضل ما يملكونه من معرفة وخبرة متراكمتين عبر الاجيال.

أما علاقات الانتاج، فتتكون خلال عملية الانتاج. وتتجلى في تقسيم العمل وتوزيع وتبادل المنتجات. واهمها في نظر الماركسية ملكية وسائل

الانتاج. وهذه الملكية، قد تكون ملكية خاصة، وفي هذه الحالة تأخذ علاقات الانتاج شكل التسلط والتبعية، كما قد تكون ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية، وفي هذه الحالة تأخذ علاقات الانتاج شكل التعاون والتآزر. وترى الماركسية أنه ليس في وسع البشر أن يختاروا هذا النوع من علاقات الانتاج أو ذاك، لأن ذلك يتوقف على درجة تطور القوى المنتجة أي يتوقف على مرحلة التطور التي وصل إليها المجتمع المعني. هذا وتشكل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ما يسمى باسلوب الانتاج. وهناك علاقة جدلية بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج عبر عنها (فريدرك انجلس) بما يلي : «تستند التطورات السياسية والحقوقية والفلسفية والدينية والأدبية والفنية وغيرها على أساس التطور الاقتصادي. ومع ذلك فإنها تؤثر على بعضها البعض، وكذلك تؤثر على القاعدة الاقتصادية... وليس الأمر على هذا النحو من البساطة، كأنما الحالة الاقتصادية وحدها هي السبب فقط أو هي العنصر الفاعل الوحيد وما تبقى مجرد نتيجة منفعلة وإنما هناك تفاعل وتأثير متبادل يقوم على أساس الضرورة الاقتصادية التي تحتل المكانة الأولى في نهاية الأمر... وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي لا يمارس تأثيره آليا كما يحلو للبعض تصوره، وإنما الناس أنفسهم يصنعون تاريخهم، ولكن في وسط معين وعلى أساس العلاقات القائمة التي تحتل بينها العلاقات الاقتصادية المكانة الحاسمة مهما بلغت درجة تأثير العلاقات الأخرى السياسية والايديولوجية عليها» (المصدر : ماركس وانجلس، المؤلفات الكاملة المجلد التاسع والثلاثين، الصفحة مائة وخمس وسبعين).

إذا، يشكل التأثير المتبادل بين عناصر الانتاج (القوى المنتجة) وعلاقات الإنتاج العامل المحدد للتطور الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد كان، وتشكل القوى المنتجة العنصر الأكثر حركية (ديناميكية) في عملية التطور لأنها هي التي يطرأ عليها التغير أولا ومن ثم تتغير العلاقات الاجتماعية. وبدأ ذلك لأول مرة في الانتقال من المجتمع البدائي إلى مجتمع الرق عندما بدئ باستعمال الادوات المعدنية، ثم في الانتقال من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي عندما تم اكتشاف الآلة البخارية. وهكذا تنمو قوى الانتاج وتتغير بصورة مستمرة في حين تبقى علاقات الانتاج على حالها خلال فترة من الزمن، وعندها تتصدع الوحدة بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة ويشتد التناقض بينهما، وتصبح العلاقات الانتاجية عائقا في وجه التطور. وعندئذ يصبح العمل على ازالة هذا التناقض ضرورة حيوية للمجتمع الذي يجب أن يكيف علاقاته الانتاجية

مع مستوى تطور قواه الانتاجية ويسمى ذلك في أدبيات الماركسية بـ(قانون التوافق بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية) وتتم عملية التكييف عن طريق الثورة الاجتماعية التي تقودها الطبقة الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير. ويرى اصحاب هذا المذهب أن المجتمع البشري يمر خلال تطوره بخمس مراحل هي : المشاعة البدائية والرق والاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية التي تشكل الشيوعية مرحلتها الأخيرة.

المقارنة بين مخطط (ماركس) ومخطط (روستو) للتنمية :

يمكننا في هذا المجال ملاحظة نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين المخططين :

أ - نقاط التشابه :
- التحدث عن المجتمع ككل من منظور اقتصادي.
- إعطاء أهمية لمصالح الطبقات والفئات الاجتماعية.
- وجود علاقة سببية بين الوقائع الاقتصادية والاوضاع السياسية والاجتماعية.

ب - نقاط الاختلاف :
- إن الدور الذي يعطيه (ماركس) للصراع الطبقي في التطور غير وارد عند (روستو).
- إن الحتمية الاجتماعية ليست بالضبط اقتصادية وتقنية عند (روستو) وهي كذلك (أي اقتصادية وتقنية) عند (ماركس).
- لقد أهتم (ماركس) كثيرا بتغيير النظام بينما أهتم (روستو) بالتطور الاقتصادي للمجتمعات.

المبحث الخامس : عوامل التنمية الاقتصادية.

في الحقيقة أنه ينبغي الاعتراف بأن الفرق بين النمو والتنمية الذي يبدو واضحا على المستوى المفهومي، يصبح أقل وضوحا عندما يتم الانتقال إلى المستوى العملي. ذلك أن كلاهما يتحدد بما يمتلكه المجتمع من عوامل الانتاج المادية والبشرية والتقنية وكيفية استخدامها. ولاشك أن العنصر البشري يأتي في مقدمة تلك العوامل.

5-1 : دور العنصر البشري في التنمية الاقتصادية.

سواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الانسان أو لم تستهدف ذلك، فإنها لاتتم إلا به. وهذا يجعلنا نتساءل عن الكيفية التي يتم بها تأثير العنصر البشري في التنمية.

يؤثر الانسان على التنمية من خلال عمليتي الاستهلاك والانتاج وهو تأثير قد لايكون دوما ايجابيا. حيث يتوقف كل شيئ من الناحية الاقتصادية على الفرق بين الوفورات الاقتصادية الناجمة عن تقسيم العمل واتساع السوق العائدين إلى تزايد السكان وبين اللاوفورات الاقتصادية *Les déseconomies* الناجمة عن هذا التزايد نفسه. وسيتضح لنا ذلك فيما يلي:

يمكن القول من حيث المبدأ أنه كلما كان عدد السكان أكبر، كانت امكانيات التخصص أكبر ليس فحسب بالنسبة للافراد بل وأيضا بالنسبة للمنشآت والصناعات. ويعني ذلك بتعبير آخر أن حجم السوق يتحكم في تقسيم العمل، الذي يعتبره آدم سميث أكبر محرك لعملية التنمية الاقتصادية. ومما لاشك فيه أن ضآلة حجم السكان في بلد ما وتبعثرهم، يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية، لما يؤدي إليه من نقص الاستخدام في الطاقات الانتاجية القائمة والحيلولة دون توسيعها، ولما يؤدي إليه أيضا من نقص استخدام القاعدة الهيكلية (النقل، الكهرباء، المياه إلخ...). وكمثال على الحالة الأولى، يؤكد سيمون كوزنتس *Simon Kuzets*[1] أن بلدا تعداده خمسون مليون نسمة، يعتبر صغيرا جدا لإقامة بعض الصناعات الأساسية، كصناعة الطائرات وصناعة السيارات والصناعات التعدينية وغيرها. ويعود ذلك إلى التناقض بين الاستخدام لأمثل لطاقة هذه الصناعات وضيق السوق الداخلية. وينطبق

---

(1) - Simon Kuznets, "La croissance economique des petites Nations" in Eco. Appliquée, N° 1 et 2 T. 12 (Janv-Juin 1959) PP. 143- 144.

نفس الشيئ على الحالة الثانية (حالة الاستخدام الأمثل للقاعدة الهيكلية). فإقامة جسر مثلا تتطلب حدا أدنى من الإنفاق الاستثماري، سواء كانت ستعبر عليه سيارة واحدة أو آلاف السيارات في اليوم. من الواضح أنه كلما كان عدد السيارات التي تستخدم هذا الجسر أكبر كلما كانت ريعيته أكبر.

كما يؤكد بول بايروك *Paul Baïroch*[1] أن دور النمو السكاني في حث الثورة الصناعية كان كبيرا. خاصة من الزاوية السابقة، أي من زاوية الاستخدام الأمثل لوسائل النقل. حيث لعبت الكثافة السكانية المتزايدة دور العامل المخفض لتكاليف النقل والمخفض بالتالي لتكاليف السلع مما زاد الطلب عليها.

ويرى أرثر لويس من ناحية أخرى أن «معظم الصناعات تكون لها مصلحة في العمل داخل البلدان الكبيرة لوجود سلسلة من الصناعات الأخرى المتكاملة معها بواسطة البيع أو الشراء».

كما يرى ألبيرت هيرشمان *Albert Hirschman*[2]، مع بعض التحفظ أن الضغط السكاني إذا كان قويا، يمكن أن يصبح محفزا لعملية التنمية الاقتصادية وذلك وفق مبدأ التحدي والاستجابة الذى يقيم عليه هذا الكاتب نظريته المعروفة بنظرية « التنمية غير المتوازنة » ويقتبس هيرشمان من جوزيف شومبيتر *Joseph schumpeter* قوله في هذا الصدد : قد لا يولد التزايد السكاني من أثر سوى ذلك الذى توقعته النظرية التقليدية ألا وهو هبوط مستوى الدخل الفردي الحقيقي. ولكن أحيانا يمكن أن يولد أثرا «طاقوياً» *Energetique* يحدث تطورات جديدة *Nouvaceaux developpements* تفضي إلى إرتفاع الدخل الفردي. وينبغي القول هنا أن تجارب الدول النامية المكتظة بالسكان كالهند وباكستان وسواهما تؤكد صحة الفرضية الأولى (هبوط مستوى الدخل الفردي الحقيقي بسبب تزايد السكان). ويرجع ذلك إلى ندرة العوامل الأخرى كالأرض الصالحة للزراعة ورأس المال إلخ... الضرورية لاستخدام قوة العمل المتزايدة استخداما منتجا، من شأنه زيادة الدخل الوطني الاجمالي والفردي. يضاف إلى ذلك أن تزايد ضغط السكان على المساحات القابلة للزراعة قد يحول دون تأمين الغذاء للسكان بالاعتماد على الانتاج الزراعي الوطني

(1) – بول بايروك، المرجع السابق ذكره، ص. 68.

(2) - Albert Hirschman, Strategie du developpement economique, (Paris : Editions Ouvriéres, 1964), P. 204.

كما قد يحول دون تكوين فائض زراعي يمكن استثماره في الصناعة أو حتى إعادة استثماره في الزراعة نفسها. كما يؤدي النمو السكاني إلى ارتفاع نسبة السكان غير العاملين إلى السكان العاملين، مما يؤدي بدوره إلى تدني امكانية الادخار. ومن المعروف أن العلاقة السببية الدائرية بين تدني الدخل وتدني الادخار هي التي بنى عليها رغنار نوركسه *Regnar Nurkse* نظريته «حلقة الفقر المفرغة»، وما يهمنا هنا من هذه النظرية الأخيرة، هو قولها بأن حجم السوق لايتحدد بعدد السكان في بلد ما. بقدرما يتحدد بقدرتهم الشرائية أي بطلبهم المدعوم بالقدرة على الدفع.

وخلاصة القول أن أثر حجم السكان كمستهلكين على عملية التنمية الاقتصادية يتجلى في ناحيتين : ناحية ايجابية تتمثل في الامكانات التي يوفرها حجم السكان الكبير لانطلاق عملية التنمية وذلك لما يسمح به مثل هذا الحجم من تقسيم للعمل - بالمعنى الواسع الذي أتينا على ذكره سابقا - وبالتالي ما يسمح به من رفع للانتاجية الاجتماعية. اما الناحية السلبية لحجم السكان الكبير فتتمثل في الضغط الذي يحدثه هذا الحجم على الفائض الاقتصادي المخصص لتمويل التنمية. ولايمكن حل هذا التناقض إلا برفع القدرة الانتاجية الوطنية.

دور الانسان كمنتج في عملية التنمية.

كان التجاريون *Les Mercantilistes* يرون في السكان مصدر الثروة الوطنية لأن تزايد هذه الثروة ممثلة في الناتج الوطني، كان يتم فقط تبعا لتزايد السكان العاملين. وكان ذلك هو مبرر تشجيعهم للتكاثر السكاني الذي تجلى في العمل على «تخفيض معدلات الوفيات وتخفيض سن الزواج ومنع هجرة اليد العاملة الماهرة إلى الخارج»[1].

كما أولى الاقتصاديون التقليديون *Les Classiques* أهمية بالغة لدور قوة العمل في التنمية الاقتصادية. ذلك أنه «عند هذه المدرسة يكون مستوى الانتاج مجرد نتيجة لتوازن سوق العمل، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي ينتج عن عدد العمال وعنه وحده، بحيث يكون هناك نوع من العلاقة بين ثروة بلد ما وعدد السكان العاملين فيه»[2].

---

(1) - صلاح الدين نامق، المرجع السابق ذكره، ص. 29.

(2) - Lionel Stoleru, Op. Cit., PP. 328-329.

أما الاقتصاديون المعاصرون فإنهم يتحفظون في معالجهتم لدور حجم السكان في عملية التنمية. فهم يرون أنه على الرغم من أن السكان يشكلون مصدر قوة العمل، فإن قسما فقط من هؤلاء السكان هو الذي يمثل قوة العمل المنتجة. كما أن حجم هذه الأخيرة يتبع لعوامل أخرى غير عدد السكان. مثل بنية الاعمار ودرجة المشاركة أي درجة مشاركة مختلف فئات السكان في عملية الانتاج. وهناك أمثلة مأخوذة من واقع البلدان النامية، تؤكد ظاهرة عدم التناسب الطردي بين قوة العمل وحجم السكان. ففي عام *1966* كان عدد سكان الجزائر *11,8* مليون نسمة، وكانت القوة العاملة الجزائرية - المسجلة - تبلغ *2,6* مليون. وخلال نفس الفترة تقريبا كان عدد سكان جمهورية غانا (الإفريقية) يبلغ *6,3* ملايين نسمة، وكانت قوة العمل فيها تقدر بـ *2,7* مليون نسمة[1]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك حالات، يترك فيها النمو السريع لقوة العمل أثرا سالبا على عملية التنمية، مثل الحالة التي لا يكون فيها المجتمع قادرا على تزويد قوة العمل الجديدة بالتجهيزات الضرورية لإنجاز العمل. فتتناقص بذلك، شيئا فشيئا، حصة العامل الواحد من الارصدة الانتاجية، وتتدنى معها انتاجيته الحدية حتى تصبح صفرا أو حتى سالبة. وهي الحالة التي يسميها رغنار نوركسه بالبطالة المقنعة *Chômage deguisé*. كما أتضح أيضا في هذا المجال أن حجم قوة العمل لا يغني عن نوعيتها. بل لعل النوعية هي التي تلعب الدور الاساسي في دفع عملية التنمية. ومن هنا تأتي أهمية تكوين رأس المال البشري. ونقصد به ما يمتلكه بلد ما خلال فترة محددة من عناصر بشرية ذات مؤهلات علمية وفنية.

وللتأكيد على الدور التاريخي لرأس المال البشري في عملية التنمية يذكر أحد الاقتصاديين الفرنسيين[2] أن «ساموبل سلاتر *S. Slater* (مهندس انجليزي شهير) عند ما ذهب عام *1789* من انجلترا إلى الولايات المتحدة، ليعلم الامريكيين طريقة بناء آلات غزل النسيج، لم يحمل معه أي مخطط، بل حمل في دماغه كل رأس المال الذي تولدت عنه الصناعة الامريكية» مما يدل على أن رأس المال البشري لايقل أهمية عن رأس المال المادي، بل يتجاوزه في الأهمية أحيانا. وكمثال على ذلك، «أظـــــهرت

(1) - في ستاندينغ، المشاركة في القوة العاملة.. والتنمية، ترجمة عفيف الرزاز (دمشق، وزارة الثقافة (الإرشاد القومي، 1984) ص. 21.

(2) -

بعض الدراسات أن الاقتصاد الامريكي، خلال الفترة *(1957-1969)* سجل معدل نماء سنوي قدره *3,25%* سنويا في الوقت الذي مازادت خلاله معدلات نماء مدخلات العملية الانتاجية من رأسمال وعمل عن *1,1%*، وقد فسر «المتبقي» من معدل النمو بتزايد انتاجية رأس المال والعمل، والأخير رد إلى الاستثمار في العنصر البشري»[1]. وهذا أيضا هو رأي جاكوب فينر الذي يرى أن النفقات التي يقوم بها الأشخاص أو الدولة لتحسين نظام الغذاء والحالة الصحية ومستوى الثقافة، يمكن أن تكون أكثر إنتاجا في المدى البعيد من أية إستثمارات أخرى. ومن هنا جاء مصطلح «رأس المال البشري».

إن هذا المصطلح الأخير، لايروق للاقتصاديين الماركسيين الذين يرون أن الاقتصاديين البرجوازيين يحاولون أن يحرفوا مفهوم «رأس المال البشري» عن مدلوله الصحيح (وهو أنه مهما كانت أهمية وسائل الانتاج المادية لعملية التنمية، فإن الأهم منها بكثير هو ذكاء الانسان وقدراته الابداعية) لكي يوظفوه لتحقيق أغراض عقائدية (ايديولوجية). فهم يستعملون هذا المفهوم للايحاء بأن رأس المال لايعني فحسب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، بل يعني أيضا ملكية المؤهلات العلمية والفنية. وعليه، فإن العامل الذي يتحمل تكاليف تكوينه لايختلف عن المستثمر الرأسمالي إلا في شكل رأسمالي «هما» وبالتالي لايختلف عنه في علاقته بالتملك على وسائل الانتاج. ومن هنا يصبح العمال رأسماليين من نوع خاص، وبذلك تنتفي البنية الطبقية للمجتمع وينتفي الصراع الطبقي بفضل تعميم التعليم والخدمات الصحية دون الحاجة إلى ثورة اجتماعية. ويستشهد هؤلاء الكتاب في هذا المجال بآراء الاقتصادي الامريكي ك. غالبريث *K. Galbraith* التي تضمنها كتابه «المجتمع الصناعي الحديث» ومنها قوله «عندما كان رأس المال مفتاحا للنجاح الاقتصادي نشأ نزاع اجتماعي بين الأغنياء والفقراء. وفي عصرنا (أصبح) التعليم هو الذي يقسم بين الناس»[2]. وهم ينتقدون أيضا المناهج التي تستخدم عادة لتقدير الأثر الاقتصادي للتعليم. ذلك أن هذه المناهج تفرض قبل كل شيء ان العامل يحصل على كل ناتج عمله في صورة أجر ولاشك أن في ذلك إحياء لنظرية العوامل التي تقول بأن كل عامل من عوامل الانتاج يحصل على كامل

---

(1) - جيهان حسني وسليمان القدسي، «الاستثمار في رأس المال البشري ودوال العمالة في الكويت»، مجلة المستقبل العربي، العدد87 (مايو/ايار 1986) ص. 104.

(2) - ف. سوكولينسكي، المرجع السابق ذكره، ص. 94.

ما انتجه. فالأجر يعتبر ناتج العمل، والفائدة ناتج رأس المال. وهذا الطر مرفوض على الأقل من الناحية المنطقية، لأنه إذا كان الرأسمالي لايحصـ على قيمة مضافة من وراء تشغيله للعمال، فإن تشغيله لهم يصبح بدو معنى اقتصادي (ومن المستبعد أن يكون لوجه الله!).

ويبقى أن نذكر في نهاية هذا البحث أن هناك شيئاً واحداً لا خلاف عليه، وهو أن دور الانسان الكفء في عملية التنمية يعتبر دورا حاسما لأن التاريخ الاقتصادي العالمي - كما ذكرنا في مناسبة سابقة - حدثنـ عن أمم استطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي دون أن تمتلك موارد مادية ذات أهمية (اليابان، سويسرا، إلخ...).

لكنه لايذكر لنا أمة واحدة أو بلدا واحدا استطاع أن يحقق تقدما حقيقيا في أي مجال من مجالات الحياة بدون توفر العنصر البشري الكفء و النشيط.

نماذج تنموية تركز على دور عنصر العمل في التنمية.

أولا - نموذج (ارثر لويس) لتنمية الاقتصاد المزدوج :

الفرضيات التي يقوم عليها هذا النموذج :

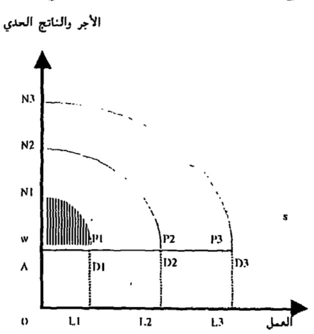
يقوم نموذج (ارثر لويس) على الفرضيات التالية :
- انقسام الاقتصاد الوطني إلى قطاعين : قطاع حديث وقطاع تقليدي.
- وجود فائض في اليد العاملة بالنسبة للمتاح من رأس المال والموارد الطبيعية في البلد المعني.
- التدني الشديد في الانتاجية الحدية للعمل في القطاع التقليدي بحيث يمكن اعتبارها معدومة.
- ثبات معدل الأجر في القطاع الحديث عند حد الكفاف أو البقاء أي أنه يمكن زيادة الاستخدام دون أن ترتفع الأجور.
- إعادة استثمار الارباح التي يحققها القطاع الحديث في نفس القطاع.

هدف (ارثر لويس) من نموذجه :

تحليل سير عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاد مزدوج.

آلية عمل النموذج :

يتعامل نموذج (ارثر لويس) مع اقتصاد يتكون من قطاعين : قطاع حديث يستخدم رأس المال والعمل المأجور، فيحقق أرباحا يقوم بإعادة استثمارها وقطاع تقليدي (زراعي أساسا) يقتصر نشاطه على انتاج وسائل البقاء بالاعتماد على العمل العائلي، ويعاني من البطالة المقنعة، ولايحقق أي فائض اقتصادي بسبب تدني الناتج الفردي. يؤدي نمو القطاع الحديث - بفضل إعادة استثمار الأرباح المحققة داخله - إلى إمتصاص فائض اليد العاملة في القطاع التقليدي، شيئا فشيئا ويتحدد الأجر الذي يدفعه القطاع الحديث لهذه اليد العاملة بمستوى التعويضات في القطاع التقليدي، ذلك أن المزارعين لن يتركوا العمل في الأرض لحسابهم الخاص وحساب أسرهم ليتحولوا إلى عمال مأجورين إلا إذا كان الأجر الحقيقي الذي سيدفعه لهم القطاع الحديث يساوي على الأقل الناتج المتوسط للأرض التي سيتركونها للعمل في هذا القطاع. وفي الحقيقة أنه لابد لأجور القطاع الحديث أن تكون أعلى من تعويضات القطاع المعيشي وذلك لحث اليد العاملة على مغادرة القطاع الأخير لصالح الأول أي القطاع الحديث. ويرى (ارثر لويس) أن الفرق بين التعويضين ينبغي ألا يقل عن ثلاثين بالمائة. ولعل الشكل البياني التالي يوضح لنا أكثر آلية عمل هذا النموذج.



حيث :

OA : مستوى التعويض في القطاع التقليدي

OW : معدل الأجر الحقيقي في القطاع الحديث

WS : منحي العرض المرن تماما لليد العاملة عند معدل الأجر(OW).

ND : تمثل في آن واحد منحنى الإنتاجية الحدية للعمل ومنحنى الطلب على اليد العاملة.

وانسجاما مع قاعدة تعظيم الربح، فإن القطاع الحديث سيستمر في استخدام اليد العاملة الوافدة إليه من القطاع التقليدي حتى النقطة التي تتساوى عندها الانتاجية الحدية للعمل مع الأجر المدفوع له وهذه النقطة ممثلة في الشكل البياني بالحرف (P_1) الواقع على تقاطع منحنى الناتج الحدي للعمل (N_1D_1) مع منحنى عرض العمل (WS) حيث يتم استخدام حجم عمالة قدره (OL_1) بأجر قدره مساحة الشكل (OWP_1L_1) لتحقيق ربح أو فائض اقتصادي قدره مساحة الشكل (WP_1N_1).

وعندما تتم إعادة استثمار هذا الربح أو الفائض الاقتصادي، فإن ذلك سيؤدي إلى استخدام المزيد من اليد العاملة بأجر ثابت (فرضا)، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى توليد ربح أو فائض اقتصادي جديد وإلى تزايد الاستخدام مرة أخرى، كما تعبر عن ذلك نقاط التوازن(P_2) و(P_3) الموجودة في الشكل السابق وهكذا تستمر هذه العملية حتى يمتص القطاع الحديث فائض العمالة في القطاع التقليدي وبالتالي يفقد عرض العمل مرونته الكاملة وتنتهي بذلك عملية التراكم الرأسمالي القائم على استغلال فائض العمالة في القطاع التقليدي وتنتهي حالة الازدواجية أي يتحول الاقتصاد الوطني كله إلى اقتصاد متجانس تتحدد فيه الأجور بواسطة السوق (أي عن طريق تفاعل العرض مع الطلب).

الصياغة الرياضية لنموذج (آرثر لويس) :

- الإستخدام أو حجم العمالة في القطاع الحديث :

$$Lo = f(k, wo/Po) \qquad (1)$$

حيث:

(Lo) : حجم الاستخدام أو العمالة في القطاع الحديث.

(wo) : معدل الأجر الاسمي في القطاع الحديث.

(Po) : ثمن منتجات القطاع الحديث.

(k) : رأس المال.

- حجم إنتاج القطاع الحديث :

$$Qo = f^{o}[k, f(k, wo/Po)] \qquad (2)$$

حيث :

(Qo) : حجم الإنتاج في القطاع الحديث.

- حجم الاستخدام في القطاع التقليدي :

$$L_1 = L - Lo \quad (3)$$

حيث :

(L_1) : الاستخدام في القطاع التقليدي.

(L) : حجم الاستخدام الكلي.

- حجم إنتاج القطاع التقليدي :

$$Q_1 = f^1(L_1) \quad (4)$$

حيث :

(Q_1) : حجم الإنتاج في القطاع التقليدي

وذلك بافتراض أن هذا القطاع لايستخدم ادوات انتاج تذكر.

- متوسط تعويض العمل في القطاع التقليدي :

$$W_1 = P^1F^1(L_1)/L_1 = P^1\omega(L_1) \quad (5)$$

حيث:

(W_1) : متوسط تعويض العمل في القطاع التقليدي.

(P^1) : ثمن منتجات القطاع التقليدي.

(ω) : متوسط الناتج في القطاع التقليدي (أي الإنتاجية المتوسطة للعمل).

إن التوزيع الوارد في العلاقة رقم (5) يقوم على أساس أن عنصر العمل هو وحده الذي يقوم بعملية الإنتاج في هذا القطاع، وبالتالي يحصل على كل الإنتاج، ولابد من التذكير هنا بالفرضية القائلة ان $(W_1) < (Wo)$ أي أن معدل تعويض العمل في القطاع الحديث يفوق مثيله في القطاع التقليدي، وإلا لما كان عرض العمل في القطاع الحديث مرنا.

إن المعادلات السابقة، تحدد عرض الاقتصاد المزدوج ككل. والآن سننتقل إلى الصياغة الرياضية للطلب الكلي في هذا الاقتصاد.

إذا قبلنا بأن الإستهلاك يتبع لمستوى الدخل أساسا، فلابد لدراسته من توزيع السكان حسب مداخيلهم. ويمكن هنا توزيع السكان إلى فئتين أساسيتين.فئة العمال (T) وفئة الرأسماليين (C). كما يمكن افتراض أن دخول عمال القطاع الحديث تنحصر في أجورهم $(W_T = Wo)$ وأن عدد هؤلاء العمال يساوي :

(6) $(L_T) = (Lo - Lc)$

حيث :

(Lo) : مجموع العاملين في القطاع الحديث.

(Lc) : الرأسماليون بإعتبارهم موظفين في القطاع الحديث.وعلى العكس من العمال فإن دخول الرأسماليين تتكون من تعويضات العمل ورأس المال

(7) $Wc = PoQo - Wo(Lo - Lc)/Lc$

حيث:

(Wc) : متوسط دخل الرأسماليين.

ومنه :

(8) $Wc = Wo + (PoQo - WoLo)/Lc = Wo + (1/Lc)\, \Pi(K, Wo/Po)$

حيث : (Π) معدل الربح المتحقق في القطاع الحديث.

بالاعتماد على هذا التقسيم للسكان ولدخولهم، يمكن تقسيم الطلب الصادر عنهم على السلعة (i) إلى :

(di^C) طلب الرأسماليين، (di^T) طلب عمال القطاع الحديث، (di^I) طلب العاملين في القطاع التقليدي أي كل الذين يعيشون من النشاط التقليدي.

في هذه الحالة سيتحدد الطلب الإجمالي على السلعة (i) بالمعادلة التالية :

(9) $Di(W_I, W_T, W_C, Po, P_I) = \Sigma\, Lj\, di^j(Wj, Po, P_I)$

حيث:

$J = I, T, C$

(Di) : تابع الطلب على السلعة (i).

(W) : تعويض الفئة المستهلكة المعنية.

(P) : ثمن منتجات القطاع المعني.

(L) : عدد أفراد الفئة المعنية.

(Di^j) : طلب الفرد الواحد من الفئة (J) على السلعة (i).

ومن ناحية أخرى، يمكن كتابة قيد الدخل أو الميزانية بالنسبة للعاملين في القطاع التقليدي والعاملين بأجر في القطاع الحديث على النحو التالي :

(10) $\Sigma Pi\, di^j(Wj, Po, P_I) = Wj \quad J = I, T$

في حين يمكن كتابة قيد الدخل بالنسبة للرأسماليين، وعلى أساس أنهم يتصفون بميل للإدخار ثابت، نرمز له بـ (sc)، على النحو التالي :

(11) $\Sigma Pi\, di^C(Wc, Po, P_I) \quad (1 - sc)Wc$

حيث (Pi) يرمز لسعر السلعة (i).

فإذا افترضنا أن الرأسماليين يستثمرون كل مدخراتهم لزيادة مخزون

رأس المال التقني (أي التجهيزات) لأمكننا صياغة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في كل من القطاعين الحديث والتقليدي على الشكل التالي :

أ - توازن القطاع الحديث :

$$Qo = \Sigma Lj\, di^{j}(wj, Po, P_{1}) + Lc\, sc\, Wc \quad (12)$$

حيث *(Qo)* : حجم الإنتاج الكلي و*(Lc sc Wc)* : الطلب على السلع الإنتاجية وما تبقى من المعادلة يمثل الطلب على السلع الاستهلاكية.

ب - توازن القطاع التقليدي :

$$Q_{1} = \Sigma Lj\, di^{j}(Wj, Po, P_{1}) \quad (13)$$

حيث *(Q₁)* حجم الإنتاج الكلي في القطاع التقليدي، وما تبقى من المعادلة يمثل الطلب على السلع الاستهلاكية التي ينتجها القطاع التقليدي.

الانتقادات الموجة لنموذج (ارثر لويس) :

لاشك أن الفكرة التي يدور حولها نموذج (ارثر لويس) وهي لفت إنتباه الدول النامية المكتظة بالسكان إلى أن هؤلاء السكان لايشكلون عالة عليها بل هم مصدر كامن للنمو الاقتصادي عندما يتم استخدامهم لهذا الغرض، هي فكرة خلاقة إلا أن هذا النموذج يؤخذ عليه مايلي :

- إن فرضية إعادة استثمار الأرباح التي يحققها الرأسماليون في البلدان النامية ليست مؤكدة وخاصة في المجال الإنتاجي، وذلك بسبب ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى خارج هذه الدول.
- إن نموذج لويس يقوم على فرضية قابلية اليد العاملة القادمة من القطاع التقليدي للاستخدام مباشرة في القطاع الحديث، وهذا أمر مشكوك فيه لأن معظم البلدان النامية يعاني في نفس الوقت من فائض العمالة غير المدربة ومن نقص الخبرة الفنبة الصناعية.
- عدم تقديم تحليل كاف للقطاع المعيشي وهذه الثغرة الأخيرة سيسدها الاقتصاديان الامريكيان (فاي *Fei*) و(راني *Ranis*) في نموذجهما التالي.

ثانيا - نموذج (فاي) و(راني) :

يسعى نموذج (فاي) و(راني) كنموذج (ارثر لويس) إلى تحليل عملية انتقال الاقتصاد المتخلف من الركود إلى النمو ذاتي الصيانة. وقد رأينا كيف أن نموذج (ارثر لويس) افترض عدم نمو القطاع التقليدي، وقد إعتبر (فاي) و(راني) هذا الإفتراض نقصا في النموذج المذكور، لأن القطاع التقليدي ينبغي أن ينمو هو أيضا إذا أريد لعملية الانتقال من الركود إلى النمو التي وصفها (لويس) أن تصل إلى نهايتها المرغوبة (أي النمو ذاتي الصيانة).

الفرضيات التي يقوم عليها نموذج (فاي) و(راني) :

- عرض محدود جدا للأراضي الزراعية.
- عرض للعمل يتصف بالمرونة التامة بالنسبة لمعدل الأجر في القطاع الصناعي والذي يفوق الأجر الحقيقي في القطاع الزراعي.
- وجود فائض من اليد العاملة في القطاع الزراعي تساوي إنتاجيته الحدية الصفر تقريبا، وبالتالي يمكن نقله من هذا القطاع إلى القطاع الصناعي دون اللجوء إلى الاستثمار في الزراعة ودون أن يتأثر الإنتاج الزراعي من ذلك.
- إمكانية تزايد العمالة الصناعية دون القيام باستثمارات جديدة.
- سيزيد التراكم الرأسمالي الاستخدام في القطاع الصناعي، وسيساهم القطاع الزراعي في عملية التراكم هذه، خاصة في حالة وجود ملاك زراعيين «مزدوجين» أي يعملون في النشاط الزراعي والصناعي في آن واحد.

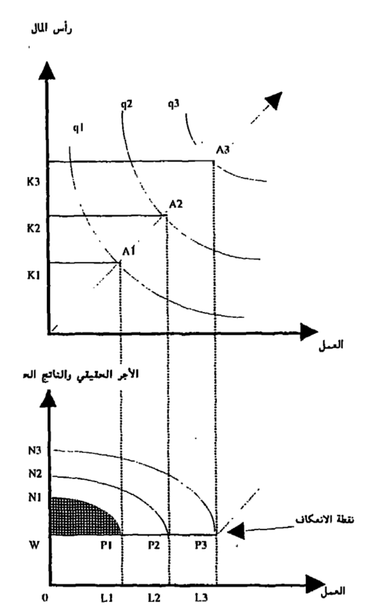
هدف (فاي و(راني) من نموذجهما :

يستهدف (فاي) و(راني) من نموذجهما إكمال عمل (ارثر لويس) وذلك بإعطاء دور إيجابي للقطاع التقليدي في عملية التنمية الاقتصادية وشرح الآلية التي يتم بها ذلك.

التمثيل البياني لنموذج (فاي) و(راني) :

أ - المخطط البياني لنمو القطاع الحديث (القطاع الصناعي) :

يمكننا توضيح نموذج (فاي) و(راني) من ناحية نمو القطاع الحديث بواسطة الشكل البياني التالي :



يمثل القسم العلوي من هذا المخطط منحنيات الناتج المتساوي *(Les Isoquants)* التي يبين كل واحد منها مختلف تراكيب العمل ورأس المال التي تعطي نفس الناتج مع مايشير إليه هذا القسم من المخطط من تزايد الإنتاج عندما يتم الانتقال من (q_1) إلى (q_2) فـ(q_3).

أما القسم السفلي من المخطط فهو نفس مخطط (أرثر لويس) الذي مر معنا سابقا والذي يمثل منحنى الإنتاجية الحدية للعمل، الذي يوضح لنا تزايد الناتج الكلي بمعدلات متناقصة كلما تزايدت وحدات العمل المستخدمة مع ثبات مخزون رأس المال.

ويلاحظ من هذا الشكل، كذلك، أنه كلما تزايد مخزون رأس المال من (k_1)إلى (k_2) فإلى (k_3) في القسم العلوي من المخطط، فإن منحى الإنتاجية الحدية للعمل في القسم السفلي منه ينتقل من (N_1) إلى (N_2) فـ(N_3) إلخ...

ومن أجل تعظيم الأرباح التي تمثلها المساحة المظللة $(W N_1 P_1)$ ينبغي أن يتزايد الاستخدام إلى النقطة التي تتساوى عندها الانتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي. وهذه النقطة هي (P_1) التي تقابل مخزون رأس المال(K_1) وحجم الاستخدام (L_1). ويمكن للقطاع الصناعي أن يستخدم المزيد من اليد العاملة بمعدل أجر حقيقي ثابت حتى (L_3). أما بعد هذا الحد، فلابد أن يتزايد معدل الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي لكي يستمر تدفق اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة. ويرجع الانعطاف الحاصل في منحنى عرض العمل الصناعي أما إلى ندرة العمل في الزراعة بحيث يصبح هناك تنافس بين القطاعين على ما هو متاح من اليد العاملة، أو يعود إلى ارتفاع تكاليف الأغذية أو إلى الإثنين معا.

إن مختلف العوامل التي تؤثر على معدل إمتصاص اليد العاملة الزراعية من قبل القطاع الصناعي، وبالتالي العوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية يمكن تلخيصها حسب نموذج (فاي) و(رانى) في المعادلة التالية :

$$ML \quad MK\,(BL + J)/ELL$$

حيث:

(ML) : معدل نمو الاستخدام الصناعي.

(MK) : معدل تراكم رأس المال في القطاع الصناعي.

(BL) : درجة انحراف حياد التقدم التكنولوجي في إتجاه استخدام المزيد من عنصر العمل.

(J) : تعبر عن أثر التقدم التكنولوجي أي أنها تعبر عن الزيادة التي تطرأ على الإنتاج مع الزمن دون اللجوء إلى زيادة المدخلات من العمل ورأس المال.

(ELL) : معدل انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل مع تزايد معامل (العمل/رأس المال).

إذا، يمكن تلخيص المعادلة السابقة بالقول أن معدل نمو الاستخدام الصناعي، يتبع للمعدل الذي تنخفض به الإنتاجية الحدية للعمل

مع تزايد الاستخدام، ولمعدل تراكم رأس المال في القطاع الحديث (أي القطاع الصناعي)، ولدرجة الميل نحو تكثيف العمل في العملية الإنتاجية، وللإبتكارات وأخيرا لدور التقدم التكنولوجي بمعناه الواسع في زيادة الإنتاج.

كما يرى (فاي) و(راني) أن نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف على حصول تغير بنيوي في طريق النمو السريع للإستخدام الصناعي، أكثر من توقفه على نمو الحجم الكلي للإستخدام. ويمكن صياغة هذا الشرط التنموي، رياضيا، على النحو التالي :

$$\Pi P < ML = MK(BL+j)/ELL$$

حيث :

(ΠP) : معدل نمو الاستخدام الكلي.

(ML) : معدل الاستخدام الصناعي.

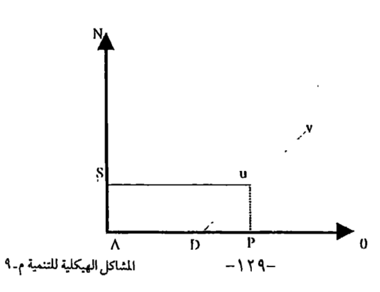
(MK) : معدل تراكم رأس المال.

أما بقية رموز المتراجحة فهي نفسها التي مرت معنا قبل قليل.

كما يستلزم نجاح عملية التنمية الاقتصادية، حصول تراكم رأسمالي وتقدم تقني في القطاع الحديث، يخدمان عملية إمتصاص فائض الاستخدام في القطاع التقليدي.

ويستلزم نجاح عملية التنمية كذلك تحسين الإنتاجية الزراعية الذي سيحول دون إرتفاع معدل الأجر في القطاع الحديث. كما سيؤمن تدفق اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة. وخلاصة القول أن الشرط الأساسي للانطلاق - بمفهوم والت روستو - هو نمو الفائض الزراعي من أجل تمويل الاستثمارات الصناعية والابتكارات المستخدمة للعمل الصناعي.

ب - المخطط البياني لنمو القطاع الزراعي حسب نموذج (فاي) و(راني) :



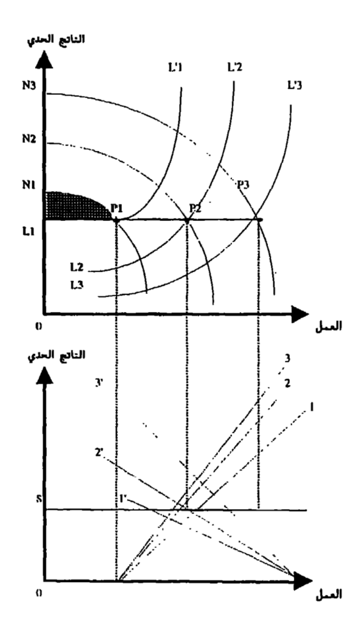
حيث:

(AN) : الناتج الحدي للعمل الزراعي.
(ADUV) : منحنى الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع الزراعي.
(SUV) : منحنى عرض العمل في القطاع الزراعي.
(AS) : الأجر المؤسسي (أي حد الكفاف) في القطاع الزراعي.
(Ao) : قوة العمل الزراعية.
(AD) : يمثل حجم البطالة المقنعة حسب تعريف (ارثر لويس) لها.
(AP) : يمثل حجم البطالة المقنعة حسب تعريف (فاي) و(راني) لها.

يتضح من الشكل البياني السابق أن تطور الإنتاجية الحدية الزراعية قد مر بثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى، كانت الإنتاجية الحدية للعمل الزراعي فيها معدومة في حين أصبحت متزايدة في المرحلة الثانية ولكنها بقيت دون مستوى الأجر المؤسسي وفي المرحلة الثالثة، تجاوزت هذا الأجر.

وتحدد المرحلتان الأولى والثانية البطالة المقنعة لقوة العمل الزراعية *(AP)* وعندما يتم إمتصاص البطالة المقنعة كما هو الحال في المرحلة الثانية، تصبح الإنتاجية الحدية للعمل الزراعي مساوية للأجر المؤسسي أو أعلى منه. وفي هذه الحالة يصبح من مصلحة الملاك الزراعيين البحث عن قوة عمل زراعية، ويتم «تتجير» الإنتاج الزراعي أي تحديثه. ولهذا السبب، اعتبر (فاي) و(راني) أن المرحلة الثالثة من تطور الإنتاجية الحدية الزراعية تمثل نهاية عملية الإنطلاق. وتقابل هذه المرحلة (نقطة الانعطاف) - أي انعطاف منحنى عرض العمل نحو الأعلى - عند (لويس) وهو انعطاف يعود - حسب (لويس) - إما إلى استنزاف فائض اليد العاملة الزراعية أو إلى تدهور معدلات التبادل بين القطاع الزراعي والصناعي في غير صالح هذا الأخير. ويرى (فاي) و(راني) إنه يمكن تأجيل هذا الانعطاف (أي العمل على استمرار وجود فائض عمل زراعي) بواسطة العاملين التاليين : رفع الإنتاجية الزراعية وتزايد السكان. ويمكننا توضيح أثر ارتفاع الإنتاجية الزراعية على تأخير أو تأجيل انعطاف منحنى عرض العمل الصناعي بالشكل البياني التالي :



حيث:

- المنحنيات(1)، (2)، (3) تمثل منحنيات الإنتاجية الزراعية الحدية.
- المنحنيات(1')، (2')، (3') تمثل منحنيات الفائض الزراعي المتوسط أي حصة الفرد العامل في الصناعة من الفائض الزراعي الكلي.
- المنحنيات $(L_1 L'_1)$، $(L_2 L'_2)$، $(L_3 L'_3)$ تمثل منحنيات عرض العمل الصناعي.
- الخط $(L_1P_1P_2P_3)$ يسمي ممر النمو المتوازن.

يتبين من الشكل السابق (أي الموجود أعلاه) إن تزحلق منحنى الفائض الزراعي المتوسط نحو الأعلى يؤدي إلى جذب منحنى عرض العمل الصناعي إلى الأسفل للحيلولة دون انعطافه نحو الأعلى. ويرجع ذلك إلى أن

نمو الفائض الزراعي المتوسط (حصة الفرد الواحد العامل في الصناعة من الفائض الزراعي الكلي) يخل بمعدلات التبادل في غير صالح القطاع الزراعي. وخلاصة القول أن نمو القطاع الزراعي شرط لازم لنمو القطاع الصناعي في نموذج (فاي) و(راني).

ثالثا - نموذج (جورجانسون *Jorgenson*).

- الفرضيات التي يقوم عليها هذا النموذج :

آ - الإنتاج في القطاع الزراعي يعتمد على عنصري العمل والأرض وكل الأراضي الزراعية المتاحة تمت زراعتها، مع افتراض سريان مفعول قانون المردودات المتناقصة.

ب - الإنتاج في القطاع الصناعي يعتمد على عنصري العمل ورأس المال، مع افتراض سريان مفعول قانون المردودات الثابتة.

جـ - نمو السكان يتبع لكمية الغذاء المتاحة للفرد ولمعدل الوفيات.

د - الاستثمار الصناعي يتبع لزيادة قوة العمل الصناعية ولمعدلات التبادل مع القطاع الزراعي.

هـ - يتعامل هذا النمودج كالنماذج السابقة مع اقتصاد مغلق (أي لا وجود فيه للتجارة الخارجية).

- الصياغة الرياضية لنمو القطاع الزراعي أو تحديد العلاقة بين القطاع الزراعي والسكان :

لتكن لدينا الرموز التالية :

(Y) : الإنتاج الزراعي.

(y) : متوسط الدخل الفردي.

(P) السكان

(T) : الأراضي الزراعية.

(β) : إنتاجية الأرض

(α) : التقدم التقني في الزراعة.

(ε) : معدل النمو السكاني الصافي خلال فترة زمنية محددة.

(σ) : معدل الوفيات.

(A) : السكان الزراعيون.

(M) : السكان الصناعيون.

عندها يصبح تابع إنتاج القطاع الزراعي معطى بالعلاقة التالية :

$$Y = T^{\beta} P^{1-\beta} e^{\alpha t} \quad (1)$$

فإذا اعتبرنا الأرض عنصر إنتاج ثابت، تصبح العلاقة السابقة على النحو التالي :

(2) $Y = P^{1-\beta} e^{\alpha t}$

وبتقسيم هذه العلاقة على عدد السكان ككل نحصل على متوسط الدخل الفردي :

(3) $y = Y/P = (P^{1-\beta} e^{\alpha t})/P = P^{-\beta} e^{\alpha t}$

وبإجراء عملية تفاضل لهذه العلاقة وتقسيم النتيجة على التابع نحصل على مايلي :

(4) $dy/y = \alpha - \beta\, dp/p$

فإذا كانت (α) و(β) ثابتتان فإن نمو الدخل الفردي يصبح تابعا لمعدل تزايد السكان.

ولكننا نعرف أن معدل تزايد السكان يتبع بدوره لمعدل الوفيات ومعدل الولادات الذي يتبع بدوره لمتوسط الناتج الفردي في القطاع الزراعي أي يساوي (γg) ومنه :

(5) $dp/p = \gamma Y - \sigma$

وبتعويض (dp/p) بقيمتها في المعادلة (4) نجد أن :

(6) $dy/y = \alpha - \beta(\gamma Y - \sigma)$

$dy/y = \alpha + \beta\sigma - \beta\gamma Y$

وبحل هذه المعادلة نجد :

(7) $y = (\alpha + \beta\sigma)/\beta\gamma$

ومن أجل هذه القيم المتعلقة بالإنتاج الزراعي، يبقى الاقتصاد الوطني راكدا.

و الآن ليكن (y^*) هو متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يصبح عنده معدل التزايد السكاني الصافي(ε) أعظميا، عندها يمكن كتابة العلاقة التالية :

(8) $dp/p = \varepsilon = \gamma y^* - \sigma$

ومنه :

(9) $y^* = (\varepsilon + \sigma)/\gamma$

في هذه الحالة يصبح النمو الاقتصادي تابعا للعلاقات القائمة بين متوسط الدخل المحدد للحالة الساكنة ومتوسط الدخل الذي يؤمن النمو السكاني الاعظمي (y^*) :

(10) $y/y^* = (\alpha + \beta/\beta\gamma)/(\varepsilon + \sigma/\gamma) = \alpha + \beta\sigma/\beta\varepsilon + \beta\sigma$

يستنتج من هذه العلاقة انه :

- عندما تكون $(\alpha) > (\beta\varepsilon)$ فإن (y/y^*) تكون أكبر من الواحد. وفي هذه

الحالة يتم الوصول إلى (*y) قبل (y) ويستمر الاقتصاد في النمو.

- أما إذا كانت $(\alpha)<(\beta\varepsilon)$ فإن (*y/y) تكون أصغر من الواحد وفي هذه الحالة يتم الوصول إلى (y) قبل (*y) وبالتالي يتوقف النمو الاقتصادي لأنه من أجل (0) = (dy) فإن :

$$y = \alpha + \beta\sigma/\beta\gamma$$

وبالاجمال، يرى (جورجانسون) أن نمو الدخل الفردي في الاقتصاد الزراعي المتخلف يتبع للعوامل الثلاثة التالية :

- وتيرة التقدم التقني (α).
- إنتاجية الأرض (β).
- وتيرة نمو السكان.

وإذا اعتبرنا المردودات الزراعية ثابتة، عندها يصبح العامل الديموغرافي (السكاني) عاملا محددا لنمو الناتج الفردي.

نمو القطاع الصناعي حسب نموذج (جورجانسون) :

يتبع نمو القطاع الصناعي لفائض الإنتاج الزراعي (s) حيث :

$$s = y - yt \rightarrow yt = y - s \qquad (11)$$

في هذه الحالة أي حالة وجود فائض زراعي، يمكن نقل جزء من اليد العاملة من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي. فإذا افترضنا (y) متوسط الناتج الزراعي و(yt) متوسط الدخل الفردي و(A) السكان العاملون في الزراعة و(P) مجموع السكان لأمكننا كتابة العلاقات الرياضية التالية :

$$yA = ytP \rightarrow A/p = yt/y \qquad (12)$$

$$yt/y = (y - s)/y = y(1 - s/y)/y = 1 - s/y = A/P \qquad (13)$$

يستنتج من هذه العلاقة الأخيرة أن نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان تتناقص عندما تتزايد نسبة الفائض الزراعي إلى الناتج الزراعي المتوسط، ويعني ذلك من الناحية الاقتصادية توفر اليد العاملة للقطاع الصناعي بأجور منخفضة نسبيا.

إلى جانب تأثير السكان الزراعيين على نمو القطاع الصناعي هناك تأثير عامل رأس المال على نمو هذا القطاع. ولتوضيح العلاقة بين نمو القطاع الصناعي وعنصر رأس المال، نستخدم الرموز التالية :

(X) : الإنتاج الصناعي.
(λ) : التقدم التقني في الإنتاج الصناعي.
(θ) : الإنتاجية الحدية لرأس المال.
(ω) : معدل اهتلاك رأس المال الثابت.
$(1-\theta)$: الإنتاجية الحدية للعمل.
(M) : العاملون في الصناعة.
(K) : مخزون رأس المال.

وعليه تصبح معادلة الإنتاج الصناعي على النحو التالي :

$$X = M^{1-\theta} K^{\theta} \varepsilon^{\lambda t} \quad (14)$$

فإذا افتررضنا أن العمال الصناعيين، يستهلكون كل دخلهم فإن كمية السلع الصناعية المستهلكة والسلع الصناعية المستثمرة، تعطى بالعلاقة التالية :

$$X = (1 - \theta) X + I \; (I = \omega K + \Delta K) \quad (15)$$

حيث :
(I) : الاستثمار الإجمالي أو الخام.
(ωk) : الاستثمار التعويضي.
(ΔK) : الاستثمار الصافي.

وبناء على هذا التقسيم للاستثمار الاجمالي (I) يمكن كتابة العلاقة الرياضية السابقة على النحو التالي :

$$X = (1-\theta)X + \omega k + \Delta K \quad (16)$$

وينتج عن فك هذه المعادلة مايلي :

$$-X + X - \theta X + \omega K + \Delta K = 0$$

$$-\theta X + \omega K + \Delta K = 0$$

$$\theta X = \omega K + \Delta K \quad (17)$$

وعـندما نعوض (X) بقيمتها في العلاقة (14) نحصل على العلاقة التالية :

$$DK = \theta M^{1-\theta} K^{\theta} e^{\lambda t} = \omega K + DK \quad (18)$$

$$DK - \theta M^{1-\theta} K^{\theta} e^{\lambda t} - \omega K \quad (19)$$

أي أن الاستثمار الصافي في الاقتصاد الوطني (القطاع الحديث) يتناسب طردا مع حجم الإنتاج الصناعي وعكسا مع معدل اهتلاك أو اندثار رأس المال.

الانتقادات الموجهة لنموذج (جورجانسون).

إن معظم الفرضيات التي أقام عليها (جورجانسون) نموذجه، مخالفة لواقع الدول المتخلفة :

- إن الاستخدام الكامل للأراضي الزراعية لم يحصل بعد لافي افريقيا ولا في آمريكيا اللاتينية.
- لايجوز اعتبار الزراعة نشاطا لا يلعب فيه رأس المال أي دور إلا إذا كان المقصود بالزراعة، الزراعة البدائية حصرا.
- في الواقع الملموس، تعتبر الزراعة في البلدان النامية مصدرا هاما لتراكم رأس المال. وبما أن النموذج يفترض وجود زراعة لا تراكم فيها، فلا بد في هذه الحالة، من طرح التساؤل التالي : فمن أين يأتي رأس المال الضروري لتطوير القطاع الصناعي؟
- إن النمو السكاني يتبع للتقدم الصحي أكثر منه لكمية ما يستهلك من الأغذية.
- إن معظم الصيغ الرياضية الواردة في النموذج ذات مدلول اقتصادي غير واضح، وكمثال على ذلك تعريف الدخل الزراعي الذي يقود إلى الحالة السكونية.

ثانيا - دور رأس المال في التنمية الاقتصادية.

يقصد برأس المال مجموع الأموال النقدية المتاحة والمعبأة من قبل البنوك وشركات التأمين وأسواق القيم المنقولة *(Les Valeurs mobiliéres)* للاستخدام في خلق السلع الإنتاجية. ويعتبر رأس المال من عوامل الإنتاج النادرة في الدول النامية على العكس من عنصر العمل، لذا تحتل مسألة تكوين رأس المال أهمية خاصة في الدراسات المكرسة للتخلف والتنمية.

- تكوين رأس المال :

يقصد بتكوين رأس المال ثلاث عمليات متتالية :

- الإدخار.
- التوظيف.
- الاستثمار.

وسنعالج فيما يلي كل عملية من هذه العمليات بايجاز مقبول.

الإدخار :

يمكن تعريف الإدخار من حيث المبدأ بأنه ما يتبقى من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك غير الإنتاجي، سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمجتمع ككل.

ويتكون الإدخار الوطني من مجموع إدخارات الحكومة وقطاع الاعمال الخاص بالإضافة إلى مدخرات الأفراد (القطاع العائلي). ويتمثل الإدخار الحكومي في الفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية الحكومية. في حين يتمثل إدخار قطاع الاعمال الخاص في الفرق بين الارباح الصافية (أي الأرباح بعد خصم الضرائب ومخصصات الاهتلاك أو الاندثار) التي يحققها هذا القطاع وبين الارباح الموزعة.

أما ادخار الافراد، فيمثله ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لم ينفق على الاستهلاك من السلع والخدمات. والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو : ما الذي يدفع هذه الفئات إلى الادخار؟

يمكن الإجابة بصورة عامة بالقول ان الدولة تدخر لتمويل استثماراتها في مجال الخدمات العامة (التعليم، الصحة، الدفاع، الخ ...) وفي المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص أو لا يرغب في تمويلها.

أما قطاع الاعمال الخاص، فيدخر لتحقيق المزيد من الاستثمارات بغية الاستئثار بالقسم الاكبر من السوق الوطنية أو الدولية، أو على الأقل من أجل الحفاظ على حصته من هذه السوق أمام توسع المنافسين. وفي هذه الحالة الاخيرة يوجه الاستثمار نحو تحسين تقنيات الانتاج وذلك من أجل تحسين نوعية المنتجات وتخفيض تكاليفها حتى تتمكن من الصمود أمام منافسة السلع المماثلة لها أو البديلة لها. وغني عن القول، أن الإدخارات التي يقوم بها هذا القطاع ليست ناتجة عن التقشف أو التضحية، كما كان الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد يزعمون، بل ناتجة عن تركز الثروات في أيدي الرأسماليين المشرفين على هذا القطاع وذلك بفضل استيلائهم على «القيمة الزائدة» التي ينتجها العمال ثم استخدام هذه القيمة الزائدة من جديد لتعزيز احتكارهم لوسائل الإنتاج والحصول بالتالي على المزيد من القيمة المضافة. في حين أن الدوافع الشخصية للإدخار التي يتكلم عنها أولئك الاقتصاديون وغيرهم يمكن أن تنطبق على سلوك المدخرين الافراد.

فالفرد يدخر عادة من أجل مواجهة نفقات طارئة أو من أجل تحسين مستوى حياته أو كما قال (آلفريد مارشال) في كتابه مبادئ الاقتصاد «ان

الانسان الرشيد الذي يرغب في مستوى واحد في جميع مراحل حياته، سيحاول على الأغلب توزيع أمواله بالتساوي على امتداد حياته كلها، وإذا توقع خطر انخفاض قدرته على خلق الدخل في المستقبل فسيقوم بالإدخار من أجل المستقبل».

وفي الحقيقة أن الكثير من الافراد لاينفقون كل دخلهم، خاصة عندما يتجاوز هذا الدخل حدا معينا، بل يدخرون قسما منه لمواجهة النفقات الطارئة أو لمواجهة متطلبات حياتهم عندما يفقدون عملهم لسبب أو لآخر أو لتأمين مستقبل أسرهم الخ... أما الاشكال التي يأخذها هذا النوع من الإذخار فهي :

- الاحتفاظ بالنقود ذاتها أو الاحتفاظ بها على شكل ودائع للنظر في المصارف وصناديق الادخار.
- الاستثمار المحفظي القصير المدى (شراء السندات و أقساط التأمين على الحياة).
- شراء المساكن الخ...

و في الحقيقة أن الاشكال التي يأخذها الادخار العائلي ليست ثابتة، بل تتغير من بلد لآخر ومن فترة زمنية لاخرى، وذلك تبعا لتغير عادات السكان على ردود فعلهم على مختلف الاحداث الاقتصادية والسياسية.

كما أن النسبة التي يدخرها الأفراد من دخلهم تكون متدنية بصورة عامة في البلدان النامية، وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها انخفاض الدخل الفردي. فبسبب هذا الانخفاض، تتحول كل زيادة في دخل الفرد إلى الاستهلاك الآني ويشكل ذلك بدوره خروجا على القاعدة الاقتصادية التي تقول بأن النسبة المدخرة من الدخل تزداد مع تزايد هذا الدخل. ونشير هنا إلى أن هذا الإرتفاع في الميل الحدي للاستهلاك لا يقتصر على الطبقات الفقيرة، بل يمتد ليشمل الطبقات الغنية لا بسبب تدني الدخل كما هو الحال بالنسبة للأولى بل بسبب الميل الشديد لهذه الطبقات الغنية إلى محاكاة نمط الاستهلاك في الدول الصناعية و إلى الميل إلى الإنفاق التبذيرى. كما يعود تدني الميل الحدى للادخار لدى الأفراد لأسباب أخرى مثل الخوف من تدني قيمة النقد المرتبط بالتضخم والذي يدفع الناس إلى انفاق دخولهم بسرعة قبل أن تنخفض قيمتها الفعلية. ويمكن القول، بصورة عامة أن العوامل التي تحدد مستوى الادخار الفردي، هي حجم الدخل الفردي أساسا، وحالة الاسواق النقدية والمالية والاوضاع الاقتصادية والسياسية القائمة في البلد المعني وأخيرا درجة الوعي الاجتماعي بصورة عامة والوعي الادخاري بصورة خاصة لدى الافراد وللتغلب على ظاهرة تدني الميل للادخار عند الأفراد في البلدان النامية ينصحُ الاقتصاديون هذه

البلدان باتخاذ التدابير التالية :

- تنمية الوعي الادخارى لدى الأفراد عن طريق بث الثقة والاطمئنان في نفوسهم والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتحاشي التمويل بالتضخم والعمل على توعية الأفراد بفائدة الادخار لتأمين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ورفع مستوى معيشتهم، بالاضافة إلى أهمية هذا الادخار لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدهم مما سيعود عليهم بالنفع.

- اعادة توزيع الدخل الوطني بصورة تسمح بالضغط على الدخول التي توجه للانفاق التبذيري أو المظهري.

- تحسين وتطوير المؤسسات المالية العامة والخاصة مثل المصارف وصناديق الادخار، وتشديد الرقابة عليها لضمان سلامة وسيولة الاموال المودعة لديها. وكذلك العمل على تعميم هذه المؤسسات على مختلف أنحاء الوطن كي تتمكن من تجميع مدخرات الافراد مهما كانت ضئالتها، وتوجيهها لتمويل التنمية.

- توفير انواع مختلفة من السندات من حيث قيمتها وفترة استحقاقها وسهولة صرفها أو الاقتراض بضمانها، وغير ذلك من الوسائل الكفيلة بارضاء رغبات المدخرين الافراد.

- اعتماد معدلات فائدة مقبولة تجعل الاستهلاك المؤجل للمبلغ المدخر أكثر نفعا للفرد من الاستهلاك الآني له، وجعل هذه المعدلات متصاعدة تبعا لطول فترة الايداع.

- اعتماد سياسة ضريبية تشجع الادخار كاعفاء المكتتبين على السندات الحكومية وأقساط التأمين على الحياة، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات اعفاء كليا أو جزئيا من ضريبة الدخل.

- تشجيع انشاء شركات مساهمة يكون بامكان المدخر الصغير الاكتتاب على اسهمها.

- و اخيرا، يمكن تنمية الادخار الفردي عن طريق ربطه بتحقيق اهداف معينة كما هو الحال بالنسبة للتعاونيات السكنية أو الائتمانية، التي تربط الادخار بتوفير المنازل للمدخرين أو تزويدهم باحتياجاتهم من الائتمان.

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا، هو ماذا على الدولة في البلد النامي أن تفعله من أجل تأمين حد أدنى من الموارد المالية لتمويل التنمية في حالة انعدام الادخار الطوعي رغم استخدام كل الوسائل المتاحة لتشجيعه؟ في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى ما يعرف بالادخار الاجباري.

اشكال الادخار الاجباري.

ياخذ الادخار الاجباري عدة اشكال أهمها :

- **الضرائب** : تمثل الضريبة في نفس الوقت، اقتطاعا اجباريا وتخصيصا للموارد يكون مستقلا عن ارادة المكلفين بها. وللضرائب عدة انواع أهمها :

أ - ضريبة الرأس : وهي عبارة عن مبلغ محدد يدفعه كل فرد من السكان للدولة بقطع النظر عن مقدرته أو عدم مقدرته على ذلك. فمطرح أو وعاء هذه الضريبة هو الانسان ذاته، والهدف منها هو تعبئة جزء من الدخل الذي كان سيذهب إلى الأستهلاك الجاري.

ب - ضريبة الدخل : وتكون عادة تصاعدية، ولكن في الحدود التي لا تؤدي إلى تثبيط همم المستثمرين.

ج - الضرائب غير المباشرة : ويدفعها مستهلكي السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب للحد من إستهلاكها. وغالبا ما تكون هذه السلع سلع كمالية، يستهلكها الاجانب المقيمون في الدول النامية أو الطبقات الغنية من سكان هذه البلدان انفسهم.

وبصورة عامة، يستهدف الادخار الاجباري بواسطة فرض الضرائب التأثير على الحجم الكلي للادخار وخاصة على توظيف هذا الادخار، وذلك باعاقة الاكتناز وتهريب رؤوس الاموال إلى الخارج والاستهلاك التبذيري أو المظهري الخ..

- الاقتطاعات من الدخول الزراعية :

تتمثل هذه الاقتطاعات في شراء الدولة للمحاصيل الزراعية من المنتجين بأسعار أقل من سعر السوق لاعادة بيعها بهذا السعر الاخير أو بسعر أعلى منه للمستهلكين، مما يؤمن لها موارد مالية يمكن استخدامها في تمويل التنمية.

- الادخار الاجباري النقدي :

يرتبط هذا النوع من الادخار بمقدرة الدولة على اصدار كمية اضافية من النقود تزيد عن الطلب عليها (الطلب على النقود لاغراض المعاملات والاحتياط والمضاربة) مما سيؤدي إلى التضخم النقدي (ارتفاع الاسعار) و انعكاس ذلك على الدخول الحقيقية للاشخاص.

هذه هي بعض الاجراءات التي تتخذ عادة في البلدان النامية لتلافي أي قصور في عملية الادخار الطوعي. فإذا لم يكف الادخار الطوعي والادخار الاجباري الوطنيين لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما، فلابد عندئذ من العمل على استيراد مدخرات رعايا البلدان الاخرى عن طريق الاقتراض الخارجي أو السماح لاصحاب رؤوس الاموال الاجانب باستثمارها بانفسهم داخل البلد المعني.

استيراد رؤوس الاموال الاجنبية :

عندما لاتكفي رؤوس الاموال الوطنية لتمويل التنمية في بلد ما، يلجأ هذا البلد إلى استيراد رؤوس الاموال الاجنبية. ويأخذ هذا الاستيراد عدة اشكال أهمها :

- **الهبات** : وهي المساعدات المجانية التي تقدمها دولة لأخرى وبالتالي لايترتب عليها في المستقبل أي تحويل عكسي لرأس المال.
- **القروض** : وقد يكون مصدرها عاما (قروض حكومية) أو خاصا (المؤسسات المالية الخاصة الاجنبية).

و بالنسبة للنوع الأول من القروض الاجنبية يكون غالبا مقيدا (قيود سياسية أو تجارية) و متخصصا (لايستخدم إلا لتمويل انشطة معينة). أما النوع الثاني من القروض الخارجية (القروض الخاصة)، فيتطلب عدة شروط، منها قدرة البلد على التسديد في الموعد المحدد والتزامه بذلك.

- **الإستثمارات المباشرة** : وهي عبارة عن رؤوس اموال اجنبية، يستثمرها اصحابها انفسهم داخل البلد المعني في مجالات الانتاج أو الخدمات، مقابل حقهم في تحويل أرباحهم إلى الخارج. فإذا اقدم هؤلاء المستثمرون على اعادة استثمار ارباحهم في نفس البلد، اعتبر ذلك بمثابة دخول رؤوس اموال اجنبية أيضا.

ولابد من الاشارة هنا إلى أن اعتماد دولة ما لسياسة اقتصادية «ليبرالية» قد يشجع على دخول رؤوس الاموال الاجنبية ولكنه يسهل في نفس الوقت خروج رؤوس الاموال من البلد بما في ذلك رؤوس الاموال الوطنية.

التدابير التي تستخدم لجذب رؤوس الاموال الاجنبية :

تتخذ الدول النامية، عادة، مجموعة من التدابير لاجتذاب رؤوس

الاموال الاجنبية، نذكر منها :

- **التدابير الضريبية** : وتستفيد منها جميع الاستثمارات المحققة في البلد المعني، مثل الاعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على الارباح التي يعاد استثمارها وتخفيف الضرائب على المنشآت المقامة حديثا، والمنشآت التي ترغب في تحديث تجهيزها. يضاف إلى ذلك الحماية التي تتمتع بها الصناعات الوليدة.

- **التدابير المعروفة تحت اسم قانون الاستثمار** : لا تطبق التدابير التي ينص عليها هذا القانون إلا على الاستثمارات العامة في المجالات التنموية ذات الاولوية الوطنية. أما الاشكال التي تأخذها، فهي الاعفاء من انواع معينة من الضرائب مثل الضرائب على الارباح والضرائب على المواد الاولية المستوردة الخ.. لكن قانون الاستثمار يثير بعض المسائل الحساسة فيما يتعلق بالفعالية الاقتصادية للمنشآت المستفيدة منه مثل الريعية الكاذبة، وكذلك فيما يتعلق بالمزايدة بين الدول المتجاورة، على رؤوس الاموال الاجنبية والتي تنعكس على ميزانية الدولة المعنية بالسلب عندما تحرمها من موارد كانت ستحصل عليها من هذه الاستثمارات الاجنبية أو تحملها أعباء اضافية على شكل خدمات مجانية لهذه الاستثمارات.

- ***اتفاقيات التأسيس*** : وهي عبارة عن اتفاقات *Accords* تتم بين الحكومات والاستثمارات الاجنبية، تصبح هذه الاستثمارات ملزمة بموجبها بتحقيق حد أدنى من الاستثمار والانتاج، وخلق عدد معين من فرص العمل لليد العاملة المحلية. وبالمقابل تلتزم الحكومة المعنية بموجب هذه الاتفاقات نفسها بعدم تأميم الاستثمارات الاجنبية وباعطائها الحرية المطلقة في تعيين العاملين فيها واختيار طرق الانتاج واسواق التصريف.

توظيف الادخار :

يقصد بالتوظيف وضع المدخرين لمدخراتهم في المؤسسات المالية مقابل الحصول على دخل مضمون، حيث تقوم هذه المؤسسات باقراضها للمستثمرين مقابل معدلات فائدة أعلى من المعدلات التي التزمت بدفعها لأصحاب رؤوس الاموال الموظفة. إلا أن هذه العملية لاتأخذ مجراها الطبيعي في البلدان النامية لاسباب يرجع بعضها إلى سلوك المدخرين (تفضيل الاكتناز وتهريب رؤوس الاموال إلى الخارج) في حين يرجع البعض الآخر إلى سوء ادارة وتنظيم المؤسسات المالية المستقبلة للادخار في البلدان النامية. ولكي يتأمن الحد الأدنى من التمويل المحلي للتنمية تلجأ السلطات العامة في هذه البلدان إلى ما يسمى بالادخار الاجباري الذي

تكلمنا عنه سابقا.

الاستثمار.

يقصد بالاستثمار تكوين رأس المال الذي يولده ادخار يأتي من مرحلة سابقة. ويقصد بتكوين رأس المال عادة ثلاث عمليات :

- ***التغير في المخزون*** : وهو عبارة عن استهلاك مؤجل لبعض السلع الانتاجية.

- ***الاهتلاكات*** : وهي عبارة عن استثمارات تستهدف تجديد التجهيزات الموجودة.

- ***الاستثمارات الصافية*** : وهي تستهدف زيادة الطاقة الانتاجية بواسطة خلق تجهيزات اضافية.

و في الحقيقة أنه يصعب قبول العملية الأولى من هذه العمليات بصورة مطلقة في قائمة الاستثمارات الهادفة إلى تكوين رأس المال، لأنها قد لا تكون سوى عملية تكديس لبعض السلع في مستودعات رجال الاعمال. ولهذا السبب يمكن تعديل التصنيف السابق لانواع الاستثمارات ليصبح على النحو التالي :

1 - الإستثمار الهادف إلى تجديد التجهيزات التي اهتلكت ماديا (أي توقفت نهائيا عن العمل) أو اهتلكت معنويا (أي لم تعد مجدية من الناحية الاقتصادية رغم استمرارها في العمل) وقد يساهم هذا النوع من الاستثمار في زيادة الإنتاج وبالتالي في النمو الاقتصادي إذا كانت الآلات الجديدة أعلى إنتاجية من الآلات القديمة التي حلت محلها.

2 - الاستثمار الهادف إلى خلق تجهيزات جديدة، مخصصة لاستخدام اليد العاملة المتاحة *Disponible*، سواء كانت متاحة بفعل التزايد السكاني أو متاحة بفعل استخدام بعض التقنيات المدخرة للعمل، مما يؤدي إلى الاستغناء عن خدمات بعض العمال السابقين وتسريحهم. ويمكن القول أن الحالة الأولى، تنطبق خاصة على الدول النامية، في حين تنطبق الحالة الثانية على الدول المتقدمة. وعلى أية حال، فإن هذا النوع من الاستثمارات الذي يسمى عادة بالاستثمار الصافي هو الذي يخلق طاقة

انتاجية جديدة. ونشير هنا إلى أنه إذا لم تستخدم هذه الطاقة بصورة كاملة ومثلى، فإنها لن تفيد عملية التنمية الحقيقية بشيء. وتفقد في هذه الحالة قيمتها الاقتصادية، وتصبح مجرد شكل (قد لايكون جميلا) من اشكال المادة. ولايشكل ذلك حالة نادرة في الدول النامية. إذ كثيرا ما تقام المصانع الضخمة في بعض هذه الدول، لتصبح فيما بعد اوكارا للطيور! ولتفادي مثل هذا الأمر ينبغي للقائمين على الاستثمار في البلدان النامية أن يكونوا واقعيين ويتجنبوا اعتماد المشاريع الاقتصادية الطموحة أكثر من اللازم و التي لا أمل لها في الحياة من الناحية الاقتصادية. ويتطلب ذلك بدوره اعتماد التخطيط العلمي للاستثمار. وهو أمر يستحيل في ظل تعدد الجهات التي تقوم بالاستثمار، وهذه هي حالة الدول النامية ذات الاتجاه الرأسمالي.

أما الجهات المعنية بالاستثمار في هذه الدول فهي أساسا قطاع الاعمال الخاص ثم يأتي بعده في-الاهمية قطاع الاعمال العام أي الدولة كمستثمر والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية ذات الاتجاه الاشتراكي.

ويستثمر قطاع الأعمال الخاص، في المباني والانشاءات الصناعية والمساكن المخصصة للايجار. وغالبا ما لا تكفي ادخارات هذا القطاع لتمويل إستثماراته. ولذلك يلجأ للاقتراض من السوق المالية، إذا تبين له أنه سيحقق ربحا صافيا من وراء الاستثمار المقبل عليه. وبالتالي فإن طلب هذا القطاع على السلع الاستثمارية تحدده العلاقة بين الفعالية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة. أو بتعبير آخر، يتزايد طلب هذا القطاع على السلع الاستثمارية عند ما تتزايد انتاجيتها أو/و عندما ينخفض معدل الفائدة بسبب تزايد رؤوس الاموال النقدية. ويكون الحجم الامثل لهذا الطلب (الطلب الخاص على السلع الاستثمارية) هو الذي يتعادل عنده معدل الفعالية الحدية لرأس المال مع معدل الفائدة على رأس المال.

ويقوم قطاع الاعمال العام بنفس الوظائف التي يقوم بها قطاع الاعمال الخاص، وذلك في الدول ذات الاتجاه الاشتراكي. في حين أنه لايقوم، في الدول ذات الاتجاه الرأسمالي ، إلا ببعض النشاطات الاقتصادية الاستثمارية التي لايرغب القطاع الخاص أو لا يستطيع القيام بها، مثل الاستثمارات في القاعدة الهيكلية (الاقتصادية والاجتماعية). ويتحدد طلب القطاع العام على السلع الاستثمارية بحجم الاستثمارات المعتمدة في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي استثمارات يتم إختيارها لا

حسب ربحيتها فحسب، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الخاصة. بل طبقا لمعايير أخرى مثل الربحية الاجتماعية (رفع الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الوطني ككل) وتأمين الرفاه الاجتماعي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. ويبقى معيار الربحية أو الربحية - في رأينا - هو المعيار الاساسي لاختيار الاستثمارات التنموية. لأن هذه الاستثمارات إذا كانت فاشلة من الناحية الاقتصادية، يصبح من الصعب على الدولة تحقيق بقية اهدافها الاجتماعية والسياسية إلا باستخدام وسائل تتناقض في النهاية مع هذه الاهداف، كان تلجأ مثلا إلى التمويل بالعجز الذي يتناقض مع هدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية أو تلجأ إلى الاقتراض الخارجي الذي يتناقض مع هدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي وحتى السياسي.

معوقات التراكم الرأسمالي في البلدان النامية :

رأينا فيما سبق كيف أن عملية تكوين رأس المال تأخذ مظهرين اساسيين هما الادخار والاستثمار، وإن كان الاقتصاديون التنمويون، يختلفون حول الاهمية النسبية لكل منهما (الادخار والاستثمار) في هذه العملية (عملية تكوين رأس المال).

ففي حين يرى أرثر لويس[1] على سبيل المثال أن «المسألة الرئيسية في نظرية التنمية الاقتصادية تتمثل في فهم العملية التي، بموجبها، يتمكن المجتمع الذي كان يدخر 5% من دخله القومي، من ادخار 12% (من هذا الدخل) مع مايرافق ذلك من تغيير في المواقف والمؤسسات والتقنيات»، يرى هيرشمان[2] أن «كل نظرية للتنمية، يجب أن تبدأ بدراسة القوى المحددة للاستثمار في الدول المتخلفة، وخاصة عندما يتضح أن الادخار ليس العامل الوحيد الذي يتحكم في (عملية التنمية) وأنه (الادخار) يمكن أن يكون ضعيفا لأن الاستثمار ضعيف وليس العكس.

وفي الحقيقة أن الادخار والاستثمار ماهما إلا مرحلتين متكاملتين لعملية واحدة هي عملية التراكم الرأسمالي. وبالتالي فإن الصعوبات التي قد تعترض هذه العملية الاخيرة، هي نفسها الصعوبات التي تعترض كل من عمليتي الادخار والاستثمار.

---

(1) - Arthur Lewis, Op. Cit. P. 234.

(2) - Albert Hirschman, Op. Cit. P. 49.

أما الصعوبات التي يرى الاقتصاديون أنها تعترض عملية الادخار في البلدان النامية، فأهمها :

1 - انخفاض مستوى الدخل الفردي.
2 - انتشار ظاهرة الادخار السلبي أي تجاوز استهلاك الافراد لدخولهم. وهي ظاهرة ملحوظة في الدول النامية. ليس فقط على مستوى الاقتصاد الجزئي. بل وعلى مستوى الاقتصاد الكلي (ظاهرة الدول المعالة *Pays assistes*).
3 - انتشار ظاهرة الإكتناز، فمن الملاحظ أن الطبقات الغنية في الدول النامية تميل إلى الاحتفاظ بجزء من مداخيلها على شكل معادن ثمينة أو تحف نادرة وحتى على شكل عملة ورقية إذا كانت لا تخاف من تآكل قيمتها بفعل التضخم النقدي، علما أنه في حالة اكتناز النقود الورقية، يمكن اصدار كمية من النقود تعادل تلك المكتنزة، والعمل على توجيهها نحو الاستثمار دون الخوف من تفاقم ظاهرة التضخم.
4 - النقل العكسي لرؤوس الاموال، أي تسرب رؤوس الاموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، سواء تم ذلك بفعل التبادل غير المتكافىء أو بمحض ارادة أثرياء الدول النامية، الذين يفضلون عادة ايداع اموالهم في المصارف الاجنبية على استثمارها في اوطانهم حتى ولو توفرت الظروف الاقتصادية والسياسية المواتية لذلك. ولا يمكن إعطاء تفسير لهذا التصرف لأنه غير منطقي.
5 - تضخم النفقات الجارية الحكومية، ويصبح هذا العامل أكثر خطورة على عملية الادخار، إذا كانت الدولة تستولي بصورة أو بأخرى على الجزء الاكبر من الدخل الوطني وكانت دولة غير وطنية.
6 - انتشار ظاهرة التقليد والاستهلاك المظهري : ونقصد بالتقليد تقليد الطبقات الغنية في البلدان النامية لنمط الاستهلاك السائد في الدول الصناعية. وقد عالجنا هذا الموضوع في الفصل الأول. ونكتفي هنا بالقول ان هذه الظاهرة تضر حقا بعملية التكوين الرأسمالي. خاصة إذا كانت هذه العملية في بدايتها. ذلك ان هذه العملية (كما تثبت ذلك تجارب الدول المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء)[1] تتطلب التقشف والتضحية بالكثير من انواع الاستهلاك. وقد يبرر ذلك عدم ترك مسألة الادخار لمشيئة الافراد لأنهم قد يفضلون الاستهلاك على التنمية الاقتصادية.

---

(1) - مطانيوس حبيب «الادخار والاستثمار والتنمية» مرجع سبق ذكره، ص. 52.

7 - التزايد السكاني المتسارع الذي يمتص كل زيادة تحصل في الناتج الوطني، فيحد بذلك من امكانية الادخار. في الوقت الذي يصبح فيه من الملح القيام بالمزيد من الاستثمارات بغية تلبية حاجات السكان الجدد، بما في ذلك الحاجة إلى العمل.

8 - ضياع الدخل الناتج عن تفشي البطالة المقنعة أو السافرة، أو عن التخصيص غير الامثل للموارد الاقتصادية.

يتضح لنا من الأمثلة السابقة كيف تتعدد جوانب ضياع المدخرات الكامنة في الدول النامية. كما يتبين لنا من هذه الأمثلة كيف أنه لوتمت التعبئة الكاملة لهذه المدخرات لامكن لهذه البلدان أن تكتفي ذاتيا من ناحية تمويل التنمية، ودون اللجوء إلى ضغط كبير على الاستهلاك الضروري لغالبية شعوبها. ولعل ذلك هو الذي جعل بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الادخار لا يشكل مشكلة لعملية تكوين رأس المال في البلدان النامية. وأن المشكلة الحقيقية لهذه العملية تقع في جانب الاستثمار.

أما الصعوبات التي يرى هؤلاء الاقتصاديون أنها تعترض عملية الاستثمار في البلدان النامية فهي :

أ - عدم كفاية حجم الطلب المحلي أي ضيق حجم السوق الوطنية. ونذكر في هذا الصدد بـ«حلقة السوق المفرغة» لشارل كيندلبرجير CH. *Kindelberger* التي يفسر بها ظاهرة التخلف تماما كما فسرها رغنار نوركسه *Regnar Nurkse* بـ«حلقة الادخار المفرغة». وتتشكل الحلقة الأولى على النحو التالي :

ضيق السوق يحول دون قيام التخصص في مجال الانتاج. ويؤدي غياب التخصص إلى تدني انتاجية العمل. الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مداخيل السكان وبالتالي تدني قدرتهم الشرائية، الذي كان سببا في ضيق السوق الوطنية. ومايهمنا في هذه الحلقة هو تأكيدها على غياب الحافز على الاستثمار بسبب ضيق اسواق التصريف أو بصورة أدق بسبب ضعف الطلب الفعال (لأن الطلب الكامن موجود بالفعل). و في رأينا أن مشكلة ضيق سوق السلع الاستهلاكية، إن وجدت فعلا في الدول النامية، يمكن التغلب عليها بتوجيه الجهاز الإنتاجي الوطني نحو إنتاج السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع، وبتكاليف تجعلها في متناول المستهلكين.

2 - نقص الأطر الفنية الضرورية لتنفيذ وتشغيل المشروعات الاقتصادية. علما أن بعض الدول النامية لم يعد يعاني من هذه المشكلة، بقدر ما يعاني من مشكلة عدم وسوء استخدام المتوفر لديه من العلميين والفنيين، الامر الذي يغذي بدوره مشكلة هجرة الادمغة.

3 - تخلف القاعدة الهيكلية الاقتصادية، أي نقص وسائل النقل والمواصلات، الامر الذي يعيق الاستثمار في المجالات الإنتاجية، خاصة الاستثمار الخاص المحلي والدولي مع ملاحظة أن هذا الأخير قد يقوم هو نفسه بخلق مثل هذه القاعدة الهيكلية، وذلك عندما يتوقع تحقيق أرباح فاحشة من وراء استثماراته الإنتاجية. هكذا فعلت شركة الحديد الموريتاني المتعددة الجنسية، حين أسست في بداية الستينات السكك الحديدية والموانئ وحتى المدن الخاصة بها.

4 - عدم الاستقرار السياسي وماقد ينجم عنه من تصدع في «القاعدة الهيكلية القانونية» خاصة ما يحمي منها الملكية الفردية، الامر الذي يجعل المستثمرين يعرضون عن الاستثمار في الانشاءات الصناعية خوفا من التأميم. ويفضلون على ذلك الاستثمار في «المنقولات» التى يمكن حجبها عن الانظار عند الحاجة.

5 - صعوبة الانتقالية الداخلية لرأس المال : ذلك أن الفوائض المالية التي تتكون لدى بعض النشاطات الاقتصادية (الزراعة، التجارة..) أو في بعض المناطق، لاتنتقل للاستثمار في نشاطات أو مناطق أخرى تكون فيها فرص الاستثمار متوفرة وبربيعية عالية. وهي ظاهرة منتشرة فى بعض البلدان النامية. ولا يمكن تفسيرها إلا في إطار الخصائص العامة للتخلف.

هذه هي أهم معوقات الاستثمار في البلدان النامية كما يراها الاقتصاديون، ونرى أن أحسن من كتب عنها هو ألبيرت هيرشمان[1] وتتلخص آراءه في هذا الصدد بما يلى :

إن نظرية التنمية الشائعة، تسلم بأن عملية الاستثمار تتم بصورة آلية عندما يتوفر الادخار. و في هذه الحالة يصبح من الطبيعي التركيز فقط على طرفي عملية التكوين الراسمالي (أي الادخار والاستثمار). ولكن

(1) - Albert Hirschman, Op. Cit. PP. 50-60

مشكلة تكوين رأس المال في البلدان النامية لاتنحصر في هذين الطرفين (ادخار - استثمار) بل تتجلى أساسا في صعوبة الربط بينهما أي في كيفية التغلب على الصعوبات التي تعترض توجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج. وبتعبير آخر، يرى هيرشمان أن المعوق الاساسي لعملية تراكم رأس المال في البلدان النامية، يتمثل في تدني الطاقة الاستثمارية لاقتصادات هذه البلدان *Capacité d'investir*. وهو تدني ناتج بدوره عن انخفاض الوزن النسبي للقطاع الحديث في مجمل الاقتصاد الوطني. ذلك أن أي اقتصاد «يفرز الطاقات *Capacités* والنوعيات *Qualifications* والمؤهلات التي تقتضيها التنمية اللاحقة، بصورة شبه تناسبية *Proportionnel* مع حجم القطاع الحديث في (هذا الاقتصاد)»[1]. وهناك تتشكل لدينا «حلقة مفرغة» للاستثمار. وهي أن وجود قطاع حديث هام داخل الاقتصاد الوطني يشكل شرطا لابد منه لتكوين طاقة استثمارية لدى هذا الاقتصاد. ولكن وجود مثل هذا القطاع الحديث يشترط بدوره الوجود المسبق للطاقة الاستثمارية. ويرى هيرشمان أن كسر هذه الحلقة يبدأ بتنمية القطاع الحديث على مراحل، بحيث يتم تركيز الاستثمارات في كل مرحلة، في القطاعات الاقتصادية « المحركة» لعملية التنمية.

و في الحقيقة أن بعض الاقتصاديين لايشاطر هيرشمان رأيه المتعلق بنقص فرص الاستثمار في البلدان النامية، بل يرون على العكس من ذلك أن هذه الفرص موجودة وعلى نطاق واسع، سواء كان ذلك بالنسبة للقطاع الخاص، حيث يوجد الكثير من السلع التي تتمتع بسوق داخلية واسعة والتي يستطيع هذا القطاع إنتاجها[2] أو كان ذلك بالنسبة للقطاع العام، حيث يوجد كما يقول آرثر لويس[3] الكثير من مشاريع القاعدة الهيكلية التي تنتظر الانجاز مثل الطرق وشبكات نقل الماء والكهرباء ومشاريع الري والمدارس والمستشفيات. هذا عدا عن المشاريع الصناعية التي لايرغب القطاع الخاص أو لايستطيع القيام بتنفيذها. ويستنتج من ذلك أن ما يعوق تكوين رأس المال في البلدان النامية ليست ضآلة فرص الاستثمار كما يزعم هيرشمان بل نقص الاموال اللازمة لتنفيذ مثل هـذه

---

(1) - Albert Hirschman, Op. Cit. PP. 50-51.

(2) - Hagen, *Capital accumulation and Economic Devoloppement*, Boston 1967, P. 69.

ذكره سوكولينسكي، المرجع السابق ذكره، ص. 105.

(3) - Arthur Lewis, Op. Cit. P. 224.

الاستثمارات. وحسب تقديرات آرثر لويس[1] فإن القطاع العام وحده في أي بلد نام، يستطيع استثمار 12% من اجمالي الدخل الوطني في مشاريع مربحة خلال عشرات السنين ودون أن يصل إلى مرحلة إستنفاذ فرص الاستثمار. ولكنه سيصطدم بعدم استعداد السكان لادخار أكثر من 4% إلى 5% من الدخل الوطني. ويرى كل من لويس ونوركسه أن الوسيلة الوحيدة المتاحة لهذه البلدان للتغلب على مشكلة نقص رأس المال بالاعتماد على الذات، هي استغلال فائض اليد العاملة الموجودة لديها، لأن هذا الفائض يعتبر ادخارا كامنا يمكن للحكومات أن تستولي عليه، فتحصل بذلك على رؤوس أموال كبيرة دون أن تضطر إلى تقليص نصيب الاستهلاك من الناتج الوطني، خاصة وأن مستوى الحياة في بعض هذه الدول لم يعد يتحمل مثل هذا التقليص. كما يقترح اقتصاديون آخرون حلا أكثر جذرية لمعضلة التمويل تلك، يتجلى في النقاط الثلاثة التالية :

1 - تعبئة الاحتياطيات التراكمية الكامنة في القطاع الزراعي وذلك عن طريق تطبيق الاصلاحات الزراعية ورفع انتاجية الاستثمارات الفلاحية.

2 - العمل على الحد من تدفق الموارد خارج الحدود في صورة أرباح للشركات الاجنبية وفوائد على القروض الخارجية.

3 - تقليص النشاط الاستثماري الخاص والسير في طريق التطور اللارأسمالي.

وفي الحقيقة أنه لابد أولا من توفر حد أدنى من الفائض الاقتصادي، ثم القيام ثانيا بدمج هذا الفائض في عملية الانتاج لتحسين الانتاجية الاجتماعية، وهذا التحسن في الانتاجية سيؤدي بدوره إلى زيادة الانتاج فزيادة الاستهلاك (اتساع حجم السوق) وزيادة الادخار (قدرة أكبر على تمويل الاستثمارت الجديدة). وهكذا تستمر هذه العملية الدائرية، حتى يصل الاقتصاد الوطني إلى درجة معينة من التطور، تصبح بعدها عملية التراكم الرأسمالي عملية آلية ومستمرة. فالتنمية إذا تحتاج إلى حد أدنى من رأس المال.

---

(1) - Ibid, P. 225.

تحديد حجم الاستثمارات التنموية.

هناك عدة معايير لتحديد حجم الاستثمار اللازم لعملية التنمية الاقتصادية نذكر منها :

- **معدل الحد الأدنى من الاستثمار** : يتمثل هذا المعدل في النسبة من الناتج القومي الاجمالي التي ينبغي تخصيصها للاستثمار من أجل الحفاظ على نفس مستوى متوسط الدخل الفردي، ولعل المثال العددي التالي يوضح لنا ذلك أكثر :

لنفترض أن :

- الناتج القومي $Y = 1000$
- معدل الادخار $E = 6\%$
- معدل رأس المال $k = 4$

وانطلاقا من هذه المعطيات، نجد أن حجم الادخار = 60 وبالتالي تصبح الزيادة في الانتاج $DY = 15$ أي 1,5% بالمائة. وذلك بافتراض تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار $S = I$. فإذا كان سكان البلد المعني يتزايدون بمعدل 2% بالمائة، فلا يمكن الحفاظ على مستوى الدخل الفردي الذي يتمتعون به إلا بزيادة الناتج القومي بـ 20 وحدة أي بنسبة 2% بالمائة وليس 1,5% بالمائة الامر الذي يقتضي بدوره رفع تكوين رأس المال إلى 80 وحدة بدلا من 60 وحدة ولتحقيق ذلك، لابد من رفع معدل الادخار إلى 8% بدلا من 6% أي أن 8% بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في هذا المثال، تمثل الحد الأدنى من الاستثمار.

- **معدل الحد الأعلى من الاستثمار** : وهو عبارة عن كتلة الادخار التي يمكن تحقيقها عن طريق جعل استهلاك السكان عند حده الأدنى.

- **الطاقة الاستيعابية لرأس المال** : وهي عبارة عن حجم رأس المال الذي تسمح بنية الاقتصاد الوطني باستخدامه في مجال الانتاج بصورة اقتصادية. ويقصد بالبنية الاقتصادية، هنا، القاعدة الهيكلية أو البنى الاساسية واليد العاملة الماهرة وغير الماهرة وفعالية الادارة ومستوى التكنولوجيا الخ..، فعندما لا تكون هذه العناصر متوفرة، يصبح من الافضل في رأي معظم الاقتصاديين تخصيص ماهو متاح للبلد المعني من رأس المال لخلقها، بدلا من استخدامه في الانتاج المباشر. وبصورة عامة،

يمكن تقدير احتياجات التنمية من رأس المال باستخدام ما يسمى نموذج (هارود ودومار *Harrod - Domar*) والذى سنتكلم عنه لاحقا.

مراحل اقامة المشاريع الاستثمارية :

تمر المشاريع الاستثمارية منذ بداية التفكير فيها وحتى بدية تشغيلها بسلسلة من المراحل أهمها :

- دراسة السوق : إن اقامة أي مشروع اقتصادي تبدأ بدراسة السوق التي سينتج لها هذا المشروع، ويتم ذلك عن طريق :
- تحليل الطلب الماضي على السلعة التي سينتجها هذا المشروع.
- تقدير الطلب في المستقبل على هذا النوع من المنتجات وذلك بواسطة :

آ - اسقاط الميول الحالية على المستقبل

ب - طريقة المعاملات الفنية أو التقنية : وهذه الطريقة تسمح بمعرفة حجم السلع الوسيطة الضرورية للحصول على حجم إنتاج محدد، وتستخرج هذه المعاملات من جدول (المدخلات والمخرجات Imputs - Outputs) المعروف بجدول (اليونتيف).

ج - *طريقة المقارنات الدولية* : والتي تنطلق من مبدأ كون الاستهلاك لسلعة ما (أي الطلب عليها) يأخذ نفس المسار التطوري في مختلف البلدان مع اجراء بعض التعديلات التي تتطلبها خصوصيات كل بلد على حدة.

هـ - *طريقة الاقتصاد القياسي* : تتمثل هذه الطريقة في ربط الطلب على السلعة المراد إنتاجها ببعض المتغيرات مثل السعر والدخل، في شكل نموذج اقتصادي رياضي يسمح حله بتقدير الطلب المذكور. ولا بد في هذه الحالة من توفر المعطيات الاحصائية الدقيقة حتى تكون النتيجة مجدية.

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن الصفة المشتركة لجميع هذه الطرق هي ((اللايقين أو عدم التأكد *L'incertitude*)) بسبب استحالة التنبؤ الدقيق بردود فعل المستهلكين، الأمر الذي قد يخلق فارقا كبيرا بين السوق النظرية والسوق الفعلية للمنتج الجديد.

ثانيا - الدراسات الفنية للمشروع : بعد الانتهاء من دراسة سوق المشروع تأتي مرحلة الدراسات الفنية له مثل دراسة مكان التوطين وتكنولوجيا الإنتاج ونوعية المنتج ومن ثم تقدير التكاليف.

ثالثا - المفاضلة بين المشاريع التنموية : تتم المفاضلة بين عدة مشاريع تنموية بواسطة بعض المعايير التي نذكر منها هنا :

- الريعية المالية أي تحقيق الربح على مستوى المشروع ذاته.
- الريعة الاقتصادية والاجتماعية أي الأثر الايجابي للمشروع على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.
- فترة إسترداد رأس المال المستثمر في المشروع، وهذا المعيار الأخير يحقق غرضين في آن واحد : غرض استرداد رأس المال بالسرعة الممكنة لكونه عنصر إنتاج نادر في البلدان النامية، وغرض الحد من المخاطرة عبر الزمن.

ويمكن تقسيم معايير المفاضلة بين المشاريع الاقتصادية إلى معايير خاصة بالقطاع الخاص ومعايير خاصة بالقطاع العام.

أما المعايير الخاصة بالقطاع الخاص، فإنها تنحصر في بعض المؤشرات المالية مثل :

- معامل السيولة = الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل.
- معامل الاستقلال المالي = مجموع الديون/ مجموع الموجودات.
- معامل الريعية المالية (أي الربحية) = الربح الصافي/ الموجودات.

أما القطاع العام، فيضيف إلى المعايير السابقة معايير أخرى لانتقاء المشاريع الاقتصادية مثل :

- *معيار الأولوية الصناعية للمشروع* : وتتحدد بدورها بالاعتماد على أربعة عناصر هي :
- حجم القيمة المضافة للمشروع.
- أثر المشروع على ميزان المدفوعات.
- درجة استخدام المشروع للمواد الأولية المحلية.
- درجة استخدام المشروع لليد العاملة الوطنية.

- معيار الرفاهية الوطنية : يقوم هذا المعيار على العناصر التالية :
- زيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك.
- تكامل المشروع مع بقية الاقتصاد الوطني.
- استخدام الموارد النادرة.

وتتم المقارنة هنا بين المشاريع باستخدام أسعار الظل (أسعار التوازن في ظل المنافسة الكاملة).

- معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية : ويقصد بالإنتاجية الحدية

الاجتماعية الزيادة السنوية الحاصلة في الدخل القومي نتيجة زيادة رأس المال الوطني بوحدة واحدة. ويحسب هذا المعيار من العلاقة التالية :

$$P.M.S = (X+E+Mi)/K + (L+Md+0)/K + r(aB_1+B_2)/K$$

حيث :

(K) : حجم رأس المال.

(X) : زيادة قيمة الإنتاج السنوية الناجمة عن المشروع.

(E) : القيمة المضافة الناجمة عن الوفورات الخارجية.

(Mi) : تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة لصالح المشروع.

(L) : تكلفة العمل.

(Md) : تكلفة لوازم الإنتاج ذات المصدر الوطني.

(0) : التكاليف الثابتة.

(r) : وحدة الدخل الوطني المعادلة لتحسن وحدة واحدة في ميزان المدفوعات والناجم بدوره عن تحسن معدل سعر الصرف الذي يساوي

(المعدل الفعلي لسعر الصرف - المعدل الاسمي لسعر الصرف)
المعدل الفعلي لسعر الصرف

(a) : معامل الخصم.

(B_1) : آثار تكاليف إنجاز المشروع على ميزان المدفوعات.

(B_2) : آثار تكاليف تشغيل المشروع على ميزان المدفوعات.

- ***معيار الحد الأدنى لكثافة رأس المال*** : وينصح به بعض الاقتصاديين البلدان النامية بسبب حاجتها الماسة إلى رأس المال.

نماذج اقتصادية تركز على دور رأس المال في التنمية.

رأينا في المحاضرات السابقة أن التكوين الرأسمالي يشكل أحد العوامل الأساسية لتنمية الطاقة الإنتاجية. ويؤدي الاستثمار الصافي الجديد إلى زيادة الرصيد الرأسمالي المتاح لتشغيل اليد العاملة، فضلا عما يؤدي إليه من إمكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة المندمجة في رأس المال التقني أي في الآلات الجديدة. وسنحاول في هذه الفقرة التعرض إلى نموذجين اقتصاديين يهتمان بتحليل العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي.

أولا - نموذج (ا. د. دومار *E. D. Domar*).

الفرضيات التي يقوم عليها نموذج (دومار) :

- وجود اقتصاد مغلق ولا دور فيه للدولة.
- الإنطلاق من مستوى للدخل الوطني يتناسب مع الاستخدام أو التشغيل الكامل.
- تتم التصحيحات في النظام الاقتصادي المعني بصورة آلية وفورية.
- المفاهيم الواردة في النموذج مثل الدخل والاستثمار والادخار تكون بالقيمة الصافية لكل منها.
- تساوي الميل المتوسط للإدخار مع الميل الحدي له.
- ثبات معامل رأس المال والميل للادخار.
- ثبات المستوى العام للأسعار.

الرموز المستخدمة في نموذج (دومار) :

(I) = الإستثمار.
(σ) = الإنتاجية الاجتماعية المتوسطة لرأس المال والتي تخص الاقتصاد الوطني ككل، لا المشاريع الجديدة وحدها. كما أنها تختلف عن المفهوم التقليدي لإنتاجية رأس المال في كونها لا تفترض ثبات العوامل الأخرى (العمل الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي).
(α) = الميل الحدي للادخار = الميل المتوسط للادخار.
(y) = الناتج القومي.

صياغة نموذج (دومار) :

لنفترض أن الاستثمار الوطني قد تزايد بمقدار سنوي (ΔI) وأن الزيادة في الدخل الوطني المقابلة للزيادة في الاستثمار هي (Δy) عندها يمكن كتابة المعادلة التالية :

$$\Delta y = \Delta I\,(1/\alpha) \qquad (1)$$

حيث $1/\alpha$ تعبر عن المضاعف الكينزي.

لنفترض كذلك أن الاقتصاد الوطني في حالة استخدام أو تشغيل كامل بحيث يصبح الدخل الوطني مساويا تماما للطاقة الإنتاجية لهذا الاقتصاد، عندها يمكن أن نكتب المعادلة التالية :

$$\Delta I(1/\alpha) = I\sigma \qquad (2)$$

حيث يمثل الطرف الأيسر من هذه المعادلة الزيادة السنوية في الدخل

الوطني. في حين يمثل طرفها الأيمن الزيادة السنوية في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني إن هذه المعادلة تسمى بالمعادلة الأساسية لنموذج (دومار).

ولحل المعادلة الأساسية، بغية تحديد معدل الاستثمار المطلوب، نضرب طرفيها بـ(α) وتقسمها على (I) فينتج لدينا :

$$\Delta I/I = \alpha\sigma \qquad (3)$$

وتعني المعادلة الأخيرة من الناحية الاقتصادية ضرورة نمو الاستثمار بمعدل يساوي حاصل ضرب الميل للادخار بإنتاجية رأس المال، وذلك للحفاظ على مستوى الاستخدام أو التشغيل الكامل الذي انطلق منه النموذج أصلا.

كما يرى (دومار) أنه ينبغي للدخل القومي أن ينمو بنفس النسبة السابقة أي أنه يرى ضرورة تحقيق المعادلة التالية :

$$\Delta y/y = \alpha\sigma \qquad (4)$$

وبالتالي يصبح لدينا :

$$\Delta y/y = \Delta I/I = \alpha\sigma \qquad (5)$$

هذا هو شرط النمو المتوازن عند (دومار)، ومنه يمكن تحديد حجم الادخار (الذي يساوي، فرضا، الاستثمار) المطلوب لتحقيق معدل نمو اقتصادي معين.

مثال عددي :

لتكن لدينا المعطيات التالية : $y = 150$ مليار أوقية (الوحدة النقدية في موريتانيا)

α = 12%.

σ = 25%.

والمطلوب هو تحديد حجم الادخار (= الاستثمار) اللازم للحفاظ على مستوى الاستخدام الكامل، ثم تحديد حجم الطاقة الإنتاجية الناجمة عن هذا الاستثمار الجديد وكذلك تحديد معدل نمو الدخل الوطني.

حل المثال العددي السابق :

- حجم الادخار (= الاستثمار) المطلوب = $0,12 \times 150 = 18$ مليار أوقية.
- حجم الطاقة الإنتاجية الناجمة عن الاستثمار الجديد = حجم الزيادة المطلقة في الناتج الوطني = $0,25 \times 18 = 4,5$ مليار أوقية.
- معدل نمو الدخل الوطني : $(100 \times 4,5)/150 = 3\%$.

تدقيق الحل السابق :

$$\Delta y/y = \alpha\sigma = 0,25 \times 0,12 = 0,03 = 3\%$$

وخلاصة القول أن المعادلة :

$$\alpha\sigma = \Delta I/I = \Delta y/y$$

تعني أنه بافتراض ثبات الميل للادخار (α) وثبات إنتاجية رأس المال (= مقلوب معامل رأس المال) (σ) فإنه يصبح من الضروري أن ينمو كل من الاستثمار والناتج القومي بمعدل ثابت هو ($\alpha\sigma$) حتى يتمكن الاقتصاد القومي من الحفاظ على الاستخدام الكامل.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحالة التي ينمو فيها الاستثمار بمعدل يفوق المقدار ($\alpha\sigma$) ستؤدي إلى زيادة الطلب بسرعة أكبر من الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما سيؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية. وعلى العكس من ذلك فإن زيادة الاستثمار بمعدل أدنى من المقدار ($\alpha\sigma$) ستؤدي إلى البطالة وهذه النتائج قريبة جدا من تلك التي توصل إليها (هارود) في نموذجه.

ثانيا - نموذج (ر. ف. هارود *R. F. HARROD*).

يشبه نموذج (هارود) - كما ذكرنا قبل قليل - إلى حد كبير نموذج (دومار) أما الفرق الأساسي بينهما، فيتمثل في إهتمام (هارود) بتحديد نظرية الاستثمار التي يتضمنها هذا النوع من النماذج الاقتصادية. و في محاولته استكشاف إمكانية تحقيق النمو المستمر.

يعتمد نموذج (هارود) على التفرقة بين ثلاثة مفاهيم لمعدل نمو الدخل هي :

- المعدل الفعلي للنمو *Taux réel de croissance*.
- المعدل المرغوب فيه للنمو *Taux désiré de croissance*.
- المعدل الطبيعي للنمو *Taux naturel de croissance*.

ومن ناحية أخرى يستخدم (هارود) المعادلة التالية :

حيث :

$$GC = S \qquad (1)$$

(G) = معدل نمو الدخل ($\Delta y/y$).

(C) = نسبة الاستثمار إلى التغير في الدخل.

(S) = معدل الادخار (S/y).

ويعني ذلك أن المعادلة السابقة يمكن كتابتها على النحو التالي :

$$\Delta y/y . I/\Delta y = S/y \qquad (2)$$

ويستنتج من هذه العلاقة تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار ($I =$

(S) وإذا كانت الكميات الخاصة بالاستثمار والادخار هنا تشير إلى الإستثمار والادخار المخططين فإن $(\Delta y/y)$ في هذه الحالة تعبر عن المعدل المرغوب فيه للنمو الاقتصادي، الذي يرمز له بـ(GW) للتمييز بينه وبين المعدل الفعلي للنمو (G) وإذا استمر النمو عند هذا المعدل المرغوب فيه، فإن الادخار سيتعادل باستمرار مع الاستثمار المخطط، و الذي يفترض (هارود) ان كميته تتحدد على النحو التالي :

$$I = Cr.\ \Delta y \qquad (3)$$

حيث :

(Cr) = المعامل الحدي لرأس المال.

ويفترض هارود أن هذا المعامل سيبقى ثابتا، إذا لم يتجه معدل الربح للتغير وإذا أتصف التقدم التقني بالحياد، بمعنى أن التقدم التقني لا يؤثر على النسبة بين رأس المال والإنتاج خلال الزمن.

ولو حصل التعادل بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، منذ البداية فمن الممكن أن يستمر هذا الوضع فيما لو أتجه الإنتاج نحو الزيادة. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$Cr\Delta y = Sy \qquad (4)$$

وبقسمة طرفي هذه المعدلة على (y) وبالتعويض عن (Δy/y) بمعدل النمو المرغوب فيه (GW) يصبح بإمكاننا كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي :

$$GWCr = S \qquad (5)$$

وإذا استمر النظام الاقتصادي في النمو بهذا المعدل فإنه يسلك في هذه الحالة مسارا توازنيا. أما ما يهمنا نحن من هذه المعادلة فهو انه إذا علم معدل النمو الاقتصادي ومعامل رأس المال فإنه يصبح بالإمكان تقدير النسبة اللازم ادخارها من الدخل القومي وبالتالي استثمارها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ان الحالة التي يكون فيها معدل النمو المرغوب فيه (GW) الوارد في المعادلة الأخيرة غير مستقر عبر الزمن، فإن الانحراف في الإتجاه الصاعد سيؤدي إلى تزايد المعدل الفعلي للنمو (G) عن المعدل المرغوب فيه للنمو (GW) ولكن هناك حدود قصوى لهذا الانحراف،

تتمثل في المعدل الطبيعي للنمو *(Gm)* والذي يعرفه (هارود) بأنه معدل النمو الذي تسمح به الزيادة في السكان والتقدم التكنولوجي. وبالتالي فإن النمو المستقر عند مستوى الاستخدام الكامل يتطلب تحقيق التعادل بين *(GW)* و*(GM)*. وعندما يتحقق هذا التعادل، يصبح بإمكان النظام الاقتصادي المعني أن يجمع بين النمو المستقر والاستخدام الكامل. ولكن المشكلة التي يواجهها أي نظام اقتصادي حر، هي أن هذا التعادل لن يحدث إلا بالصدفة، نظرا لأن المتغيرات التي تحدد قيمة كل منهما تتحدد بطريقة مستقلة عن بعضها البعض الآخر وعن معدل النمو الفعلي.

الانتقادات الموجهة إلى نموذجي (هارود ودومار) :

- عدم صحة فرضية تساوي الادخار مع الاستثمار، وقد بينا ذلك في محاضرات سابقة بالنسبة للبلدان النامية. فقلنا أن معظم المدخرات في هذه البلدان يذهب إلى تمويل نشاطات لا تساهم في النمو الاقتصادي.

- التبسيط الشديد فيما يتعلق بفرضية ثبات معامل رأس المال، لأن هذه المعامل يتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل مثل طريقة تقدير الناتج القومي ورأس المال، واختلاف البنى الإقتصادية بين بلد وآخر، وداخل البلد الواحد من فترة زمنية لأخرى ودرجة توفر العوامل الأخرى التي تمزج مع رأس المال ودرجة قابلية أو إمكانية الاحلال بين عوامل الإنتاج الخ...

إن كل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على تقدير معامل رأس المال وبالتالي على تقدير حجم رأس المال اللازم لتمويل التنمية.

«إن حجم رأس المال المطلوب (العملية التنمية) وطرق استخدامه لا يمكن أن تكون هي نفسها في جميع الاقتصادات النامية». ونستطيع القول بصورة عامة ان حجم رأس المال المطلوب لتمويل التنمية، يميل إلى الارتفاع عندما يتم تفضيل الاستثمار في القاعدة الهيكلية والصناعات الثقيلة على الاستثمار في الزراعة والصناعة الخفيفة. في حين سيميل الانخفاض في الحالات المعاكسة. و في الحالات التي يمكن فيها زيادة الإنتاج دون استخدام المزيد من رأس المال. كما أن حاجة التنمية من رأس المال تتناسب عكسا مع ما تستطيع عوامل الإنتاج الأخرى أن تقدمه لها بما في ذلك عامل التقدم التقني.

5 - 3. دور التقدم التقني في التنمية الاقتصادية.

في بداية العشرينات من هذا القرن قام الاقتصاديان الآمريكيان شارل كوب *CH. Cobb* وبول دوغلاس *Paul Douglas* بمحاولة معرفة مصادر نمو الاقتصاد الآمريكي خلال الفترة *(1899 - 1922)*. فتبين لهما أن هذه المصادر، تتمثل في زيادة السكان والمخزون من السلع الرأسمالية[1]، غير أن دراسات لاحقة، قد أثبتت أن التنمية بصورة عامة ونمو الناتج الوطني بصورة خاصة، يعودان إلى عوامل أخرى بالاضافة إلى رأس المال والعمل. وقد جمعت هذه العوامل منذ ذلك الوقت تحت اسم «التقدم التقني *Progrés technique*» فما هو التقدم التقني؟.

يعني التقدم التقني بمفهومه الضيق تطور العلوم الأساسية وتطبيقاتها في مجال الإنتاج، كما يعني بمفهومه الواسع كل ما من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية ويزيد في التاتج لأي مجتمع كان. فبهذا المعنى الأخير، يعرفه ليونيل ستولرو *L. Stoleru*[2] حين يقول «التقدم التقني هو كل الاثار التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي مع ثبات عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال والعمل) من الناحية الكمية». ويعني التقدم التقني حسب هذا التعريف مجموعة التحسينات التي تطرأ على عوامل الإنتاج المادية وعلى بنية الاقتصاد الوطني ككل (تركز المنشآت في وحدات اقتصادية أكثر فعالية، وتحسين معدلات التبادل التجاري الخارجي بفضل الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي). ويقيّم لنا ستولرو أهمية تعريفه للتقدم التقني بالقول إن الخاصة الأساسية لهذا التعريف تتجلى في كونه «يظهر أن الاقتصادي سيبحث عن تحليل هذه الظاهرة لا من خلال أسبابها الكثيرة العدد والتي لا يعرف عنها إلا القليل بل (يبحث عنها) من خلال أثارها الإجمالية على النمو»[3]. وتعرف هذه الاثار عادة تحت إسم «العامل المتبقي *Le Facteur résiduel*» أي «ما يتبقى من الناتج بعد طرح مساهمة رأس المال والعمل فيه»[4] كما يبدو من احصائيات الناتج الوطني في بعض الدول الصناعية أن هذا «العامل المتبقي» قد يصل إلى أكثر من 50%[5] من هذا الناتج.

---

(1) - Philippe Aydalot, Op. Cit. P. 16.

(2) - Lionel Stoleru, Op. Cit. P. 367.

(3) - Lionel Stoleru, Op. Cit. P. 367.

(4) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 105.

(5) - Fredric Poulon, Op. Cit. P. 58.

ويبقى التقدم التقني بمفهومه الضيق (تطور المعارف والتكنولوجيا) أساس كل تقدم اقتصادي واجتماعي في المدى البعيد[1]. إذ لولا الاختراعات العلمية والتكنولوجية لما وصلت البشرية جمعاء إلى ماهي عليه الآن من تطور. وإذا أنتقلنا إلى المستوى الاقتصادي، نجد أنه بدون أستخدام الآلات، كان النمو الاقتصادي سيبقي مرهونا بمعدل تزايد السكان العاملين أو/ وباطالة أوقات عملهم كما كان عليه الحال عشية الثورة الصناعية الأولى *(1880-1780)* كما يسمح التقدم التقني بمفهومه الضيق، بتغيير بنية الإنتاج كالإنتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي وما يرافق ذلك من تطوز الإنتاجية الاجتماعية، ويسمح كذلك بخلق سلع جديدة وبالتالي اشباع حاجات جديدة. فيتطور بذلك الاقتصاد والمجتمع.

وغالبا ما يتم في هذا المجال (مجال أثر التقدم التقني على التنمية الاقتصادية) التمييز بين نوعين من التقدم التقني بمعناه الضيق هما : «الإختراع *Invention*» و«الابتكار *L'innovation*». ويقوم هذا التميز عادة على أساس الدور الذي يقوم به كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية حيث يرى البعض أن المعرفة العلمية (أي الاختراع) تشكل شرطا ضروريا لكل تنمية اقتصادية واجتماعية ولكنه غير كاف. والدليل على ذلك هو أن البلدان النامية تستطيع اليوم أن تأخذ ما تشاء وبحرية من مخزون المعارف النظرية المتراكمة عبر العصور. ومع ذلك تظل استفادتها منها في المجال التطبيقي محددة جدا. ويعني ذلك أن الاختراعات العلمية تخلق الامكانات التقنية لتطور الاقتصاد والمجتمع ولكن تحول هذه الامكانيات إلى واقع يتطلب اتخاذ القرار والاستعداد للمخاطرة. وهنا يأتي دور الابتكار.

ويأخذ الابتكار الأشكال التالية :

1 - إنتاج سلع جديدة لم يتعود عليها المستهلك بعد.
2 - اسخدام وسيلة جديدة في الإنتاج لم تستخدم من قبل.
3 - فتح اسواق جديدة لتصريف المنتجات.

---

(1) - مطانيوس حبيب، المرجع نفسه، ص، 106.

4 - تسخير العلم في إكتشاف موارد جديدة للمادة الأولية اللازمة للصناعة.

5 - خلق تنظيمات إدارية جديدة من شأنها التنظيم المحكم للعملية الإنتاجية.

أما دافع المبتكر أو المستحدث إلى ذلك، فهو تحقيق الأرباح «إذ بدون التنمية الاقتصادية تنتفي الأرباح، وبدون الأرباح تنتفي التنمية الاقتصادية». ويستنتج من ذلك أن المحرك الأساسي لعملية التنمية هو (الابتكار) وليس (الاختراع). إذ «يمكن للمخترعات من حيث هي مخترعات أن لا تولد إبتكارا أو أن لا تكون لها نتائج اقتصادية. إن الابتكار في ذاته هو العامل الداخلي المنشأ المستقبل الذي يسمح للحياة الاقتصادية باجتياز دارات متكررة»[1]. ولكن يرى الاقتصادي الفرنسي بيير مايبه *Pierre Maillet*[2]. أنه لا ينبغي الذهاب بعيدا في مسألة التمييز بين الاختراع والابتكار لأن العلاقة بينهما وطيدة. فمن ناحية، يقود البحث عن تقنيات جديدة، أكثر فأكثر إلى الحاجة إلى الاكتشافات العلمية. ومن ناحية، قد تأتي الاكتشافات العلمية المحضة كنتيجة للبحوث التطبيقية. وكمثال على ذلك، يذكر هذا الكاتب أن العالم الفرنسي باستور *Pasteur* قد توصل إلى اكتشافاته العلمية عبر أبحاثه التطبيقية المتعلقة بالتخمر *Fermentation* والتي كانت تستهدف تحسين إنتاج الجعة *La bière* في مصانع مدينة ليل *Lilles* الفرنسية ويتفق هذا الموقف من العلاقة بين الاختراع والابتكار، مع موقف الأستاذ مطانيوس حبيب منها حين يقول «يبقى لمستوى المعارف العلمية أهمية خاصة لأن المنجزات العلمية تستخدم لتطوير التقنيات من جهة وتكنولوجيتها (أسلوب استخدامها) من جهة ثانية»[3].

---

(1) - آرنولد هيرتجه، الاقتصاد والتقدم التقني، ترجمة انطوان حمصي (دمشق، وزارة الثقافية، 1985)، ص. 147.

(2) - Pierre Maillet, Op. Cit. P. 51-52.

(3) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 106.

هناك مواضيع أخرى تتعلق بالتقدم التقني، يدور حولها الجدل بين الاقتصاديين أهمها :

- مسألة اندماج *Incorporation* التقدم التقني واستقلاليته *Son autonomie* أي الجدل حول منشأه.
- مسائل أخرى سنتعرض لها في مكانها.

حتى أوائل الخمسينات كان الاقتصاديون ينظرون إلى التقدم التقني كعامل انتاج «هابط من السماء»(1) بمعنى ان الانتاج يمكن أن يستمر في النمو مع الابقاء على حجم المدخلات من العمل ورأس المال ثابتا. وهذا شيء يستحيل في المدى البعيد، خاصة بعد أن تكون الاستفادة الكاملة من الطاقات الانتاجية القائمة فعلا قد تحققت. وهذا ما دفع بالاقتصاديين إلى البحث عن حقيقة مايسمى محاسبيا بالعامل المتبقي *Le facteur résiduel* المرادف لمفهوم التقدم التقني. فوجدوا أنه يتكون أساسا من ثلاث مركبات هي(2):

1 - التقدم التقني المندمج أو المتجسد *Incorporé* في رأس المال.
2 - التقدم التقني المندمج أو المتجسد في العمل.
3 - التقدم التقني المتمثل في تحسين تنظيم الإنتاج.

ويعني الاندماج هنا، وجود «دعامة مادية *Support matériel* يستند عليها التقدم التقني حتى تظهر أثاره المتمثلة في زيادة الإنتاج وبالتالي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

فالتقدم التقني المندمج في العمل، يعني تحسين نوعية اليد العاملة بفضل التربية والتعليم والتأهيل المهني، وما ينتج عن ذلك من تحسين في نوعية الانسان ونوعية عمله، فتزداد انتاجيته، ويزداد بالتالي الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية (المنشأة أو الاقتصاد الوطني). وقد عالجنا هذه المسألة خلال معالجتنا لمفهوم تكوين رأس المال البشري. ولن نعود إليها هنا خشية التكرار.

---

(1) - Philippe Aydalot, Op. Cit. P. 39.

(2) - Ibid, P. 21.

أما التقدم التقني المندمج في رأس المال، فيعني الاستثمار الجديد الذي يسمح باستخدام تقنيات جديدة. فكل تقنية جديدة تستلزم آلات جديدة وبالتالي استثمارا جديدا ويعني ذلك أنه إذا تم اختراع ما، ولم يكن رأس المال متوفرا لوضعه موضع التطبيق في مجال الإنتاج، فإن هذا الاختراع لن يكون له أي أثر على التنمية الاقتصادية، فأثر التقدم التقني إذا على عملية التنمية يمر عبر قناة رأس المال أو إن شئتم يكون محمولا على رأس المال وبالتالي يكون مرهونا بالتطور الكمي لهذا الأخير.

في حين أن التقدم التقني «المستقل *Autonome*» عن التطور الكمي لعوامل الانتاج الأخري، يتمثل في امكانية زيادة الإنتاج دون اللجوء إلى القيام باستثمارات رأسمالية جديدة. وهذا النوع من التقدم التقني يرجعه بعض الاقتصاديين إلى الاستخدام الأمثل للطاقة الإنتاجية الموجودة وإلى تحسين الإدارة التجارية وتحسين شبكة توزيع المنتجات والعمل الجماعي. في حين يرجعه البعض الآخر منهم إلى مـا يسمي بعامل «التعلم بالممارسة *The learning by Doing*».

إن هذا المفهوم الأخير للتقدم التقني قد أدخله في التحليل الاقتصادي ك. آرو *Karl Arrow*[1] عام 1962. ومفاده أنه يمكن أن يتزايد الإنتاج حتى مع بقاء العوامل المؤثرة فيه ثابتة، كالاستثمار المادي والبشري والتقنيات المستخدمة في الإنتاج. فكيف تتم، إذاً، زيادة الإنتاج؟ يبدو من نظرية «آرو *Arrow*» في هذا الصدد أن الزمن وحده (أي مرور الوقت على عملية الإنتاج) هو وحده المسؤول عن تلك الزيادة الحاصلة في الإنتاج. ويدعم (آرو) وجهة نظره هذه بمثال مأخوذ من تطور صناعة الطيران الامريكية : حيث أتضح من دراسة لهذه الصناعة أن عدد ساعات العمل الضرورية لإنتاج الطائرة الواحدة كان يتناقص بانتظام مع تزايد عدد الطائرات المنتجة. وقد فسر ذلك بتوفير الوقت الناتج عن اكتساب العمال للمهارة من خلال الممارسة وليس عبر التكوين المهني. ويستنتج من ذلك أن التقدم التقني «داخلي المنشأ *Endogène*» وليس «هابطا من السماء» كما كان يعتقد. فكلما أنتج المجتمع أكثر كلما اكتشف أكثر وأصبح من جديد أكثر قدرة على الإنتاج. ولا شك لدينا في أن غياب هذا التفاعل بين المعرفة العلمية والتكنولوجية وبين الممارسة العملية في البلدان النامية يفسر إلى حد كبير انحصار التنمية في هذه البلدان رغم الجهود الكبيرة

---

(1) - Karl Arrow, "The Economic implication of learning by doing in Revue Economic Stud. Vol. 29 n° 86 (1962) P. 155 cité par Ph. Aydalot, Op. Cit. P. 21.

التي بذلتها حتى الآن في مجال التعليم والإنتاج كل على حدة. وهذا يقودنا إلى التساؤل عن حقيقة مساهمة التقدم العلمي والتقني الذي تعرفه الانسانية حاليا في تنمية هذه البلدان.

وفي الحقيقة أن دور عامل التقدم التقني في النمو الاقتصادي لم يعد بحاجة إلى برهان، بعد أن تأكد من الأبحاث التطبيقية الجادة انه يساهم بأكثر من 50% في معدلات النمو السنوية التي تحققها الدول الصناعية. ولكن ينبغي القول بصورة عامة أن هذا الدور لا زال محدودا في البلدان النامية وذلك لعدة أسباب نذكر منها على المستوى المحلي : نقص استخدام الطاقة الإنتاجية القائمة فعلا، وسوء الإدارة، وهدر الوقت، هذا بالإضافة إلى السبب الأساسي الموضح أعلاه (انفصام العلاقة بين المعرفة والممارسة). كما نذكر منها على المستوى الدولي : احتكار البلدان المتقدمة للتكنولوجيا، وعجز البلدان النامية مجتمعة عن خلق تكنولوجيا خاصة بها، سواء كان ذلك في المجالات التي يتم فيها الإحتكار التكنولوجي، أو في المجالات التي تختلف فيها ظروف هذه البلدان عن ظروف البلدان المتطورة. فالتقنية المستخدمة لرأس المال مثلا قد لا تكون مناسبة لبلدان تعاني من البطالة الظاهرة والمقنعة. يضاف إلى ذلك أن الثورة العلمية - التقنية الحالية، على الرغم من الامكانات الواسعة التي توفرها لتنمية البلدان النامية، فإنها قد ألحقت بهذه البلدان بعض الأضرار المتمثلة في الاختراعات والابتكارات المدخرة للمواد الأولية التي يعتمد معظم البلدان النامية على تصديرها إلى الدول الصناعية لتمويل تنميته الاقتصادية والاجتماعية. كما ضاعف من خطورة ذلك منافسة المواد الأولية التركيبية لصادرات هذه البلدان في السوق العالمية. وخلاصة القول أن دور عامل التقدم التقني لازال محدودا فيما يتعلق بتنمية البلدان النامية لأن هذه الدول لم تستخدمه بعد بصورة مثلى للأسباب المذكورة أعلاه.

5-4. مراتبية Hiérarchie عوامل الإنتاج.

إذا كان لكل من العوامل السابقة الذكر (العمل - رأس المال - التقدم التقني) دوره في عملية التنمية الاقتصادية، فهل يعني ذلك أن لتلك العوامل نفس الوزن النسبي في التأثير على هذه العملية؟ للإجابة على هذا التساؤل، نشير أولا وقبل كل شيء إلى ان مساهمة هذه العوامل في التنمية الاقتصادية تتجسد في مساهمتها في نمو الناتج الوطني. كما

نشير ثانيا إلى أن الأرقام المفصلة المتعلقة بهذا الموضوع نادرة وما هو متوفر منها مأخوذ أساسا من احصاءات الإنتاج القومي في الدول الصناعية وفي المراحل المتقدمة من تطورها. لذا لا يجوز الاعتماد عليها في رسم سياسة اقتصادية سليمة في البلدان التي لازالت في المراحل الأولى من تطورها الاقتصادى. ومع ذلك نرى أنه قد يكون من المناسب اختتام هذا البحث المتعلق بعوامل التنمية باستعراض نتائج بعض الأبحاث الميدانية التي حاولت أن تحدد بالأرقام مساهمة كل عامل من هذه العوامل في النمو الاقتصادي. وقد اخترنا كمثال نموذجي لهذه الأبحاث، الدراسة التي قام بها الاقتصادي الامريكي ادوارد دينيسون *Edward Denison*[1] لعوامل النمو الاقتصادى في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة *(1909-1957)* فوجد

---

(1) - Edward Denison, "The source of Economic Growth in The United States : Comitee For Economic Development (1962), cité par Pierre Maillet Op. Cit. P. 82.

أن مساهمة عامل الأرض في النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة كانت صفرا، في حين كانت مساهمة عامل رأس المال في هذا النمو في حدود 19%. ومساهمة رأس المال البشري (قوة اعمل المحسنة بفضل التعلم) في حدود 57% وما تبقى من متوسط معدل النمو المشار إليه يرجع إلى رفع الانتاجية الاجتماعية بفضل اقتصاد الحجم وتقدم المعارف 24%.

ولا شك أن هذه الأرقام تقريبية، لأن النمو الاقتصادي يأتي في الواقع كمحصلة نهائية لتفاعل عوامل الإنتاج فيما بينها خلال عملية الإنتاج. وعندما يقوم الباحث بتثبيت جميع العوامل عدا العامل الذي يريد دراسته، يكون بذلك قد أسقط من الحساب مسألة التفاعل تلك. يضاف إلى ذلك مسألة دقة المعطيات الاحصائية المستخدمة في الدراسة، ومدى واقعية الفرضيات التي تم على أساسها بناء النموذج المستعمل في عملية التقدير. ناهيك عن أن عملية التنمية ذاتها هي عملية معقدة، تلعب فيها عوامل أخرى غير مادية دورا لايستهان به وإن استحال تكميمه *Sa quantification* ونذكر من هذه العوامل غير المادية : روح الانضباط والمثابرة على العمل والسعي الدائم لتحسينه، والرغبة في الإنجاز وروح التضحية والإقدام، وغيرها من العوامل الاجتماعية - الثقافية التي يستحيل بدونها تحقيق أي تقدم اقتصادي واجتماعي في أي مجتمع مهما توفر له من العوامل المادية للتنمية. يبقي إذا عامل التنمية الأساسي هو الانسان ذاته وأما العوامل الأخرى فهي مساعدة له لا أكثر ولا أقل.

البحث السادس : آلية التنمية الاقتصادية.

أولا : القاعدة الهيكلية *l' infrastructure* والتنمية الاقتصادية

نعني بالقاعدة الهيكلية جميع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تستطيع النشاطات المنتجة مباشرة أن تعمل بدونها. وبهذا المعنى، يمكن أن تقسم القاعدة الهيكلية إلى قاعدة هيكلية اجتماعية (السكن، التعليم، الخدمات الطبية إلخ..) وقاعدة هيكلية اقتصادية (الطاقة - النقل والمواصلات، مشاريع الري والصرف إلخ...).

وتتصف مشاريع القاعدة الهيكلية ببعض الخصائص نذكر منها :

1 - ان الخدمات التي تقدمها لا يمكن استيرادها من الخارج.

2 - ان هذه المشاريع ليست منتجة مباشرة، ولكن الخدمات التي تقدمها لا يمكن أن يتم الإنتاج المباشر بدونها.

3 - تمتاز بكثافة رأس المال وعدم قابلية بعضها للتجزئة.

4 - تشرف عليها غالبا الدولة أو تراقب القطاع المشرف عليها.

وتؤكد دراسة تجربة الدول الرأسمالية المتطورة أن هذه الدول قد بدأت تنميتها (ثورتها الصناعية) بإقامة مشاريع القاعدة الهيكلية وخاصة السكك الحديدية. ويبدو أن نفس الظاهرة قد تكررت مع البلدان النامية. ويرجع ذلك إلى كون هذه المجموعة الأخيرة من البلدان، كانت تفتقر عشية استقلالها عن المستعمر إلى الحد الأدنى من هذه المشاريع الخدمية الذي لابد منه للانطلاق في عملية التنمية. إذ لا يخفى على أحد أن عدم انتشار المدارس الإبتدائية يحول دون العمل على محو الأمية. وأن تدني الخدمات الصحية والطبية، يجعل السكان عرضة لمختلف أنواع الأمراض. كما لا يشك أي انسان في أن إنتاجية الأمي والمريض هي بطبيعة الحال إنتاجية متدنية. وقد وقفنا مطولا عند أهمية القاعدة الهيكلية الإجتماعية للتنمية خلال معالجتنا لدور «رأس المال البشري» في هذه العملية. كما يحد تخلف التنقل والمواصلات من حرية الحركة الداخلية لعوامل الإنتاج والمنتجات النهائية. مما ينعكس سلبا على ربعية المشاريع المنتجة. ولعل ذلك هو الذي جعل أحد الاقتصاديين يقول : «ان أحسن ما يمكن أن يمتلكه أي بلد على المستوى الاقتصادي هو شبكة مواصلات واسعة، بأسعار رخيصة»[1] ويضيف اقتصادي آخر[2] مؤكدا هذا الرأي، إنه قد أصبح من المسلم به أن التوسع في توزيع الكهرباء ووسائل النقل يشكل شرطا أساسيا مسبقا للتنمية الاقتصادية. كما يتذكر البعض قول لينين *Lenine* : «الشيوعية هي كهربة البلاد» وهو يعبر بذلك عن مدى أهمية القاعدة الهيكلية الاقتصادية وخاصة الطاقة الكهربائية لبناء القاعدة المادية - التكنيكية للاقتصاد الوطني.

ومع أن الأمثلة السابقة تؤكد لنا عدم وجود خلاف يذكر بين الاقتصاديين حول أهمية القاعدة الهيكلية للتنمية الاقتصادية فإن هؤلاء الاقتصاديين لا يتفقون على قاعدة ثابتة لتحديد النسبة المثلى بين الاستثمارات في مجال القاعدة الهيكلية والاستثمارات المنتجة مباشرة.

---

(1) - Arthur Lewis, Op. Cit. P. 77.

(2) - Albert Hirschman, Op. Cit. P. 102.

كما لا يقدمون لنا قاعدة ثابتة لتحديد أسعار الخدمات التي تقدمها المشروعات العامة لبقية الاقتصاد الوطني.

فبالنسبة للنقطة الأولى يوجد رأيان : الرأي الأول يقول بإعطاء الأولوية في الاستثمار لبناء القاعدة الهيكلية. لأن «النظام الجغرافي لا يصبح اقتصاديا، إلا عندما تصبح السلع والناس والإعلام قادرة على التحرك فيه بتكاليف معتدلة، وهذا الأمر يستلزم وجود خطوط حديدية وشبكة طرق رئيسية وثانوية ومراكب نهرية، ومواصلات بريدية، ومواصلات سلكية ولاسلكية. كما أن تطور إنتاج الطاقة الكهربائية ضروري في نمط عيش حديث في التجمعات وفي صناعة تزداد احتياجاتها يوما بعد يوم.. »، ولا شك أن التخلص من الاقتصاد الطبيعي وتوسيع السوق الداخلية، يتطلب من بين أشياء أخرى توسيع وتطوير شبكة النقل الداخلي للاسباب التي ذكرناها سابقا (حرية الحركة الداخلية لوسائل الإنتاج والمنتجات) ويشدد خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين على مسألة إعطاء الأولوية في الاستثمارات لمشاريع القاعدة الهيكلية. فهم يقومون عادة باسداء «النصائح» للبلدان النامية، وخاصة تلك التي لاتزال في المراحل الأولى من التنمية، بأن تركز جهودها «أولا من أجل (أو على) إنشاء هيكل سفلي سفلي إنتاجي، وبعد ذلك فقط تبدأ) ببناء مشروعات صناعية»[1] لأن ايجاد قاعدة هيكلية متطورة سيشجع - في رأي هؤلاء الخبراء - القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) على الاستثمارات في المجالات المنتجة مباشرة. وهذا التصور، قريب إلى حد ما، مما يسميه البرت هيرشمان *A. Hirschman*[2] بـ«التنمية عبر الطاقة الفائضة للقاعدة الهيكلية *Developpement par excés de capacité d'I. E. S*».

ونقيض ذلك هو «التنمية عبر عجز القاعدة الهيكلية *Developpemnt par insuffisance d'IES*[3] وفي هذه الحالة الأخيرة، تعطي الأولوية في الاستثمار لإقامة مشاريع الإنتاج المباشر. التي ستضغط بطلبها المتزايد على خدمات القاعدة الهيكلية الاقتصادية، على القائمين على عملية التنمية للقيام بالاستثمارات في النشاطات الخدمية.

---

(1) - مجموعة من الاقتصاديين السوفيت، المرجع السابق ذكره، ص. 474-475.

(2) - Albert Hirscman, Op. Cit. P. 106.

(3) - Idem.

ويبدو أن الدول الرأسمالية المتطورة، قد تبنت في بداية نموها الاقتصادي (أي بداية ما يسمي بالثورة الصناعية الأولى) استراتيجية أو مبدأ «التنمية عبر الطاقة الفائضة للقاعدة الهيكلية»،ويعتبر التركيز على إقامة السكك الحديدية خلال تلك الفترة (منتصف القرن التاسع عشر) شاهداً - كما ذكرنا سابقا - على ذلك. ثم بعد استكمال بناء القاعدة الهيكلية الاقتصادية، انتقل إهتمام هذه الدول إلى إقامة التجهيزات الصناعية. وفي المرحلة الثالثة وبصورة متأخرة جدا، عن المرحلتين السابقتين، بدأت هذه الدول (الدول الرأسمالية المتطورة) تولي بعض الإهتمام للقاعدة الهيكلية الاجتماعية (السكن - المستشفيات - المدارس والجامعات إلخ..) بعد أن أهملتها لفترة طويلة (نقصد بالإهمال هنا عدم تعميم هذه الخدمات الاجتماعية على كافة طبقات المجتمع) ولا أدل على ذلك من غزارة المؤلفات التي تصف بؤس الطبقة العاملة الذي رافق تلك الثورة الصناعية.

وكانت تجربة الدول الإشتراكية وخاصة الإتحاد السوفيتي مناقضة تماما لتجربة الدول الرأسمالية في مجال القاعدة الهيكلية. إذ أعطت مجموعة الدول الأولى الأولية لإقامة المشاريع المنتجة مباشرة، ثم قامت بعد ذلك بالبناء التدريجي للقاعدة الهيكلية حسب حاجات الجهاز الإنتاجي[1]. وذلك باستثناء مشاريع الطاقة التي اعطيت لها الأولوية منذ البداية[2].

وفي الحقيقة أن هناك حدا أدنى من الخدمات الإنتاجية يستحيل بدونه سير عملية الإنتاج المباشر في ظروف اقتصادية. وفي نفس الوقت قد يشكل الافراط في الاستثمار في مشاريع القاعدة الهيكلية تجميداً للموارد النادرة في تجهيزات قد تتعرض للتلف حتى قبل استعمالها. بالإضافة إلى ما قد يؤدي إليه هذا النوع من الاستثمارات من ضغوط تضخمية. لأنه يوزع دخولا نقدية قد لاتجد مقابلها من السلع الاستهلاكية إذا لم تتم تنمية الجهاز الإنتاجي بصورة موازية، الأمر الذي ينعكس سلبا على عملية التنمية بمجملها. وفي هذه الصدد يقول الأستاذ مطانيوس حبيب[3] «إن الغاية الأساسية من قطاع الخدمات هي تأمين تطور أنشطة الإنتاج

(1) - Albert Hirschman, Op. Cit. P. 112.

(2) - لويدج رينولدز، المرجع السابق ذكره، ص. 248.

(3) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 103.

المادي بدون عراقيل... (وبالتالي) فإن زيادة الاستثمارات في هذا القطاع قد تشكل اقتطاعا من الاستثمارات في مجال الإنتاج المادي، وبالتالي (تؤدي) إلى قصور في النمو».

ولكن هناك مسألة أخرى، وهي أننا غالبا ما نجد لدى معظم الدول النامية طاقات خدمية غير مستغلة بالكامل، في نفس الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من نقص الخدمات الإنتاجية في مجالات أخرى، وقد يرجع ذلك في جزء منه إلى عدم قابلية هذا النوع من الاستثمارات للتجزئة. فالجسر مثلا هو نفسه سواء أقيم لتعبر عليه سيارة واحدة أو ألف سيارة في اليوم. ولكن الجزء الأكبر يعود في رأينا إلى سوء التخطيط في هذه البلدان وتخلف بنيتها الاقتصادية. فخدمات النقل مثلا في اقتصاد يسيطر عليه النشاط الزراعي، تتسم بالموسمية. حيث يتم الضغط الشديد على هذه الخدمات خلال فترات قصيرة نسبيا من السنة. بينما تظل دون استخدام خلال بقية السنة.

هناك خلاف آخر بين الاقتصاديين يدور حول مسألة تسعير خدمات القاعدة الهيكلية. فمن المعروف أن الدولة هي التي تشرف عادة على إدارة مشاريع القاعدة الهيكلية الحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني مثل الطاقة والمواصلات إلخ... وهي التي تجدد بالتالي أسعار الخدمات التي تقدمها هذه المشاريع لنشاطات الإنتاج المباشر (الصناعة والزراعة) وغالبا ما تكون هذه الاسعار دون تكلفة الإنتاج. وتتحمل الدولة الخسارة الناجمة عن ذلك. فتقدم لهذه المشروعات إعانات مالية سنوية من المزانية العامة، وذلك لكي تستطيع الاستمرار في العمل. ويعترض بعض الاقتصاديين[1] على هذه الطريقة في تسعير الخدمات العامة (التخفيض المصطنع لأسعارها) لأن ذلك من شأنه أن يسهل من ناحية الإسراف في استهلاك هذه الخدمات، كما أن من شأنه من ناحية أخرى أن يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تأمين التمويل الذاتي الضروري لتوسيع هذه الخدمات، والذي يصبح ملحا مع نمو الجهاز الإنتاجي. يضاف إلى ذلك أن تدني أسعار الخدمات العامة قد لا يحقق - في رأينا - النتيجة المتوخاة منه وهي تشجيع القطاع الخاص على القيام بالاستثمار في المجالات الإنتاجية. لأن هناك عوامل أخرى مالية واقتصادية وسياسية

(1) - Albert Hirschman, Op. Cit. P. 115.

تتحكم في سلوك هذا القطاع. فإذا لم تكن جميع هذه العوامل مؤاتية، فإن مجرد تخفيض أسعار الخدمات العامة لن يحرض الاستثمار الخاص وعلى العكس من ذلك. عندما، تتوفر لهذا الاستثمار بقية الشروط التي تضمن له تحقيق أرباح عالية وبصورة دائمة، فإنه سيقوم بنفسه بإقامة قاعدته الهيكلية الخاصة به، ناهيك عن عدم اكتراثه لرفع الدولة لأسعار الخدمات التي يقدمها طالما أنه سيعكسها على المستهلك. إن ما يهم أكثر الاستثمار الخاص هو القاعدة الهيكلية المؤسسية *Infrastructure institutionnelle* أي مجموعة القوانين الناظمة لحق الملكية الفردية، وتنفيذ العقود، وحرية العمل غير المقيدة إلخ... فما لم يقتنع الاستثمار الخاص (الوطني والدولي) بأن الظروف السياسية ستبقى ملائمة له على المدي البعيد، فإنه لن يقدم على عمل أي شيء من شأنه أن يخدم حقا عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مهما قدمت له حكومات هذه البلدان من مغريات مادية. لذا نرى أنه لا ينبغي النظر إلى إقامة القاعدة الهيكلية وتسعير الخدمات التي تقدمها، من زاوية تشجيع الاستثمار الخاص. بل ينبغي أن ينظر إليها من زاوية المصلحة العامة وفي إطار استراتيجية تنموية شاملة تقوم على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية الوطنية. وهذا التخصيص الأمثل قد يستدعي توجيه الموارد المتوفرة لا إلى إقامة القاعدة الهيكلية بل إلى تطوير الزراعة أو الصناعة إلخ... حسبما يقتضيه تسريع عملية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات والهادفة إلى تحقيق اشباع الحاجات الأساسية لجميع المواطنين.

ثانيــاً : الزراعة والتنمية الاقتصادية

تعتبر الزراعة من أوائل الانشطة الإنتاجية التي مارسها الانسان المستقر. وعندما ظهر علم الاقتصاد كفرع مستقل من فروع العلوم الانسانية على يدي الطبيعيين *Les physiocrates*، أعتبر النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج وأعتبر الأرض هي عامل الأنتاج الأساسي الذي يولد الناتج الصافي *Le produit net* (أي الفائض الزراعي الناتج عن الفرق بين قيمة إنتاج المزارعين واستهلاكهم). وقد ظل هذا الاعتقاد سائدا حتى ظهور الصناعة كنشاط اقتصادي جديد قادر على التوسع بصورة لامتناهية تقريبا. ولهذا السبب أعطاها الاقتصاديون التقليديون *Les économistes classiques* اهتماما خاصا واعتبروها المحرك الطبيعي لعملية التقدم الاقتصادي. وبعدها بدأت مكانة الزراعة في الاقتصاد

الوطني تتراجع حتى أضحى النشاط الزراعي وكأنه مرادف للتخلف. وقد انتبه بعض الاقتصاديين المعاصرين إلى خطورة وخطأ هذه النظرة الدونية للزراعة خاصة بالنسبة للدول النامية. محاولين التأكيد على أهميتها المستمرة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
ونذكر من بين هؤلاء الاقتصاديين بول بايروك *Paul Bairoch*[1] الذي برهن على أن الثورة الصناعية في أوروبا كانت نتيجة لثورة زراعية سبقتها بما لا يقل عن أربعين سنة. كما أكد على أن هذه الثورة الأخيرة قد مرت بالمراحل التالية :

1 - إزالة تدريجية لإراحة الأرض ليحل محلها نظام زراعي مستمر ودوري وتعنى الدورية هنا، تعاقب المزروعات التي تختلف حاجاتها من العناصر الكيماوية، المستمدة من الارض، والتي تطرح في الأرض عناصر مخصبة بالنسبة للمزروعات اللاحقة.

2 - ادخال مزروعات جديدة وتعميمها...

3 - تحسين مجموعة المعدات التقليدية وادخال معدات أكثر تطورا.

4 - انتقاء البذار والسولالات الحيوانية (زيادة وزنها وحليبها).

5 - استصلاح أراضي زراعية جديدة.

6 - انتشار استعمال الخيول في الأعمال الزراعية بدل القوة العضلية للانسان أو للحيوانات الأقل سرعة. مما أدى إلى زيادة الإنتاجية في قسم كبير من الأعمال الزراعية.

---

(1) - بول بايروك، هل العالم الثالث في طريق مسدود، ترجمة موريس جلال (دمشق وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1977)، ص. 41 - 43.

وقد أدت هذه التدابير إلى رفع إنتاجية المزارع الأوروبي (البريطاني) خلال الفترة *(1730 - 1780)* بما لا يقل عن *40%*[1].

هذه الثورة الزراعية، قد سبقت - في رأي بول بايروك - الثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية، ومهدت لها، ثم رافقتها ولازالت ترافقها حتى الآن (لنتذكر أن المشكلة الأساسية لدول السوق الأوروبية المشتركة هي تصريف فوائضها الزراعية).

إن الحقيقة السابقة، قد أغفلها المسؤولون عن السياسة التنموية في معظم الدول النامية، الذين فهموا التنمية على أنها مرادف للصناعة (ولا نقول التصنيع).فأولوا الصناعة كل الإهتمام وأهملوا الزراعة. وكانت النتيجة حصول نوع من «التصنيع القسري» أي إنشاء صناعة وطنية تستلزم مسبقا وجود فوائض اقتصادية لم تصبح الزراعة، بعد قادرة على توفيرها[2]. الأمر الذي أدى إلى انحصار عملية التنمية الاقتصادية ككل في هذه البلدان، كما أدى إلى الإعتماد الشديد على الفوائض الغذائية للدول المتطورة. فكان لابد للخروج من هذا المأزق، من إعادة النظر في السياسة الزراعية لتأخذ بعين الإعتبار الدور الهام الذي تقوم به الزراعة في عملية التنمية. وقد عززت هذا الإتجاه الجديد الأزمة الغذائية التي تعصف بالعالم الثالث، وخاصة دول الساحل الإفريقي منذ *1973* وحتى الآن. فأعيد الإعتبار للزراعة في إطار ما يسمى باستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية التي روج لها المصرف الدولي بإدارة روبرت مكنمارا *Robert McNamara* وبقية المنظمات الدولية الأخرى.

ويجمع الاقتصاديون الآن من حيث المبدأ على أهمية الدور الذي تقوم به الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يمكن اجماله في النقاط التالية :

تؤمن الزراعة الغذاء للسكان بصورة عامة والسكان العاملين بصورة خاصة. وليس المقصود هنا تأمين الغذاء من أجل البقاء، بل من أجل

---

(1) - رينيه ديمون، **تفاقم المجاعة في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

(2) - بول بوريل **P. Borel**، ثروات النمو الثلاث، ترجمة أديب العاقل (دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1970).

التفرغ لنشاطات إنتاجية أخرى وبصورة فعالة، إذ من المعروف أن سوء التغذية يؤدي إلى تدني إنتاجية العمل خاصة في حالة استخدام المعدات الحديثة المعقدة، والتي تتطلب المزيد من الجهد والتركيز من قبل العاملين. مع العلم أن استيراد الغذاء، بقطع النظر عن مخاطره السياسية (التبعية للدولة صاحبة الفائض الغذائي) سيكون على حساب السلع الإنتاجية الضرورية لاستمرار عملية التصنيع. وهذا مايحصل الآن بالفعل في الدول النامية التي أهملت زراعتها، والتي أنتقلت من وضع المصدر للمواد الغذائية في فترات سابقة إلى وضع المستورد للغذاء حاليا. وعلى سبيل المثال «ضاعفت افريقيا مسورداتها من الحبوب أربع مرات في الفترة مابين *1960* و*1973* من *1,7* إلى *7* ملايين طن»[1] ومع أننا لانمتلك أرقاما أكثر حداثة في هذا المجال، فإننا نستطيع القول بأن تبعية افريقيا الغذائية للعالم الخارجي، قد تضاعفت خلال السنين الماضية بسبب استمرار ظاهرة الجفاف وتسارع النمو السكاني. إن الخطر الأكبر لهذه التبعية الغذائية، يتمثل - في رأينا - في صفتها التراكمية الدائرية كما هو ملاحظ بالعين المجردة في بعض الدول الافريقية. حيث يؤدي القصور في الإنتاج الغذائي المحلي إلى الإعتماد على الفائض الغذائي العالمي. ويؤدي هذا الإعتماد على الخارج إلى الحد من بذل جهود ذاتية أكبر للتغلب على المشكلة الغذائية وذلك لسببين : السبب الأول هو منافسة الغذاء المستورد للإنتاج الغذائي المحلي، ومايترتب على ذلك من إحباط للمزارعين وعدم الرغبة في زيادة إنتاجهم الغذائي. أما السبب الثاني وهو الأخطر، فهو ما يتولد عن الاعتماد على الغير من روح اتكالية وتكاسل لدى الشعوب المعنية. بحيث أن هذه الشعوب أصبحت لها الآن عقلية المعال *L'assisté* فتتفاقم بذلك التبعية الغذائية للخارج من جديد. وهكذا... وقد أوضحنا في بحث سابق (بحث الأزمة الغذائية) كيفية الخروج من هذا الوضع المعيق لعملية التنمية.

كما تؤمن الزراعة للصناعة اليد العاملة. ذلك أن ظاهرة انتقال اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة خلال عملية التنمية والتي أثبتتها تجربة البلدان المتطورة. قد أقيمت عليها بعض النماذج التنموية[2] التي ركزت

---

(1) - رينيه ديمون، تفاقم المجاعة في العالم، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

(2) - Arthur Lewis, Developpement with unlilited supply of labor(Manchester : Manchester School, 1954), PP. 39-91.

Fei and Ranis, "The developpement of The labort surplus economy (Homewood : R. D. Irvin, 1964), PP. 228-310

تحليلها على عملية «نقل مركز الثقل في الاقتصاد من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي» وذلك بفضل الهجرة الاقتصادية (وليس النزوح الريفي) للسكان من الريف إلى المدينة. ويقال في هذه الحالة أن الزراعة تقوم بتأمين اليد العاملة الرخيصة للصناعة وأن الصناعة تمتص فائض اليد العاملة في الزراعة، مما قد يرفع من مستوى معيشة من بقي يعمل فيها. وتستمر هذه العملية بوتائر متزايدة حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة معينة من التطور تختفي عندها البطالة المقنعة في القطاع الزراعي. وعندها سيتطلب تحرير المزيد من اليد العاملة الزراعية اللازمة لاستمرار عملية التوسع الصناعي. رفع إنتاجية القطاع الزراعي. ونشير هنا إلى أن رفع هذه الإنتاجية قد يصبح مطلوبا منذ البداية، إذا كان البلد المعني غير مكتظ بالسكان، وهي الفرضية الأساسية التي شيدت عليها هذه النماذج «الثنائية *Dualistes*» للتنمية. يضاف إلى ذلك أنه كان بالإمكان، حتى بالنسبة للبلد المكتظ بالسكان أن يركز استثماراته في القطاع الزراعي نفسه للتخلص من البطالة المقنعة وذلك باستصلاح أراضي جديدة على سبيل المثال، غير أن الرغبة في التصنيع من أجل التصنيع (على أساس أنه رمز للتقدم) هي التي تحول عادة دون ذلك.

ومن ناحية أخرى بما أن القسم الأكبر من الدخل الوطني في الدول النامية يتشكل في الزراعة. يكون من المنطقي أن ينتظر من هذا القطاع تقديم مساهمة كبيرة في عملية تمويل التنمية. غير أن ذلك تتحكم فيه أربعة عوامل هي :

درجة تطور إنتاجية القطاع الزراعي وطريقة استخدام الفائض الزراعي الناتج عن رفع الإنتاجية، ودرجة اعتماد الصناعة المحلية على السوق المحلية لتصريف منتجاتها وأخيرا وضع البلدان النامية في التجارة الدولية.

فإذا كانت الإنتاجية الزراعية منخفضة إلى درجة كبيرة فإن الدخول الزراعية ستكون منخفضة هي أيضا، ومخصصة في معظمها لشراء الحاجات الأساسية وخاصة الغذائية منها. أما إذا افترضنا أن القطاع الزراعي قد تجاوز هذه المرحلة وأنه يحقق فعلا فائضا يمكن تخصيصه لتمويل الصناعة، فإن ذلك لايعدو كونه مجرد امكانية لأن هذا الفائض قد تستولي عليه طبقة الاقطاعيين وتبدده فيما لايخدم عملية التنمية الاقتصادية وهذه ظاهرة تتكرر الآن مع البلدان النامية التي لم تعرف بعد

الاصلاح الـــزراعـــي. وفي هـــذا الصـــدد يـــقـــول الاقتصادي بارافي خلعتبري *P. khalatbari*[1] «إن امتصاص طبقة الملاكين الكبار للفائض الزارعي (عن طريق احتكار الأرض ورأس المال الربوي والمياه) لتستهلكه استهلاكا طفيليا، يمثل العقبة الفعلية في وجه التنمية الاقتصادية». ويكون الأمر أكثر تعويقا لعملية التنمية إذا كانت تلبية حاجات الاقطاعيين تتم عن طريق الاستيراد من الخارج، عندها يتم تحويل الفائض الزراعي المتكون في الاقتصاد النامي إلى الدول الموردة للسلع الكمالية.

وفي حالة الانفتاح على الخارج أيضا، فإن دور الفائض الزراعي في تمويل عملية التنمية، تحكمه شروط التبادل التجاري الدولي. ففي حالة سيادة التبادل غير المتكافئ، فإن كل الجهود التي تبذل على المستوى الوطني من أجل تعظيم الفائض الزراعي القابل للمبادلة مع الدول المتطورة بالسلع الإنتاجية تبقى دون جدوى مالم يتم تصحيح حدود التبادل التجاري الدولي في صالح المنتجات الزراعية التي تصدرها البلدان النامية.

أما في حالة الاقتصاد المغلق، فإن مخاطر تحويل الفائض الاقتصادي إلى الخارج تتلاشى. ويصبح استهلاك الطبقات الطفيلية رغم مساوئه، مفيدا لعملية التنمية بسبب تأثيره على تنويع الطلب على السلع الاستهلاكية المصنعة.

وكذلك تشكل الزراعة سوقا للصناعة، وفي هذا الصدد يشير لينين *Lenine*[2] في دراسته لتطور الرأسمالية في روسيا (القيصرية) إلى أن تحول الفلاحين إلى بروليتاريا ريفية يؤسس سوقا للسلع الاستهلاكية أساسا في حين أن تحولهم إلى برجوازية ريفية يؤسس سوقا للسلع الإنتاجية أساسا «وعلى العموم، ما أن يصبح الاقتصاد الزراعي لبلد ما «منقدا» حتى يدخل في عملية تبادل تجاري داخلي مع الاقتصاد الصناعي. وفي هذه الحالة، ينقسم الطلب الزراعي النقدي إلى قسمين : الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الإنتاجية (آلالات المبيدات والمخصبات إلخ...). ولا بد من الاشارة هنا، إلى أن الطلب الزراعي على المنتجات

---

(1) - بارافي خلعتبري، التأخر الاقتصادي (آلياته - مشاكله -حلوله)، مرجع سبق ذكره، ص. 129.

(2) - فلادمير. ا. لينين، **تطور الرأسمالية في روسيا**، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت، دار الطليعة، 1979)، ص. 98.

الصناعية بمختلف أنواعها يتصف بالتذبذب الشديد في البلدان النامية وذلك بسبب خضوع الزراعة في هذه البلدان للعوامل الطبيعية. كما أن هذا الطلب قد يتحول إلى الخارج عندما يكون الاقتصاد المعني اقتصادا مفتوحا وتتركز فيه الثروة الزراعية في يدي قلة من المجتمع. ففي هذه الحالة - كما ذكرنا سابقا - يتحول طلب الأثرياء سواء كانوا اقطاعيين أو «برجوازيين زراعيين» عن المنتجات الصناعية الوطنية إلى المنتجات الأجنبية (الصناعية والزراعية) وقد يحذر حذوهم كل من استطاع إلى ذلك سبيلا من السكان الريفيين. ولكن يبقى العامل المحدد لطلب هؤلاء السكان على منتجات الصناعة الوطنية. هو قدرتهم الشرائية. ويذكر رينيه ديمون *Réné Dumont*[1] في هذا الصدد أن أرباب العمل في دولة المكسيك قد أخبروه أن «معاملهم لاتعمل إلا بمعدل *55%* من طاقتها وذلك لانعدام القدرة الشرائية الريفية». إذن لكي تشكل الزراعة سوقا حقيقية للصناعة، لابد من توفر الشروط التالية :

- رفع إنتاجية العمل الزراعي.
- التوزيع العادل لثمار رفع الإنتاجية.

- تمكين الصناعة الوطنية من تخفيض تكاليفها حتى تصبح منتجاتها في متناول الجماهير الريفية المحدودة القدرة الشرائية.

- فرفع إنتاجية العمل الزراعي يشكل شرطا لازما لمساهمة الزراعة في التنمية لأنه هو السبيل إلى رفع القدرة الشرائية للسكان الريفيين، بالاضافة إلى أنه هو السبيل إلى تحرير المزيد من اليد العاملة الزراعية (عند الحاجة) للعمل في الصناعة. ولكن هذا الشرط غير كاف، فلابد من العمل على توجيه استخدام الفائض الزراعي في صالح عملية التنمية الوطنية الشاملة.

أما وسائل رفع هذه الإنتاجية، فلايمكن الكلام عنها بصورة مجردة، فلكل بلد ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة به، والتي على ضوئها فقط يمكن رسم سياسة زراعية سليمة. ومع ذلك نجد أن كتب التنمية الاقتصادية، لا تخلو من تقديم بعض «الوصفات» في هذا

---

(1) - رينيه ديمون، **تفاقم المجاعة في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

المجال للدول النامية، نذكر منها على سبيل المثال : ضرورة العمل على مكننة الزراعة، وضرورة القيام باصلاح زراعي وبسبب التعارض بين الدعوة للمكننة الزراعية التي تشترط الحجم الكبير للمزرعة (الاستثمارة الزراعية) وبين الاصلاح الزراعي الذي يستلزم تفتيت الملكية الزراعية الكبيرة، يتم النصح باشاعة التعاون الزراعي وخاصة التعاون الإنتاجي. هناك عامل آخر هام جدا لرفع الإنتاجية الزراعية، ولكنه مهمل من قبل معظم الدول النامية ألا وهو «البحث الزراعي» الذي ينصرف إلى دراسة نوعية التربة الزراعية، وأنواع البذار والمخصبات والمبيدات إلخ.. وهذا النوع من البحوث هو الذي تولدت عنه «الثورة الخضراء» التي تكلمنا عنها في مناسبة سابقة. ولكي يكون «البحث الزراعي» عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد من تعميم نتائجه على جميع العاملين في النشاط الزرعي، وبتكاليف مناسبة. لأن ما يوصف به الفلاح عادة في البلدان النامية من ميل إلى المحافظة وعدم الرغبة في التجديد أي في استخدام التقنيات الإنتاجية الجديدة، يعود في كثير منه، كما أثبتت ذلك دراسات عديدة[1] إلى الخوف من المستقبل، وتدني الدخل، فهو لايجرؤ على المجازفة باستخدام تقنية إنتاجية جديدة، لأنه إذا فشل سيكون ذلك كارثة عليه وعلى أسرته، طالما أنهم يعيشون في مستوى الكفاف. وهذا العيش في مستوى الكفاف هو الذي يمنعه أيضا من تحسين وسائل إنتاجه، وليس الميل إلى المحافظة كما يزعم البعض.

لذا يصبح الإهتمام بتطوير الزراعة، مبررا ليس فحسب من الناحية الاقتصادية. بل ومبررا أيضا من الناحية الاجتماعية والسياسية طالما أن الأكثرية الساحقة من مواطني البلدان النامية تستمد وسائل بقائها من هذا النشاط. مع العلم أن تطوير الزراعة تطويرا جادا يستلزم تطوير الصناعة في آن واحد. وكما يقول الاستاذ مطانيوس حبيب[2] «إن لكل من الزراعة والصناعة دورا مهما في مسيرة التنمية الاقتصادية، وتطريرهما بالتوازي ضروري لتحقيق تنمية اقتصادية مدعمة ذاتيا.

(1) - نذكر منها على سبيل المثال :

Théodore Schultz, Economic Growth and Agriculture (New-York : McGrewhill, 1968).

ذكره لويدج رينولدز، المرجع السابق ذكره ، ص. 279.

(2) - مطانيوس حبيب، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص. 218.

ثالثاً: الصناعة والتنمية الاقتصادية

في الحقيقة أنه قلما يختلف الاقتصاديون حول أهمية الصناعة لعملية التنمية الاقتصادية. فالصناعة تزود الاقتصاد ككل بوسائل الإنتاج وتعطي قيمة مضافة *Valeur ajoutée* للعامل الواحد أكبر بكثير مما تعطيه الزراعة. مما يجعلها تساهم في عملية تراكم رأس المال بصورة أكبر من مساهمة الزراعة. يضاف إلى ذلك مساهمة الصناعة في عملية تسريع التقدم التقني. بل أن التقدم التقني لايمكن ادراكه بمعزل عن الصناعة. ولكن الخلاف بين الاقتصاديين حول علاقة التنمية بالصناعة ينحصر في الخلاف حول رسم السياسات التصنيعية التي ينبغي للدول النامية أن تتبعها، وذلك من حيث نوعية الصناعات ونوعية التقنيات التي تستخدمها هذه الصناعات. ونرى أنه من المناسب، قبل الدخول في بحث هذه المسائل، تحديد مفهوم الصناعة.

يعرف كولين كلارك *Colin Clark*[1] الصناعة بأنها «التحويل المستمر، على نطاق واسع للمواد الأولية إلى منتجات قابلة للنقل *Transportables*». وقد أورد الكاتب هذا التعريف خلال تقسيمه للاقتصاد الوطني إلى ثلاثة قطاعات هي «القطاع الأولي» ويتكون من الزراعة أساسا، و«القطاع الثانوي» ويقابل القطاع الصناعي وأخيرا «القطاع الثالث» ويعني به قطاع الخدمات، ويرى كلارك أن التصنيع هو الطريق الحتمي للتقدم الاقتصادي[2].

أما فرانسوا برو *François Perroux*[3] فإنه يتجاوز مفهوم الصناعة كقطاع اقتصادي إلى مفهوم «التصنيع *Industrialisation*» كعملية هادفة إلى نشر التقدم التقني في مختلف فروع الاقتصاد الوطني. ولذا فهو يعرف التصنيع بأنه «إعادة هيكلية *Restructuration* الكل الاقتصادي بواسطة استخدام نظم الآلات، بغية زيادة مقدرة المجموعة البشرية وبصورة تراكمية على الحصول على الأشياء المفيدة *Bénéfiques* لها، وبمجهود فردي متناقص». ان هذا المفهوم الشمولي للتصنيع، لاينفرد به (برو) وحده، بل نجده لدى بعض الاقتصاديين الآخرين.

---

(1) - Colin Clark, Les conditions du progrés éco. Op. Cit. P. 135.

(2) - Ibid.

(3) - F. Perroux, L'économie de jeunes Nations, (Paris : P.U.P., P. 1962), P. 21.

فالأستاذ مطانيوس حبيب[1] يعرف التصنيع بأنه «عملية تراكمية تقوم على تصنيع الآلات بالات أخرى، بحيث يتزايد عدد الكائنات الآلية، بمعدل متزايد، مما يستتبع انخفاضا في تكاليف الجهد الفعلي وتحرير أكثر للانسان بالنسبة لعلاقته بالطبيعة».

كما عرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة، خلال مؤتمرها الثالث عام *1963* التصنيع بأنه «عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الشرط المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي، المتعدد الفروع والمجهز بتكنيك حديث، والذي يتميز بقطاع تحويل ديناميكي، يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد كله. وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي»[2].

تشترك التعاريف السابقة - باستثناء التعريف الأول الذي يرى في الصناعة مجرد وسيلة لتحويل المواد الأولية - في نقطة أساسية بالنسبة لعملية التنمية، وهي أن التصنيع لايكون جديرا بهذا الاسم إلا عندما يشمل جميع النشاطات الاقتصادية. بحيث يصبح من الممكن الحديث عن تصنيع القطاع الزراعي، وتصنيع قطاع الخدمات. وهذا يختلف جذريا عن المفهوم (العامي) للتصنيع والذي يعني زرع بعض الصناعات التحويلية هنا وهناك، دون أن تكون بينها علاقات ترابطية أو تكون لها علاقة ببقية فروع الاقتصاد الوطني. كما يستشف من التعاريف السابقة للتصنيع أن له أبعادا اجتماعية وسياسية. فالانسان هو الذي يتحكم في عملية التصنيع، وبالتالي يستطيع أن يسخرها لاشباع حاجاته أو لأية أغراض أخرى. فكل شيء يتوقف إذا على إرادة المجتمع ممثلا بقيادته السياسية. ويصبح التصنيع بهذا المعنى «توجيها للصناعة نحو أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية»[3]. وتبعا لتلك الأهداف ينحاز القرار السياسي لهذه المجموعة أو تلك من الصناعات.

---

(1) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 227.

(2) - مجموعة من الاقتصاديين السوفييت، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص. 3.

(3) - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العمالة والتصنيع ودورهما في التنمية الاجتماعية (القاهرة، جامعة الدول العربية، 1967)، ص. 131.

يمكن تصنيف الصناعات حسب طبيعة نشاطها إلى ثلاث مجموعات أساسية :

- **الصناعات الاستخراجية** : مثل استخراج الفحم والمعادن. وتخدم هذه الصناعات عملية التنمية من زاويتين : زاوية توفير المواد الأولية للصناعات الأخرى. وزاوية تمويل التنمية، عن طريق تصدير منتجاتها إلى الخارج للحصول على العملات الأجنبية الضرورية لاستيراد وسائل الإنتاج. وينبغي أن نشير هنا إلى أن هذا الدور الأخير (دور الممول) يصبح أساسيا لعملية التنمية في البلدان التي تعجز فيها الزراعة التصديرية عن القيام بمثل هذه المهمة. ونعطي كمثال على ذلك الدور الذي تقوم به صناعة استخراج الحديد في موريتانيا واستخراج النفط في دول الخليج العربي وليبيا، في تمويل التنمية في هذه البلدان.

- **الصناعات الاستهلاكية** : مثل الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية، وبعض الصناعات الهندسية، بالاضافة إلى الصناعات الحرفية، وتتمثل أهمية هذه المجموعة من الصناعات في كونها تمد المجتمع باحتياجاته من السلع الاستهلاكية. كما قد توفر فائضا للتصدير للحصول على العملات الأجنبية أو على بعض السلع الإنتاجية والاستهلاكية (في حالة المقايضة).

- **الصناعات الانتاجية (صناعات وسائل الإنتاج)** : وتشمل صناعة التعدين والصناعات الكيماوية، وصناعة السفن البحرية، وبعض الصناعات الهندسية، وتسمى هذه الصناعات أيضا - بالصناعات الثقيلة أو «الصناعات المصنعة». وتتجلى أهمية هذه المجموعة من الصناعات في تزويد فروع الاقتصاد الوطني بوسائل الإنتاج. مما يتيح للبلد المعني تحقيق بعض الاستقلال الاقتصادي ويجعله ينمو بصورة طبيعية. وتتمتع صناعة التعدين في هذا المجال بميزة خاصة وهي قدرتها على اجتذاب *Entrainement* صناعات أخرى فتحض بذلك عملية التصنيع.

كما يمكن تصنيف الصناعات حسب حجمها، إلى صناعات صغيرة وصناعات كبيرة. فالصناعات الصغيرة تقترب من مفهوم الصناعات الحرفية. حيث يتراوح عدد المستخدمين في هذه الصناعات بين (1-10) الواحد والعشرة ويكون تجهيزهم بسيطا. في حين يقترب مفهوم الصناعات الكبيرة من مفهوم الصناعات الثقيلة. إلا أنه يشمل أيضا الصناعات الخفيفة التي تستخدم عدادا كبيرا نسبيا من العمال. ويبقى الفرق

الأساسي بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة، هو أن الأولى متاحة لكل بلد مهما كان حجمه وإمكانياته في حين أن الثانية تتطلب توفر بعض الشروط إذا ما أريد لها النجاح اقتصاديا.

ويشترط نجاح عملية التصنيع في أي بلد توفر مجموعة من العوامل يحددها لنا سيمون كوزنتس *Simon Kuzents*[1] بما يلي :

أ - توفر موارد حقيقية لدى القطاعات الأخرى (خاصة الزراعة والنقل) تكون مخصصة لخدمة الصناعة.

ب - القدرة على تحويل هذه الموارد إلى مدخلات للصناعة الحديثة.

ج - وجود سوق وطنية قادرة على امتصاص منتجات تلك الصناعة.

د - توفر شروط مؤسسية *Conditions institutionnelles* تشجع المستثمرين المحليين على دخول ميدان الصناعة.

ويرى (كوزنتس) أن متطلبات التصنيع تتغير من بلد لآخر من حيث حجمها وأولويتها.

كما يضيف خبراء الجامعة العربية[2] شروطا أخرى لنجاح عملية التصنيع هي :
«التخطيط الشامل الذي يميز التصنيع عن مجرد النشاط الصناعي الارتجالي الذي يتسم بالفردية وعدم الترابط والتكامل» و«الوعي الكافي عند من بيدهم مقاليد الأمور والمعنيين بالتنمية الاقتصادية السريعة بضرورة الأخذ بالنظام الصناعي الحديث» و«العمل على تربية المواطنين جميعا بنشر الوعي بفوائد التصنيع بينهم، وشحذ إرادتهم ليقوموا متساندين وراء أولي الأمر لتحقيق أهداف السياسة التي يرسمونها لعزة الوطن وارتفاع شأنه».

---

(1) - Simon Kuzents, Postwar économic Growth (Harward : Harward University Press, 1964), cité par A. Sid'Ahmed, Op. Cit. P. 412.

(2) - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المرجع السابق ذكره، ص. 142.

وفي الحقيقة انه قلما تتوفر شروط التصنيع مجتمعة لبلد واحد، خاصة إذا كان هذا البلد بلدا ناميا. فمعظم الدول النامية تعاني من نقص الخبرة الفنية الصناعية ومن ضيق السوق الوطنية سواء كان هذا الضيق ناجم عن قلة عدد السكان أو عن تدني قدرتهم الشرائية. ويعتبر ضيق السوق الوطنية من أكبر مقومات التصنيع في البلدان النامية. لأن الحديث عن التصنيع يعني أساسا الحديث عن الكفاية الاقتصادية. وهذه تستلزم الاستخدام الأمثل والكامل للطاقات الإنتاجية التي يتم بناؤها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوجود منافذ كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية. خاصة أن ما يسمى بصناعات الأساس *Industries de base* أو الصناعات المصنعة *Industries industrialisantes* يمتاز بإتساع الطاقة الإنتاجية المثلى. وعلى سبيل المثال تكون «الطاقة الإنتاجية المثلى لمصنع الصلب في حدود خمسة ملايين طن سنويا ولمصنع سيارات الشحن والجرارات من مائة إلى مائة وخمسين الف وحدة وللمحطة الكهربائية أكثر من مليون كيلواط»[1]. ونكرر مرة أخرى أن إقامة مثل هذه الصناعات لن يخدم عملية التنمية الاقتصادية إلا إذا توفرت لهذه الصناعات منافذ دائمة لتصريف منتجاتها باسعار مقبولة، خاصة وأن انشاءها يتطلب استثمارات ضخمة ينبغي استردادها خلال فترة زمنية معقولة. إن كل هذه المسائل وسواها تثير الجدل بين الاقتصاديين من حيث سياسات التصنيع التي ينبغي للبلدان النامية أن تتبعها أو تتبناها.

لازال الجدل يدور بين الاقتصاديين حول طبيعة الصناعات التي ينبغي للبلدان النامية أن تبدأ بها عملية تصنيعها. فهل ينبغي لهذه البلدان أن تبدأ بإقامة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة أم الصناعات الإنتاجية الثقيلة ؟.

يجيب «الاقتصاديون البرجوازيون»[2] على السؤال السابق بالقول أنه ينبغي للبلدان النامية أن تتصنع بصورة تدريجية. كأن تقيم أولا الصناعات الاستهلاكية الخفيفة كالصناعات النسيجية والغذائية، ثم تنتقل بعد ذلك إلى إنشاء صناعات استهلاكية أكثر جودة وتعقيدا مثل بعض الصناعات الهندسية وهكذا تتدرج في مضمار التصنيع حتى تصل إلى الصناعات الحديثة المنتجة لوسائل الإنتاج. أما مبررات ذلك، فيأتي في

(1) - مجموعة من الاقتصاديين السوفيت، المرجع السابق ذكره، ص. 13.

(2) - بارافي خلعتبري، المرجع السابق ذكره، ص. 274-275.

مقدمتها أن الصناعات الاستهلاكية تتطلب القليل من رأس المال والكثير من العمل. كما لا تتطلب سوى تقنية بسيطة. ويلائم ذلك ظروف البلدان النامية التي تمتاز بوفرة العمل غير المؤهل وبندرة رأس المال. يضاف إلى ذلك أن هذا التطور التدريجي لعملية التصنيع يؤدي إلى التأهيل التدريجي لقوة العمل (أي اكتسابها المهارة)، بحيث تصبح مهيأة للعمل في الصناعات الأكثر تعقيدا. وفي مقابل هذه المزايا التي تنسب للصناعات الخفيفة، تذكر مساوئ التركيز على الصناعات الثقيلة، والتي يأتي في مقدمتها حرمان المجتمع من الحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية المصنعة، في الوقت الذي تتكون لديه قدرة شرائية كبيرة ناجمة عن توزيع الصناعات الثقيلة لمداخيل جديدة، فتكون النتيجة حصول ضغوط تضخمية، قد تلحق بعملية التنمية ككل أضرارا جسيمة. أما المسألة الثانية التي تثار في هذا الصدد، فهي أن الهدف من انشاء صناعات وسائل الإنتاج هو تزويد الصناعات الأخرى بمنتجاتها، فإذا لم تكن هذه الصناعات الأخيرة موجودة مسبقا، فقد لاتجد الصناعات الأولى طلبا كافيا على منتجاتها. مما يضر أيضا بعملية التنمية[1]. وفي الحقيقة أننا إذا رجعنا إلى التاريخ الاقتصادي للدول المتطورة حاليا، نجد أن الدول الرأسمالية قد بدأت تصنيعها بإقامة الصناعات الخفيفة، في حين بدأت الدول الإشتراكية تصنيعها بإنشاء الصناعات الثقيلة. مع بعض الاستثناءات (بلغاريا، كوبا الخ...).

ويرى هوفمان *W. G. Hoffman*[2] أن عملية التصنيع في البلدان الرأسمالية المتطورة قد مرت بثلاث مراحل : المرحلة الأولى من التصنيع تميزت بسيطرة الصناعات الاستهلاكية على الإنتاج الصناعي في هذه البلدان. في حين تميزت المرحلة الثانية منه بسيطرة الصناعات الإنتاجية وفي المرحلة الثالثة حصل نوع من التوازن بين إنتاج وسائل الاستهلاك وإنتاج وسائل الإنتاج وهناك من يضيف مرحلة رابعة[3] تتمثل في عودة سيطرة إنتاج وسائل الإنتاج على الإنتاج الصناعي في الدول الرأسمالية خاصة الولايات المتحدة وألمانيا الإتحادية.

---

(1) - الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المرجع السابق ذكره، ص. 11.

(2) - W. G. Hoffman, Growth of industrial économics, 1958. PP. 82-91

Cité par A. Sid'Ahmed, Op. Cit. P. 797.

(3) - Abdelkader sid'Ahmed, Op. Cit. P. 798.

أما عملية التصنيع في البلدان الإشتراكية، وخاصة التصنيع في الإتحاد السوفييتي فقد بدأت بالصناعات الثقيلة. وفي هذا الصدد يقول الاقتصادي السوفييتي شميليوف[1] «كان القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني (الاقتصاد السوفييتي) في مرحلة التصنيع هو مجموع أقسام وفروع الصناعة الثقيلة ككل. وبالدرجة الأولى صناعة السيارات والماكنات وإنتاج الطاقة وصناعة المعادن والكيمياء». ويرى الكاتب أن ذلك هو الذي مكن الإتحاد السوفييتي من الإنتقال خلال فترة لاتزيد عن عشر سنوات من دولة زراعية إلى دولة صناعية محققا بذلك استقلاله الاقتصادي.

ويبدو لنا أن هذا التباين في السياسات التصنيعية للدول الرأسمالية والاشتراكية لاتفسره العوامل الاقتصادية، بقدر ماتفسره العوامل المذهبية. فمن المعروف لدى الجميع أنه كلما كانت الصناعات خفيفة كلما أصبحت في متناول القطاع الخاص، خاصة في البدايات الأولى لعملية التراكم الرأسمالي. وعلى العكس من ذلك، فكلما كانت الصناعات ثقيلة كلما تعذر على الأفراد القيام بها، وأصبحت الدولة - لقدرتها الاقتصادية والسياسية مرشحة لاستلام مثل هذه الاستثمارات. وإذا كان هذا الكلام صحيح، فإنه قد يفسر لنا ولو جزئيا ذلك التباين التاريخي في سياسات التصنيع بين النظامين.

ويتضح لنا أكثر دور «الإيديولوجيا» في تحديد سياسة التصنيع من متابعة التجارب الصناعية للدول النامية. حيث يلاحظ أن البلدان ذات الإتجاه الاشتراكي تكون أميل إلى إقامة الصناعات الثقيلة في المراحل الأولى من نموها الاقتصادي (مصر الناصرية مثلا) في حين تميل الدول ذات الإتجاه الرأسمالي إلى إقامة الصناعات الخفيفة (ساحل العاج مثلا). وعلى المستوى النظري تتلقى الدول النامية نصائح متضاربة (متناقضة)، إذ ينصحها الاقتصاديون البرجوازيون - كما مر معنا قبل قليل - بالتصنيع الخفيف، في حين ينصحها الاقتصاديون الماركسيون بالتصنيع الثقيل إذا كانت تريد حقا الخروج من فلك الإمبريالية العالمية وتأمين الحياة الكريمة لشعوبها. هذا ما يستشف من قول بول باران[2] «لا خيار

---

(1) - د. ب. شميليوف، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، ترجمة الدكتور مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره، ص. 44.

(2) - بول باران، **الاقتصاد السياسي للنمو** (1960)، ذكره باراني خلعتبري، المرجع السابق ذكره ص. 279-280.

أمام البلدان المتأخرة، فإما أن تتصنع كي تحقق الفائدة الوحيدة، التي يسمح بها التطور التاريخي، وهي اقتباس منجزات العلم والتكنيك الحديث من البلدان المتقدمة، أو تتفادى التصنيع وتكتفي ببعض فتات المائدة العامرة للتقدم التكنيكي، فتستورد بعض التجهيزات المستعملة من البلدان المصنعة، وتسير نحو رفاهيتها بخطى البزاقة، عندما يلح بعض الاقتصاديين في برامجهم التنموية على اجراءات تتطلب عملا كثيفا، فإننا لا نرى في ذلك ضلالا فكريا بائسا فقط، كما يبدو للوهلة الأولى». وهذا أيضا هو رأي سمير أمين[1] كما يتضح لنا من المقطع التالي : «إن الصناعات الثقيلة المستخدمة لرأس المال، تبقى هي الأفضل حتى بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من البطالة البنيوية، طالما أن تحسين إنتاجية العمل الناتج عن استخدام التقنية الحديثة يمثل تعويضا كافيا لرأس المال الاضافي المستثمر. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البلدان التي وصلت متأخرة عن غيرها إلى مرحلة التصنيع، قد عرفت وتائر سريعة من النمو في الإنتاجية، وفي العمالة معا، كلما كانت تعطي الأولوية في نموها للصناعات الأكثر حداثة. وهي باستعمالها للتقنيات الأكثر فعالية (أي التي غالبا ما تكون أغزر التقنيات رأسمالا) قد حققت الاقتصاد الأقصى لرأس المال، وسارعت إلى أقصى حد عملية التراكم التي تتوقف عليها في نهاية الأمر الإنتاجية والعمالة». وعلى الرغم من هذا الدفاع المقنع نظريا، عن تفضيل الدول النامية للتقنيات المتطورة، فإن التناقض بين الرغبة في رفع فعالية أو كفاية الإنتاج والرغبة في تحقيق الأستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة، يظل قائما من الناحية العملية، حتى بالنسبة للدول المتطورة صناعيا، فما أثارته إعادة هيكلة الصناعة الفرنسية خلال السنوات الأخيرة، من مشاكل اجتماعية وسياسية يعتبر برهانا على ذلك. وعلى أية حال سنعود لهذا الموضوع عند الحديث عن استراتيجيات التنمية الاقتصادية (وهو موضوع الفصل الثالث) ونكتفي هنا بالقول أن سياسة التصنيع السليمة هي التي تراعي امكانيات البلد المعني وحاجات سكانه. وأي حياد عن هذه القاعدة العامة، إما أن يكون نتيجة لتقليد أعمى لما وصلت إليه الدول الصناعية أو نتيجة لـ«العمى المذهبي».

(1) - سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص. 296-298.

مجالات تأثير الصناعة على عملية التنمية

سبق أن أشرنا في بداية البحث إلى المجالات التي تؤثر فيها الصناعة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسنحاول هنا معالجة هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

يمكن حصر المجالات التي تؤثر فيها الصناعة على التنمية في أربعة هي :
الاستخدام، التراكم، التقدم التقني وتغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية.

بصورة عامة، يمكن القول أن التصنيع يرفع من حجم الاستخدام، وذلك ليس بسبب ما تتطلبه عملية الإنتاج الصناعي من يد عاملة فحسب بل وأيضا بسبب ما تحتاجه النشاطات المرتبطة بهذه العملية كالنقل والتسويق وبغية الخدمات الإنتاجية، من عمل. ولكن يبدو أن تجربة التصنيع في البلدان النامية كانت مخيبة للآمال في هذا المجال. إذ رغم الجهود التي بذلتها هذه البلدان في مجال التصنيع، ظلت نسبة العاملين في النشاط الصناعي إلى مجموع القوة العاملة، متدنية جدا. فالاستخدام هنا لم يتم بنفس معدل نمو الإنتاج الصناعي[1]. ربما لأن الصناعات التي انشأتها هذه البلدان كانت تستخدم تقنيات مدخرة للعمل!. ويذهب غونار ميرادل *G. Myrdal*[2] إلى القول بأن التصنيع - على العكس مما يعتقده البعض - يقلص حجم الاستخدام الكلي في المراحل الأولى للتنمية، وذلك بسبب تدميره للصناعات الحرفية المستخدمة لليد العاملة. في حين يفسر اقتصاديون آخرون عدم استيعاب الصناعة لليد العاملة في الكثير من الاقتصادات النامية، بعوامل مؤسسية *Facteurs institutionnels*. يزعمون أنها تحول دون إقامة التوازن في سوق العمل. ذلك أن العمال الأقوياء سياسيا (أي المنتظمين في نقابات) يجبرون مستخدميهم على أن يدفعوا لهم أجورا أعلى بكثير من متوسط دخول العاملين في الزراعة. فيجتذب هذا الفرق الكبير في

---

(1) - زياد الحافظ، استيعاب العمل في القطاع الصناعي، (بيروت، معهد الإنماء العربي، 1981)، ص. 8.

(2) - Gunar Myrdal, Asian Drama, PP. 1174-1176, Cité par Abdelkader Sid'Amed, Op. Cit. P. 715.

المداخيل، العمال الريفيين إلى المدن. إلا أن هذه الهجرة الريفية لا تؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الصناعي للاسباب المذكورة أعلاه. مما يحول دون إكتتاب أرباب العمل للمزيد من العمال، مفضلين على ذلك استخدام تقنيات كثيفة برأس المال. وهكذا يتوسع القطاع الصناعي دون حصول توسع مماثل في الاستخدام.

وبصرف النظر عن صحة أو عدم صحة التحليل السابق، فإن القطاع الصناعي يواجه في الحقيقة، صعوبة كبيرة في حل مشكلة البطالة البنيوية التي تعاني منها الدول النامية على العموم. ولأخذ فكرة عن تلك الصعوبة نذكر أن «قطاعا صناعيا يستخدم 20% من قوة العمل، عليه أن يزيد معدل استخدامه بنسبة 15% سنويا وذلك، فقط لكي يتمكن من امتصاص أو استيعاب الزيادة الحاصلة في قوة العمل الكلي، الناتجة عن معدل نمو سنوي (في السكان) قدره 3%»[1]. فإذا علمنا أن متوسط معدل النمو الصناعي في البلدان النامية، ظل يتراوح خلال العشرين سنة الماضية بين«"0,60%" و"5%"»[2] لأدركنا مدى صعوبة القضاء على البطالة في هذه البلدان بواسطة التصنيع وحده. ومع ذلك يظل القول بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية لامتصاص البطالة البنيوية قولا صحيحا أثبتته تجربة الدول الصناعية (الرأسمالية والإشتراكية).

أما فيما يتعلق بدور الصناعة في تسريع عملية التراكم، فلاشك أن التصنيع يخلق إمكانية التمويل الذاتي لمشاريع التنمية، بفضل ما تحققه الصناعة من أرباح (خاصة إذا كانت السياسة السعرية للدولة تخدم هذا الإتجاه) ولكنها تبقى مجرد إمكانية، لأن العبرة ليست في خلق الفائض الاقتصادي الصناعي فحسب، بل وفي استخدامه أيضا لصالح التنمية. وقد رأينا خلال بحث سابق (بحث رأس المال) كيف أن «الرأسماليين» في البلدان النامية، يحملون «رؤوسا اقطاعية» وبالتالي يخصصون النسبة الأكبر من أرباحهم الصناعية لا إلى عملية التراكم، بل إلى الاستهلاك التبذيري وحتى في الحالات التي تحتكر فيها الدولة النشاط الصناعي، فإن الصناعة قد لاتسرع من عملية التراكم الرأسمالي، إذا كانت الاستثمارات الصناعية الحكومية لا تحقق أرباحا أو كانت هذه الأرباح تستخدم لاغراض أخرى. في مثل الحالات السابقة، تتوقف المساهمة

---

(1) - D. Turnham, "The employment problem, in less developed Countries" in Rewiew of Evidence, Cité par A. Sid'Amed, Op. Cit. P. 539.

(2) - World Development Raport (Washington, 1985), PP. 176-177.

الفعلية للصناعة في تسريع عملية التراكم الرأسمالي، على الإدارة الاقتصادية السليمة للقطاع الصناعي الكحومي، وعلى مراقبة نشاطات القطاع الخاص وتوجيهها الوجهة التي تخدم عملية التراكم.

وتؤثر الصناعة في التنمية أيضا، من خلال التأثير المتبادل الذي يتم بينها وبين التقدم التقني. وفي هذا الصدد، يقول الأستاذ مطانيوس حبيب[1] «يعتبر التقدم التقني شرطا ضروريا من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقوم الصناعة بتوليد وتعميم التقدم التقني سواء عن طريق الابتكارات التي يستلزمها تطوير الأنشطة الأخرى، أو بتأثير المحاكاة». ويعني ذلك أن الصناعة تشكل «الدعامة المادية *Le support matériel*» للتقدم التقني. فأي اختراع مهما كانت قيمته العلمية لن يفيد التنمية الاقتصادية بشيء مالم يتم إدماجه في عملية الإنتاج. يضاف إلى ذلك أن الكثير من الاختراعات العلمية يتولد عن عملية الإنتاج الصناعي ذاتها.

تقوم الصناعة أيضا بدور أساسي في عملية التنمية من خلال تغييرها لبنية الاقتصاد الوطني. وهو تغيير ينتج عنه :

أ - رفع إنتاجية العمل وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج والدخول.

ب - الحد من الاثار السلبية للعوامل الخارجية (الطبيعية وغير الطبيعية) على الاقتصاد الوطني، مما يعزز استقرار الدخل الوطني ويسهل تنفيذ الخطط التنموية.

ج - تحسين ميزان المدفوعات على المدى البعيد، ونقول على المدى البعيد، لأن تجارب الدول النامية، قد أثبتت أن تصنيع بدائل الواردات من السلع الاستهلاكية، لم يخفف العبء على موازين مدفوعات هذه الدول لما يتطلبه هذا النوع من التصنيع من استيراد للسلع الإنتاجية.

د - زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، مما يجعله قادرا على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على أذواق المستهلكين أو على تقنيات الإنتاج.

هـ - تعزيز عملية التكامل والترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لما تتصف به الصناعة من قدرة على الاجتذاب *Entraînement* الخلفي *en amont* والأمامي *en aval* للنشاطات الأخرى.

---

(1) - مطانيوس حبيب، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص. 228.

و - والأهم من ذلك كله، يساهم التصنيع في تغيير الانسان نفسه عن طريق تغيير نمط حياته المادية. فتتغير تبعا لذلك قيمه ومفهومه للمجتمع والوطن والله والطبيعة الخ.. مما ينعكس ايجابيا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيدفعها من جديد إلى مرحلة أكثر تقدما من مراحل التطور المجتمعي.

وبصورة اجمالية، نستطيع القول أنه من الصعب تصور حصول تقدم اقتصادي واجتماعي حقيقي (في عصرنا الحاضر) في أي بلد بدون التصنيع بمفهومه الواسع الذي تكلمنا عنه سابقا. ومما لاشك فيه أن التصنيع بهذا المفهوم قد لايكون متاحا لمعظم البلدان النامية منفردة. لذا لابد لهذه البلدان - خاصة تلك التي تربط بينها علاقات الدم والجوار - من تحقيق نوع من الاعتماد الجماعي على الذات للخروج من حالة التخلف التي تعيشها الآن.

رابعاً- التنمية والاعتماد على الذات (بما في ذلك الاعتماد الجماعي على الذات).

يبدو أن التاريخ الاقتصادي للدول المتطورة حاليا، لايذكر لنا أن أيا منها - باستثناء بعض الدول الاشتراكية - قد حققت ما حققته من تقدم اقتصادي واجتماعي بالاعتماد على الذات أي بالاعتماد على مواردها الخاصة. فالدول الرأسمالية المتطورة حاليا، اما أنها أقامت تقدمها الاقتصادي والاجتماعي على النهب المباشر أو غير المباشر للشعوب الأخرى، أو أقامته بفضل مساعدة بعضها للبعض الآخر (الاعتماد الجماعي على الذات). وقد نبه إلى هذه الناحية الأخيرة (العون المتبادل) الاقتصادي الفرنسي بيير مايييه[1] - عميد خبراء السوق الأوروبية المشتركة - حين قال : «إن فرنسا لم تستطع دخول الثورة الصناعية، إلا بفضل المساعدة الخارجية، وخاصة رؤوس الأموال والخبرة الفنية التي تدفقت عليها من انجلترا. ففي عام *1848*، كان يعمل في صناعة التعدين الفرنسية أكثر من *15000* خمسة عشر ألفا عامل ماهر انجليزي». وحين قال أيضا : «ان الثورة الصناعية قد بدأت في الولايات المتحدة الامريكية، مع أواخر القرن التاسع عشر بمساعدة انجلترا من الناحية المالية وتدفق اليد العاملة الماهرة (وغير الماهرة : جلب العبيد من افريقيا) من جميع أنحاء العالم»[2] كما ساعد ألمانيا على الانطلاق *Décollage* كل من انجلترا وفرنسا، وخاصة في المجال التقني : «إذ أشرف مهندسون انجليز على بناء السكك الحديدية في ألمانيا، وتم استيراد ما يلزم لذلك من انجلترا وفرنسا أيضا»[3].

وعندما نالت المستعمرات السابقة (الدول النامية حاليا) استقلالها السياسي، أظهرت رغبة شديدة في تجاوز حالة التخلف التي ورثتها من العهد الاستعماري. ولتحقيق هذا الهدف نصحها الاقتصاديون على مختلف مذاهبيهم، بالعمل على تحقيق معدلات نمو تفوق تلك التي تحققها الدول المتطورة حاليا. فإذا فعلت ذلك، ستجد نفسها بعد فترة زمنية محددة في نفس المستوى من التطور. ولكن تحقيق معدلات نمو بهذا الارتفاع، يتطلب المـــــزيد من الاستثمارات التي تفوق طاقة اقتصادات وليدة، مثل

(1) - Pierre Maillet, La croissance économique Op. Cit., PP. 12-13.

(2) - IBID. P. 14.

(3) - IBID. P. 15.

اقتصادات هذه الدول المستقلة حديثا. فما هو الحل إذا؟ - يكون الحل، إما بالمزيد من الضغط على استهلاك شعوب، يعيش معظمها على الكفاف أصلا، أو اللجوء إلى المساعدة الخارجية. وكان الحل الأخير أقرب إلى الصواب، طالما أنه يحقق هدفين في آن واحد (تأمين الموارد اللازمة لعملية التنمية مع تجنب عواقب المزيد من تردي مستوى حياة الشعوب النامية : الثورة مثلا). وأيدت الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة هذا الحل لأسباب معروفة لدى الجميع. فأعلن الرئيس الامريكي (هاري ترومان) في كانون الثاني/ يناير 1949 في النقطة الرابعة من خطاب له بهذا التاريخ، بأنه «سيوفر القوة الباعثة على الحياة لتحويل شعوب العالم نحو عمل مظفر ضد اعدائها القدامى : الجوع والبؤس واليأس». ومنذ ذلك التاريخ، بدأت رؤوس الأموال الخاصة والعامة، والخبرة الفنية تتدفق على الدول النامية الموالية للغرب خاصة. وإذا اقتصرنا على متابعة «العون العام من أجل التنمية» - لأن «العون» الخاص يصعب حصره في إطار هذا البحث - نرى أنه قد تطور على النحو التالي :[1]

ففي عام 1949، تم إنشاء البرنامج الموسع للمساعدة الفنية التابعة للأمم المتحدة والرامي إلى إخراج المساعدة الدولية للتنمية من الإطار الثنائي الذي كانت تمنح فيه هذه المساعدة بشروط غالبا ما تمس من استقلال البلد المتلقي لها. لكي توزع عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وكانت هذه المساعدة ترمي إلى مد الدول النامية بالخبرة الفنية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما كانت تأخذ شكلين أساسيين : شكل تزويد الدول المعنية بالخبراء الأجانب، وشكل المساعدة على إنشاء المعاهد العلمية والفنية لتكوين مثل هؤلاء الخبراء محليا، مع وجود شكل ثالث من المساعدة الفنية هو استقبال المتدربين من الدول النامية في معاهد الدول المتقدمة.

و في عام 1958، ظهرت الحاجة - مع تزايد عدد الدول المستقلة - إلى تحسين الموارد المالية المخصصة لمساعدة الدول النامية، فأنشأت الأمم المتحدة ما سمته بالصندوق الخاص، الذي كانت مهمته «تقديم مساعدة منتظمة لدعم التنمية التقنية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة في

---

(1) - سيدي محمود سيدي محمد، أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على تنمية الأقطار العربية، رسالة ماجستير بإشراف الاستاذ الدكتور ابراهيم شيخ بندر، مقدمة إلى جامعة حلب، 1981 ص. 85.

البلدان النامية»[1] ويحصل الصندوق المذكور أعلاه، على موارده المالية، من المساهمات الاختيارية التي تقدمها الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة أو في المنظمات المتخصصة التابعة لها، ومن الهبات التي يتلقاها من مصادر غير حكومية، بعملة يمكن للصندوق استخدامها عند الحاجة.

و في عام *1961*، أعلنت الأمم المتحدة عن عقد التنمية الأول، بموجب قرار الجمعية العمومية رقم : *1710* المؤرخ بتاريخ *19* كانون الأول/ ديسمبر من العام المذكور. وقد دعت فيه إلى تحقيق معدل نمو سنوي أدنى في الناتج الوطني الإجمالي للدول النامية لايقل عن *5%* لكل بلد على حدة. ولتحقيق هذا الهدف، أتخذت الأمم المتحدة، مجموعة من التدابير الهادفة إلى تحريض عملية التنمية في تلك البلدان. وكان من بين هذه التدابير إنشاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية *P. N. U. D.* الذي بدأ نشاطه الفعلي مع بداية عام *1966*. ويقوم هذا البرنامج بـ«مساعدة البلدان النامية في جهودها لتعزيز اقتصادها القومي. بتوفير مساعدة منتظمة وثابتة في مجالات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقصد تدعيم استقلالها الاقتصادي والسياسي».

وفي عام *1967*، تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بموجب القرار *2152* الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها *21* الواحدة والعشرين، وذلك بهدف «تشجيع خطى التصنيع في البلدان النامية» بالوسائل التالية التي تتعهد المنظمة بها :

- تقديم المساعدة للبلدان النامية، خاصة المساعدة التي من شأنها تطوير وتشغيل الصناعات الأساسية أو الصناعات الأخرى المرتبطة بها. وتقديم المساعدة الخاصة بالعمليات الصناعية بما في ذلك إجراءات التطبيق الفعال للأساليب الحديثة في الإنتاج والبرمجة والتخطيط الصناعي، ودعم المؤسسات الصناعية وتطوير وتكثيف ونقل التكنولوجيا وتدريب العمال.

- مساعدة البلدان النامية في الحصول على القروض الأجنبية لتمويل مشروعاتها الصناعية واعتبار المنظمة كوسيط بين البلدان النامية والصناعية في إتصالاتها ومشاوراتها ومفاوضاتها الهادفة إلى تصنيع البلدان النامية. وتقديم الخدمات الاستشارية لها. بالتعاون

---

(1) - المرجع نفسه، ص. 86.

مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، حول استغلال وتحقيق الاستفادة الفعالة من الموارد الطبيعية والمواد الخام الصناعية والمنتوجات الفرعية والجديدة. والتعاون مع اللجان الاقليمية في مجال التخطيط للتنمية الصناعية والمشاورات الاقليمية مع الإهتمام الخاص بحاجات البلدان الأقل نموا.

- العمل على تطوير مفاهيم واجراءات الدراسات ذات الإتجاه العلمي وبرامج البحوث لتسهيل تنفيذ النشاطات المذكورة. والعمل على تنسيق كافة نشاطات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية الصناعية.

وفي عام *1971*، أعلنت الأمم المتحدة عن العقد الثاني للتنمية، الذي كان يرمي إلى جعل الدول النامية تحقق معدل نمو سنوي مقداره *6%* بواسطة توسع الإنتاج الزراعي قدره *4%* وفي الإنتاج الصناعي *8%*. وبالنسبة للإنتاج الصناعي فقد قررت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (التي أشرنا إليها سابقا) في مؤتمرها الثاني المنعقد في لِيمَا (عاصمة البَّرُو) عام *1975*، الوصول بهذا الإنتاج إلى *25%* من حجم الإنتاج الصناعي العالمي في عام *2000*. علما أن حصة البلدان النامية من هذا الإنتاج، لم تكن تتجاوز *7%* خلال انعقاد المؤتمر المذكور.

بالإضافة إلى الجهود السابقة في مجال العون من أجل التنمية، هناك جهود أخرى تقوم بها بعض المنظمات الدولية. مثل قيام منظمة الأغذية والزراعة *F. A. O.* باستخدام الفوائض الزراعية في عملية التنمية في هذه البلدان وذلك من خلال برنامجها المسمى «المنتجات الغذائية في خدمة التنمية». وكذلك قيام منظمة «الإتفاقية العامة للتجارة الخارجية والتعرفة الجمركية *G. A. T. T*» بحث الدول الصناعية على تخفيف الرسوم الجمركية والقيود الأخرى التي تفرضها هذه الدول على صادرات البلدان النامية وخاصة صادراتها من المنتجات الصناعية. وكذلك قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *C. N. U. C. E. D.* بحث البلدان الغنية على تخصيص *1%* من دخلها القومي لتمويل التنمية في البلدان ذات الموارد المالية المحدودة.

بالإضافة إلى العون المتعدد الأطراف، كانت هناك المساعدات الثنائية التي تقدمها دولة لأخرى بموجب عقد اتفاقيات ثنائية بينهما. كما أقبلت الدول النامية على استيراد رؤوس الأموال الأجنبية، بطرق مختلفة،

تراوحت بين فتح الباب على مصراعيه للمستثمرين الأجانب الذين يأتون مع رؤوس أموالهم وخبرتهم للقيام بالاستثمارات المباشرة في البلد المضيف، وبين الاكتفاء بالاقتراض من الخارج على أمل الاستغناء عنه في مرحلة لاحقة من التنمية الاقتصادية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بعد ما يقرب من أربعين سنة من «العون الدولي للتنمية» هو : هل ساعد هذا العون على تقليص الهوة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، في أي مجال من المجالات، كما كان ينتظر منه؟ - في الحقيقة أن كل المؤشرات تدل على أن هذه الهوة، لم تكن أكثر اتساعا منها في أي وقت مضى (أوضحنا ذلك في الفصل الأول من هذه الرسالة). الأمر الذي جعل بعض الكتاب لا يتردد في القول بأن «المساعدة الخارجية للتنمية» كانت أكبر معيق لهذه التنمية ذاتها. لأنها قد حالت دون اعتماد هذه البلدان على ذاتها لتحقيق التنمية، مما مهد أمامها الطريق للوصول إلى حالة خطيرة من التبعية المالية والاقتصادية والتكنولوجية وحتى الحضارية. وانطلاقا من هذه النتائج غير المرضية للعون الدولي للتنمية، والناجمة أساسا عن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي السائد (إن آليات هذا النظام كما أوضحنا سابقا، تجعل البلدان النامية هي التي تساعد في الحقيقة البلدان المتطورة..) بدأ التفكير في البحث عن وسائل أخرى لتحقيق تنمية مستقلة في البلدان النامية. وكان هناك اقتراحان أساسيان، أحدهما يتمثل في الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على «التبعية المتبادلة *L'interdépendance* بين الدول النامية والمتطورة، ويكون أكثر إنصافا للدول الأقل تطورا والثاني يدعو إلى القطيعة مع النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وتبني استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد أساسا على الذات بما في ذلك الذات الجماعية (أي اعتماد البلدان النامية على بعضها البعض الآخر).

أما الدعوة إلى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، فقد واجهت معارضة شديدة من قبل الدول الرأسمالية المتطورة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية. وتبرر هذه الدول موقفها بالقول أنه لا داعي لتغيير هذا النظام مادام يحقق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج على المستوى الدولي!؟ فقد ورد في التقرير الخاص بسياسة التنمية في ألمانيا الغربية : «إن حكومة ألمانيا الاتحادية مستعدة للمساهمة في تطوير أبعد للنظام الاقتصادي الدولي على أساس علاقات اقتصاد السوق.. وهي غير مستعدة

لقبول مطالب تهدد الوظائف الأساسية للاقتصاد العالمي أو تنطوي على أعباء مالية غير مقبولة»[1]. كما أعلن ممثل الولايات المتحدة الامريكية في الدورة السابعة الخاصة للأمم المتحدة أن «منظمة الأمم المتحدة لاتستطيع، وينبغي ألا تحاول قيادة عالم اليوم نحو ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.. فنحن مستعدون للإلتزام بمساعدة الدول النامية في معالجة مشاكل صادراتها لكننا لا نوافق على تغيير آلية السوق»[2] في حين أن الدول النامية تريد تغيير هذه الآلية، لأنها هي التى أوصلتها إلى ماهي عليه الآن من تأخر اقتصادي (انظر الفصل الأول، بحث العوامل الخارجية للتخلف). وقد أدى هذا الخلاف الأساسي في وجهات النظر بين مجموعتي الدول النامية والمتطورة إلى توقف الحوار بين «الشمال» و«الجنوب» الذي كان يستهدف وضع الأسس لنظام اقتصادي عالمي جديد.

وبفشل الجهود التي كانت ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، لم يبق أمام الدول النامية سوى الإعتماد على الذات. ويمكن لذلك أن يتم على ثلاثة مستويات*:

1 - الإعتماد على الذات على المستوى القطري حيث يقوم كل قطر من أقطار البلدان النامية بتعبئة موارده المالية والبشرية، واستخدامها استخداما عقلانيا لبلوغ التقدم الاقتصادي والاجتماعي، دون اللجوء إلى طلب «مساعدة» الدول الرأسمالية.

2 - الإعتماد على الذات على المستوى القومي : حيث تتوحد من جديد قدرات الأمة الواحدة التي كانت مشتتة حتى الآن بسبب التجزئة، فتصبح قادرة على تحقيق ما عجزت اجزاؤها منفردة عن تحقيقه وهو التنمية المستقلة والشاملة.

3 - الإعتماد على الذات على المستوى الإقليمي أو على مستوى العالم الثالث : حيث يقوم بعض الدول النامية أو جميعها بتقديم العون

(1) - ميهالي شماي، البلدان النامية والاقتصاد العالمي، (الترجمة العربية) (بيروت : دار ابن خلدون، 1980)، ص. 81.

(2) - عبد الأمير عبود، «أسس الحوار حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، مجلة الاقتصاد (العراقية) العدد السادس (اذار/ مارس 1979)، ص. 75.

المتبادل (رؤوس الأموال والمنافذ والخبرة الفنية). وتقوم بتوحيد مواقفها إزاء الدول الصناعية بهدف تحسين ميزان القوى على الصعيد العالمي لصالحها.

وفي الحقيقة أن سر الإعتماد على الذات يتمثل في المثل القائل «ساعد نفسك تساعدك السماء». وفي الواقع أن السماء لاتساعد أحدا. وإن مساعدة الدول الرأسمالية للدول النامية قد رأينا نتائجها. ولكن ما ينتظر من الإعتماد على الذات في حل المشاكل الاقتصادية المستعصية يقوم في تصورنا على مايلي :

فبالنسبة لكل قطر على حدة، عندما يقرر هذا القطر الإعتماد على نفسه لتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية أو ترغمه الظروف الخارجية على ذلك، فإنه سيقوم بإعادة «ترتيب البيت من الداخل» أي يقوم باحداث تغييرات جذرية داخلية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بصورة تكفل سيادة المساواة - داخليا - في الحقوق والواجبات. فيفسح بذلك المجال أمام مواطنيه للمشاركة الفعلية في عملية التنمية وفي تحديد الغايات النهائية لهذه التنمية، وتحديد الوسائل اللازمة لبلوغها. على أن يتم كل ذلك حسب رغبة المواطنين لا حسب رغبة «المسؤولين». عندها ستعود للأفراد ثقتهم بأنفسهم وبمواطنيهم وبوطنهم وبقيادتهم. فتصحى ضمائرهم، وتتفجر طاقاتهم. فيتنجون أكثر، ويدخرون أكثر، ويبتكرون أكثر، ويضحون أكثر. وهذا ما تحتاجه عملية التنمية في كل زمان ومكان وخاصة التنمية المعتمدة على الذات.

وبالنسبة للأمة المجزأة تكون التفاعلات السابقة أكثر شأنا وأعمق أثرا على عملية التنمية القومية، عندما تتم بين أقطار وأبناء تلك الأمة. فتولد بذلك طاقة مادية ومعنوية تفوق بكثير مجرد جمع الطاقات القطرية المكونة لها. وإذا أردنا ترجمة ذلك إلى اللغة الاقتصادية، نقول إن الإندماج الاقتصادي بين هذه الأقطار يخدم عملية التنمية المعتمدة على الذات القومية من النواحي التالية :

١ - إتاحة الفرصة لإقامة المشروعات الانتاجية الضخمة التي يتعذر على القطر الواحد إقامتها لأسباب مالية أو تكنولوجية، فيزداد بذلك الإنتاج وتنخفض أسعاره. الأمر الذي يمكن من تحقيق اشباع أكثر لحاجاتهم إذا كان المشروع المعني ينتج للإستهلاك، أو يمكن المشاريع

الإنتاجية القومية من الحصول على تجهيزات أكثر تطوزا بتكاليف أقل، إذا كان المشروع منتجا لوسائل الإنتاج.

2 - إتاحة الفرصة لكل قطر من أقطار الأمة بالتخصيص في المجالات الإنتاجية والخدمية التي يتمتع فيها بميزة نسبية. مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تنويعه وتطويره.

3 - التغلب على ضيق السوق القطرية، مما يتيح للمشاريع الإنتاجية القائمة أصلا، العمل بطاقتها الإنتاجية العظمى، ويتيح الفرصة لإقامة مشاريع جديدة كان يحول دون إقامتها ضيق السوق القطرية.

4 - دعم القدرة التنافسية في السوق العالمية لمنتجات الأقطار الداخلة في عملية الإندماج الاقتصادي ودعم قدرة هذه الأقطار على المساومة في حالة الاسواق العالمية المنظمة (الإتفاقيات التجارية).

5 - توسيع اسواق العمل ورأس المال، مما يتيح للعمال وأرباب العمل مجال اختيار أوسع لنوع النشاطات التي تناسبهم وتؤمن لهم مداخيل أعظمية.

6 - توسيع القاعدة العلمية - التكنولوجية التي كان يصعب على القطر الواحد توسيعها لأن «استخدام منجزات التقدم التكنولوجي والإفادة منها بالدرجة القصوى، ممكنة فقط في ظل الإنتاج الكبير الذي يقتضي التخصص وأحيانا الاتمتة وهذا لن يكون متاحا للبلدان صغيرة الحجم»[1].

كما ينبغي أن يكون الهدف النهائي للإندماج الاقتصادي بين أقطار الأمة الواحدة هو استعادة وحدتها السياسية. ودون السعي نحو تحقيق هذا الهدف الأخير، يتراجع الإندماج الاقتصادي القومي إلى مستوى التعاون أو التنسيق الاقتصادي بين دول لاتربطها سوى المصالح الاقتصادية. حيث تتحول الوحدة القومية من هدف سامي يخفق له قلب كل فرد من أفراد الأمة ويستعد للتضحية من أجل بلوغه. إلى «بند» من بنود «المحاسبة القومية» ينتظر تقييم الاقتصاديين له! ...

---

(1) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

وعلى أية حال، نجد أمامنا من الناحية العلمية، عدة نماذج لمحاولات الإعتماد على النفس فعلى مستوى البلد الواحد، تمكنت كوريا الديموقراطية من تحقيق التنمية بالإعتماد على الذات[1] وقد أخترنا هذه الدولة دون سواها من الدول الإشتراكية، لتشابه ظروفها مع ظروف معظم الدول النامية من حيث حجم السكان، والمساحة ومحدودية الموارد الاقتصادية والمعانات من الاستعمار سابقا. ونذكر أمثلة على التدابير التي إتخذها هذا البلد من أجل تعزيز عملية التنمية المعتمدة على الذات، فقد كان يخرج الطلاب قبل نهاية دراستهم الجامعية ليستعيض بهم عن الخبرة الأجنبية. وعندما أصابت هذا البلد كارثة طبيعية في إحدى السنوات، أفسدت محاصيله من القطن، وكادت صناعة النسيج أن تتوقف من جراء ذلك، وجه فورا بحوثه العلمية لإيجاد بديل للقطن ليستخدم كمدخلات لصناعته النسيجية، وقد تم تحقيق هذا الهدف خلال فترة وجيزة.

وبالنسبة للإعتماد الجماعي على الذات توجد أمامنا تجارب ناجحة في هذا المجال مثل تجربة الدول الإشتراكية وإلى حدما تجربة دول السوق الأوروبية المشتركة.

أما محاولات الدول النامية في هذا المجال (مجال الإعتماد الجماعي على الذات)، فلم تزل أثارها على تنمية هذه البلدان محدودة. فالتعاون والتضامن بين هذه الدول، قد أصيب بالشلل خلال السنوات الأخيرة، وكان ذلك نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم حدة الخلافات السياسية بين «الساسة» في هذه البلدان. إلى درجة أن البعض[2] يرى الآن أن هذا التعاون قد سجل خطوة إلى الوراء خلال المؤتمر الأخير لمجموعة 77 المنعقد في القاهرة خلال الفترة *17-23* آب/ اغسطس *1986*.

ولم تكن التجربة القومية العربية في مجال الإعتماد الجماعي على الذات، أكثر حظا في النجاح من تجربة الدول النامية ككل في هذا المجال. ويرجع الاقتصاديون العرب ذلك إلى العوامل التالية :

---

(1) - شريل باير، المرجع السابق ذكره، الملحق رقم (2).

(2) - مهدي دخل الله، «على هامش مؤتمر مجموعة 77 - قضايا وآفاق استراتيجية الإعتماد الجماعي على الذات»، منشورات حزب البعث العربي الإشتراكي، سلسلة، الدراسات الاقتصادية والسياسية عدد 22 (ايلول 1986)، ص. 2-3.

1 - اختلاف مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأقطار العربية.

2 - غياب هدف التكامل الاقتصادي العربي في معظم الخطط الاقتصادية القطرية.

3 - تنافس الاقتصادات في بعض الأقطار العربية وتشابهها. ونقص وسائل النقل وعدم توفرها أحيانا بين الأقطار العربية.

4 - قصور العملات القابلة للتحويل وضعف العلاقات النقدية والمالية العربية.

5 - ارتباط بعض الأقطار العربية بالتكتلات الاقتصادية الأجنبية (مثل علاقة أقطار المغرب العربي بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية).

6 - مشاكل توزيع أعباء ومكاسب التكامل الاقتصادي بين الأقطار الداخلية في عملية التكامل.

7 - أسباب سياسية (إختلاف الأنظمة وغياب الإرادة السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي وانتشار النزعة القطرية والاقليمية الخ..).

وفي رأينا أن هذه المصاعب يمكن التغلب عليها ولابد من ذلك لاحتواء المخاطر التالية :

1 - مخاطر التواجد الصهيوني في قلب الوطن العربي.

2 - مخاطر التبعية الاقتصادية بما في ذلك التبعية الغذائية للخارج.

3 - مخاطر استمرار استنزاف الامبريالية العالمية للثروة العربية المادية والبشرية.

4 - مخاطر التخلف ككل وفشل التنمية العربية.

ولا شك أن الوطن العربي ككل لديه من الإمكانيات مايسمح له باحتواء هذه المخاطر وغيرها، شريطة أن يحسن استخدام هذه الإمكانيات. فالوطن العربي يَعِد حاليا «مائة وثمانيين مليون نسمة»(1) ويمتد على رقعة أرضية تساوي مساحتها *1400* ألف وأربعمائة مليون هكتار، وهو غني بموارده الطبيعية المتنوعة، وبرصيده الحضاري، وبموقعه الاستراتيجي، وأخيرا وليس آخرا بأمواله التي لازالت رغم إنهيار أسعار النفط تغذي المؤسسات المالية الدولية.

لذلك كله، نستطيع القول دون أي خوف من الوقوع فى الذاتية ان الشرط اللازم والكافي لتحقيق التنمية العربية المستقلة والمعتمدة على الذات القومية هو تحقيق القومية العربية الشاملة.

---

(1) - عبد اللطيف يوسف الحمد، المرجع السابق ذكره، ص. 15.

الفصل الثالث : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

عندما نالت الدول النامية استقلالها السايأسي، وجدت نفسها في حالة من الاستعمار الاقتصادي لاتقل خطورة عن الاستعمار السياسي. فدخلت من جديد في نضال من نوع آخر، يستهدف إعادة بناء وتوجيه اقتصاداتها الوطنية بحيث تتحول من اقتصادات متخلفة متجهة نحو الخارج، تخدم أساسا مصالح الدول المستعمرة سابقا إلى اقتصادات متطورة متجهة نحو الداخل تخدم المصالح الوطنية للدول المعنية.

وقد كان إنجاز مثل هذه التحولات، يتطلب فيما يتطلبه بذل جهود استثمارية كبيرة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. ولكون موارد هذه الدول المستقلة حديثا، كانت تتصف بالندرة أو المحدودية عشية استقلالها، بسبب معاناتها الطويلة من النهب الاستعماري والركود الاقتصادي، فقد توجهت هذه الدول إلى النظرية الاقتصادية تلمسا للحلول المناسبة لمشاكلها الاقتصادية النوعية.

ولم تكن النظرية الاقتصادية التقليدية أو التقليدية الجديدة بقادرة على تقديم الحلول المنشودة. لأن النظرية الأولى تنصح بالتخصص الدولي (أي أنها تنصح هذه البلدان بتركيز مالديها من موارد مالية وتقنية في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية على المستوى الدولي) وهذا الحل يبدو - حسب التجارب - أنه لايلائم هذه الدول، وذلك بسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة (التبادل غير المتكافئ مثلا) ورفض الدول المتطورة (الرأسمالية) أي تعديل لها من شأنه أن يساعد الدول النامية على الخروج من تأخرها الاقتصادي.

أما النظرية الثانية (التقليدية الجديدة) فلا تهتم أصلا بمسألة التنمية بقدر ما تهتم بتحقيق التوازن العام (أنظر ما ذكرناه في هذا المجال في الفصل الثاني) الذي تعتبره معيارا للعقلانية الاقتصادية أي معيارا للاستخدام الأمثل لما هو متاح من عوامل التنمية لدى أي بلد كان بصرف النظر عن مستوى تطوره الاقتصادي. وبالتأكيد أن هذا الحل أيضا لا يلائم الدول النامية، لأن الهدف الأول لهذه الدول هو تغيير بناها الاقتصادية، ولن يتسنى لها ذلك في إطار التوازن السكوني. ومن هنا بدأت جهود الاقتصاديين تنصب على البحث عن حلول جديدة للمشاكل

الاقتصادية المستجدة والخاصة بالدول النامية. فكانت نتائج هذه الجهود ظهور الأفكار التي تعرف الآن بـ«استراتيجيات التنمية الاقتصادية» والتي تحاول معالجة الأمور التالية :[1]

- تنمية الإنتاج الصناعي وزيادة الدخل منه ورفع نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي.
- تطوير البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني بزيادة قدرته على تحقيق تنمية ذاتية مستقرة.
- تحقيق التكامل الإنتاجي بين الصناعة والزراعة والقطاعات الأخرى.
- توسيع فرص الاستخدام المنتج في الصناعة وزيادة العمالة.
- تطوير وتحديث الصناعات القائمة وإنشاء صناعات لاستثمار الثروات الزراعية والمعدنية.
- تنمية صناعة بدائل المستوردات.

وفي الحقيقة أنه يمكن حصر هذه الاستراتيجيات في استراتيجيتين أساسيتين هما :

1- استراتيجية التنمية المتوازنة، التي ترى أن التنمية تقوم على أساس إنتشار الاستثمارات.

2 - استراتيجية التنمية غير المتوازنة، وترى على العكس مما تراه استراتجية التنمية المتوازنة أن التنمية على أساس تركز وتمركز الاستثمارات.

يضاف إلى هاتين الاستراتيجيتين فكرة «الوفاء بالحاجات الأساسية» التي لم تتبلور بعد، بالقدر الكافي في صورة استراتيجية مكتملة للتنمية إذ أنها لازالت تعالج في الأوساط «الأكادمية». على المستوى المفهومي *Conceptuel*، فقط وبصورة «شاعرية» في معظم الأحيان. وسوف نعرض فيمالي جميع هذه الاستراتيجيات والأفكار، والانتقادات الموجهة لها.

---

(1) - سليم ياسين، مداخلته Son intervention خلال «ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي»، مرجع سابق ذكره، ص. 55.

1-3 استراتيجية التنمية المتوازنة

إن أول من صاغ هذه الاستراتيجية هم ثلاثة اقتصاديين امريكيين واقتصادي انجليزي. أما الاقتصاديون الامريكيون فهم حسب التسلسل الزمني لظهور أعمالهم : بول روزانستين - رودان *P. Rosenstein- Rodan*[1]. ورغنارنوركسه *Regnar Nurkse*[2] وتيبور سيتوفسكي *Tibor Scitovsky*[3] وأما الانجليزي فهو آرتيرلويس *Arthur Lewis*[4]. وتقوم هذه الاستراتيجية على فكرة الاعتماد المتبادل *L'interdependance* بين المشاريع الاقتصادية في مجال الإنتاج والتصريف. وغالبا ماتعالج الفكرة الأولى (الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج) في الفكر الاقتصادي بصورة عامة، تحت عنوان «الوفورات الخارجية. *Les Economies Extern*» في حين تعالج الفكرة الثانية (الاعتماد المتبادل في مجال التصريف) في أدبيات التنمية بصورة خاصة تحت عنوان «الحلقة المفرغة *Le cycle vicieux*» وما يتطلبه كسر هذه الحلقة من ضرورة القيام بـ«دفعة قوية *Big push*» لعملية التنمية الاقتصادية، بواسطة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات المنتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة (مشاريع القاعدة الهيكلية الاقتصادية) في آن واحد. و في هذا الصدد يقول روزانستين - رودان[5] «هناك حد أدنى من الموارد التي ينبغي تخصيصها للتنمية الاقتصادية، لا يختلف كثيرا عن وضع طائرة ما على أهبة الاقلاع في الجو، فهي تحتاج إلى فترة زمنية معينة على الأرض وإلى سرعة معينة على الأرض تجمع خلالها قواها ثم تقلع.. » وكذلك عملية التنمية تحتاج للانطلاق إلى حد أدنى من الاستثمارات، فالقيام بعملية التنمية الاقتصادية وفق خطوات متباطئة ومتباعدة لن تكون له نتائج تذكر على السير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية. فلابد إذا من إقامة مجموعة من المشاريع التنموية في آن واحد كي يسند بعضها البعض الآخر.

---

(1) - Paul Rosenstein-Rodan, "Problems of industrialization of Easter and south-easter Europe" in American Economic Journal n° 53 (Juin-Sept. 1943), P. 205.

(2) - Regnar Nurkse, Les problème de la formation du capital dans les pays en voie de dévéloppement, Op. Cit. Premier chapitre.

(3) - Tibor Scitovsky, "Croissance balancée ou non balancée", in Economie Appliquée, Tome 12. N° 1er 2(Janv-Juin 1959) PP. 12-13.

(4) - Arthur Lewis, Théorie de la croissance éco. Op. Cit. PP. 275-93.

(5) - Paul Rosenstein-Rodan, Op. Cit. P. 247.

يقر الفكر الاقتصادي أن ربعية مشروع ما تكون أعلى كلما توفر له بقدر كاف مايلي :[1]

1 - المادة الاساسية التي يقوم بتحويلها.
2 - المواد التي يمزجها المشروع مع المادة الاساسية لإنتاج مادة جديدة.
3 - النشاطات الإنتاجية المستخدمة لمنتجاته كمدخلات.

وينتج عن هذه الحقيقة الاقتصادية، ضرورة القيام بتنمية المشاريع المتكاملة إنتاجيا بنسب متقاربة و في آن واحد لكي تتم الاستفادة من آثار الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج ويتم في نفس الوقت تحاشي الاختناقات وغالبا ما تسمى هذه الآثار بالوفورات الخارجية التقنية لتمييزها عن الوفورات الخارجية المالية التي تنتج عن آليات السوق (تغير السعر والطلب).
وبصورة عامة يمكن ارجاع الوفورات الخارجية التي يحققها مشروع اقتصادي بفضل تواجده بين مشاريع أخرى متكاملة معه إنتاجيا إلى ما يلي :[2]

آ - امكانية حصول المشروع بفضل مجاورته للمشاريع الأخرى، على بعض الخدمات التي لم يكن بامكانه الحصول عليها بطريقة أخرى. أو بامكانه الحصول عليها ولكن بتكاليف عالية تحد من ربعيته.
ب - توفير تكاليف النقل التي كان المشروع سيتحملها لجلب مدخلاته لو لم تكن المشاريع الممونة له بهذه المدخلات موجودة بجواره.
ج - تعميم المعارف التطبيقية من أحد المشاريع المقامة إلى بقية المشاريع الأخرى فيوفر عليها بذلك تكاليف البحث العلمي.

ويرى أنصار استراتيجية التنمية المتوازنة، ان هذه الوفورات الخارجية ما كانت لتتحقق لو أنه تم تركيز الاستثمار في مشروع إنتاجي واحد وعدد محدود جدا من المشاريع. فالغالب أن هذا النوع الأخير من الاستثمار - مع افتراض حالة وجود الاقتصاد المغلق - يفتقر إلى الربعية بسبب غياب العوامل المذكورة أعلاه.

---

(1) - Tibor Scitovsky, Op. Cit. P. 12.
(2) - Jacob Viner, Op. Cit. P. 62.

وكما أن نقص أو انعدام الخدمات الانتاجية المتبادلة بين المشاريع، يؤثر على ريعيتها، كذلك يؤثر على هذه الريعية ضيق السوق وبالتالي، فإن تركيز الاستثمار في مشروع واحد أو عدد محدود من المشاريع في بلد نام (فقير) قد لايخدم عملية التنمية في هذا البلد لأن هذا الاستثمار سيكون مصيره الفشل لضيق السوق الوطنية عن استيعاب منتجاته. والمثال التقليدي على ذلك هو أن انشاء مصنع كبير للاحذية في بلد متخلف، يعيش معظم سكانه في مستوى الكفاف لن يكون تصرفا اقتصاديا بسبب نقص الطلب الفعال على منتجات هذا المعمل، لأن القوة الشرائية التي خلقها لدى العاملين فيه، ليس من المعقول أن توجه كلها لشراء الاحذية، بل سيوجه جزء منها فقط لهذا الغرض، وتكون نتيجة الاستثمار «الوحيد» السابق الذكر، من جهة وجود طلب فعال لدى العاملين في هذا الاستثمار لا يجد عرضا مقابلا له من السلع الاستهلاكية، ومن جهة أخرى وجود «فيض» في الانتاج لا يجد طلبا عليه، لأنه لا ينتظر من بقية السكان - الذين يفترض أنهم يعيشون في مستوى الكفاف - أن يزداد طلبهم على الاحذية (الانتاج الفائض) عن ذي قبل لأن دخولهم ظلت في نفس المستوى السابق لانشاء معمل الاحذية، وبالتالي ظلت قوتهم الشرائية على ما كانت عليه. في حين كان الوضع سيختلف تماما، لو كان قد تم انشاء مصانع أخرى إلى جانب مصنع الاحذية. ففي هذه الحالة الاخيرة ستخلق كل صناعة بما توزعه من دخول سوقا للصناعات الاخرى أوالمشاريع مطابقة لبنية الطلب الفعال الناجم عن الدخول الموزعة. ومن هنا كانت التنمية المتوازنة - في رأي انصارها - هي الوسيلة الاساسية، إن لم تكن الوحيدة للتغلب على ضيق السوق الوطنية وبالتالي حفز الاستثمار في الدول النامية فانجاز عملية التراكم الرأسمالي.

أما التوازن الذي تؤكد عليه هذه الاستراتيجية، فيمكن أن يعني التوسع المتزامن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك للحيلولة دون حصول الاختناقات التنموية (نقص السلع الانتاجية والاستهلاكية مثلا) التي قد تؤدي إلى اعاقة التنمية، كما قد يحصل مثلا حين يتأخر نمو القطاع الزراعي كثيرا عن نمو القطاع الصناعي أو العكس وكان الحل الخارجي لمشكلة الاختناقات متعذرا (استحالة الاستيراد مثلا لسبب أو لآخر). كما قد يعني التوازن، التوازن على مستوى فروع القطاع الاقتصادي الواحد، كالتوازن بين اقامة الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج والصناعات المنتجة لوسائل الاستهلاك، أو التوازن بين الزراعة الغذائية

والزراعة التصديرية[1]. كما قد يعني التوازن أيضا التوازن بين اقامة الاستثمارات المنتجة مباشرة واستثمارات القاعدة الهيكلية أو التوازن الشامل بين مختلف النشاطات الاقتصادية في البلد المعني من أجل الاستفادة القصوى من ميزة التتام *Complementarité* الأفقي والرأسي لهذه النشاطات. وهذه الحالة الاخيرة هي الصورة المكتملة لاستراتيجية التنمية المتوازنة[2].

وتوجه عادة إلى هذه الاستراتيجية مجموعة من الانتقادات. أهمها من الناحية الاقتصادية، التناقض القائم بين مبدأي التنمية المتوازنة ووفورات الحجم *Economies d'échelle* ففي حين يقتضي المبدأ الأول بعثرة أو توزيع ما هو متاح من عوامل الانتاج بين عدد كبير من المشاريع التنموية قد يفتقر كل منها إلى الحجم الاقتصادي الأمثل. فإن المبدأ الثاني يقتضي -تركيز هذه الاستثمارات إلى الدرجة التي تسمح لها بتحقيق وفورات الحجم. بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك فيقول أن الوفورات الخارجية التي تشكل حجر الزاوية لاستراتيجية التنمية المتوازنة قد تتحول إلى ضدها أي إلى «لاوفورات*Déséconomies*» عندما تتزاحم المشاريع المقامة في آن واحد على عوامل الانتاج النادرة، فترتفع بذلك تكاليفها[3] هذا مع افتراض وجود مثل هذه العوامل أصلا بالحجم الكافي لاقامة مثل هذا العدد الكبير من المشاريع التنموية، الأمر الذي يشك فيه سينجير *H. Singer*[4] عند ما يقول «إن البلدان النامية تنقصها الموارد البدئية *Ressources initiales* الضرورية لتحقيق تنمية متزامنة *Simultané* على جميع الجبهات». كما يرى هيرشمان *A. Hirschman*[5] أن البلد الذي تسمح له امكانياته المالية والتقنية بذلك لم يكن بلدا متخلفا منذ البداية. ويستنتج من هذه الاعتراضات على استراتيجية التنمية المتوازنة، أن التنمية المتوازنة بحد ذاتها هي شيء مرغوب فيه لكن ادراكه صعب المنال. فقد يكون من السهل على المرء - كما يقول سينجير - أن «يفكر في أحجام كبيرة. وأن يتخيل ما يشاء من الانجازات العظيمة على الورق ولكنه عندما يحاول تنفيذ ذلك، سوف تصدمه الحقيقة المرة»[6].

---

(1) - Arthur Lewis, Op. Cit. P. 293.

(2) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص. 187 - 188.

(3) - Jacob Viner, Op. Cit. P. 64.

(4) - H. Singer, Op. Cit. PP .7 - 8.

(5) - A. Hirschman Op. Cit. P.67.

(6) - ذكره صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص. 222.

هناك انتقاد آخر من طبيعة أخرى موجه لاستراتيجية التنمية المتوازنة وهذا الانتقاد يتناول الفرضية الاساسية التي أقيمت عليها هذه الاستراتيجية وهي افتراض عدم قدرة السوق المحلية على امتصاص أي عرض يصدر عن الاستثمار المنفرد. ان هذا الافتراض يصبح غير صحيح في الحالات التالية :[1]

آ - إذا استهدف الاستثمار الجديد خفض التكاليف بدلا من زيادة الانتاج.

ب - إذا كانت المنتجات الجديدة تستطيع أن تحل محل المستوردات.

ج - إذا كان المشروع الجديد قادرا على الانتاج للتصدير (أي كانت منتجاته تنافسية من حيث السعر والنوعية في السوق العالمية).

د - أو كان المشروع قادرا على الجمع بين الأمور الثلاثة السابقة.

وفي رأينا أن أكثر هذه الاعتراضات الاربعة انسجاما مع الواقع هما الإعتراضان (ب) و(ج) المتعلقان بإنتاج بدائل الواردات والسلع التصديرية، واللذان يشكلان الآن الاستراتجيتين المطبقتين فعلا من قبل البلدان النامية. أما الافتراض (د) فإنه خيالي إلى حد ما، في حين أن الافتراض (آ) الذي يعني ضمنيا إنتاج بدائل للمنتجات الحرفية الوطنية، قد تكون له نتائج تتعارض مع الأهداف الاجتماعية للتنمية حين يعجز الاستثمار الجديد عن امتصاص اليد العاملة التي كانت تستخدمها النشاطات الحرفية التي قضى عليها. وهذه حالة ليست نادرة في البلدان النامية.

هناك أيضا انتقاد بنيوي موجه إلى استراتيجية التنمية المتوازنة، وهو أنها تقود إلى الازدواجية الاقتصادية، فيما إذا أدت إلى اقامة قطاع صناعي متطور في وسط اقتصاد تقليدي[2]. وهذا يتناقض مع الهدف الاساسي لأية تنمية سليمة وهو تحقيق التجانس *L'homogénéité* الاقتصادي والاجتماعي.

---

(1) - Jacob viner, Op.Cit. P. 64.

(2) - انظر : مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 195.

A . Hirschman, Op. Cit. P. 67, Marc Penouil, Op. Cit. P. 63.

وتوجه إلى هذه الاستراتيجية كذلك بعض الانتقادات التي تندرج في الاطارين المؤسسي الاجتماعي - الثقافي والمذهبي، إذ يرى هيرشمان[1] أن تطبيق هذه الاستراتيجية، حتى وان توفرت لها كل العوامل الاخرى (عوامل الانتاج والسوق) سيصطدم بعدم الاستعداد الاجتماعي والنفسي لدى المجتمعات النامية (غياب روح المقاولة مثلا). هذا من الناحية الاجتماعية - الثقافية، اما من الناحية المذهبية، فإن الاقتصادي الآمريكي روجينا *Rugina*[2] يرى أن استراتيجية التنمية المتوازنة تشكل مدخلا إلى الاشتراكية من الباب الصغير لأنها تحتاج إلى التخطيط الاقتصادي المنافي لمذهب الحرية الاقتصادية. وقد يكون هذا هو السبب في أن كل التاريخ الاقتصادي للدول الرأسمالية المتطورة ((لم يعرف مثالا واحدا للتنمية المتوازنة))[3] كما قد يكون أحد الاسباب الكامنة وراء المبالغة في مزايا استراتيجية التنمية غير المتوازنة بالمقارنة مع المتوازنة وترشيحها كبديل لها من قبل الكثير من الاقتصاديين.

3 - 2 : *استراتيحية التنمية غير المتوازنة.*

يعتبر كل من الاقتصادي الامريكي البير هيرشمان *A. Hirschman*[4] والاقتصاديين الفرنسيين فرانسوا بيرو *F. perroux*[5] وجيرار دي برنيس *G. de Bernis*[6] من أهم انصار استراتيجية التنمية غير المتوازنة، إذ يرون بناء على التجارب السابقة للدول المتطورة حاليا (الرأسمالية حصرا) من جهة، وعلى الانتقادات السابقة الموجهة لاستراتيجية التنمية المتوازنة من جهة أخرى، يرون أنه من المناسب والاكثر واقعية، مواجهة التنمية الاقتصادية كعملية تتطلب تركيز الجهود على القطاعات الاقتصادية القابلة لأن تكون مصدرا لسلسلة من «اللاتوازنات الخلاقة «*Déséquilibres créateurs*[7] داخل الاقتصاد (وحتما داخل المجتمع) والتي ينبغي الاكتفاء بمراقبتها للحيلولة دون

(1) - A . Hirschman, Op. Cit. pp. 68 - 69.

(2) - Rugina, "son intervention pendant la discussion de l'article de F. Perroux : "sur la difference entre les politiques...", Op. Cit. P. 141.

(3) - فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص. 203.

(4) - Albert Hirschman, Op. Cit. PP. 41-140.

(5) - F . Perroux. "Note sur la notion de poles de croissance" in Eco. Appliquée n° 8 (Janv-Juin 1953), PP. 307- 320

(6) - G. de Bernis, " Industries industrialisantes et le contenu d'une politique regionale" in Eco. APP. n° 3 et 4, T.19. (Juil-Dec. 1966) P. 80.

(7) - Philippe Aydalot, Op.Cit. P.80.

تحولها إلى توازنات اقتصادية إذا ما أريد لعملية التنمية أن تستمر. وسنتناول بالبحث فيما يلي أفكار هؤلاء الاقتصاديين الثلاثة والانتقادات التي وجهت إليها.

1.2.3 - نظرية هيرشمان في «الصناعات المحركة *Les industries motrices*».

ذكرنا سابقا أن استراتيجية التنمية المتوازنة تستهدف فيما تستهدفه تحقيق التوازن من جانب العرض (بالإضافة إلى هدفها الاساسي وهو تحقيق التوازن من جانب الطلب أي توزيع الدخول لخلق طلب فعال متبادل) وذلك للحيلولة دون حصول الاختناقات في عملية التنمية. ولهذا الغرض كان أنصار التنمية المتوازنة ينصحون بعدم ترك القطاع الزراعي يتخلف في نموه عن القطاع الصناعي، وعدم ترك القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعي (رأس المال البشري) تتخلف في نموها عن نمو القطاعات المنتجة مباشرة. إن هذه الفكرة (فكرة النمو المتوازن من جانب العرض) هي التي ينطلق منها هيرشمان لعرض نظريته في التنمية غير المتوازنة.

يقول هيرشمان *Hirschman*[1] بأن التاريخ الاقتصادي العالمي لا يعرف أمثلة عن التنمية من جانب العرض، وإنما أتخذت التنمية الاقتصادية في الواقع صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي نحو التنمية أو التقدم. ومن ثم تقوم هذه القطاعات الرائدة بحض أو تحريض القطاعات الأخرى المقصرة على اللحاق بها. ولهذا النمو غير المتوازن عند هيرشمان ميزة كبرى، ذلك أن أهم ما تفتقر إليه البلدان النامية للانطلاق نحو التنمية هو - في رأيه - القدرة على إتخاذ قرارات الاستثمار الضرورية لحل المشكلات التنموية التي تعترض تقدمها. ويعود ذلك إلى ندرة المقاولين، وبالتالي فإن التنمية غير المتوازنة تسمح لهذه الدول بالاقتصاد في هذا المورد النادر[2]. فإذا سلمنا بهذا الطرح لمسألة التنمية، فإن نظرية التنمية ينبغي أن تنصرف إلى البحث لكشف آليات التحريض الكافي للقرارات التنموية.

---

(1) - Albert hirschman, OP. Cit. , PP. 41-140.

(2) - Ibid. P. 41.

وبناء على ما سبق ذكره، ينصح هيرشمان الدول النامية بتركيز جهودها التنموية على عدد محدود من الاستثمارات التي تتميز بالتفوق على غيرها من الاستثمارات في الحض على المزيد من الاستثمار. ويقتضي ذلك من القائمين على عملية التنمية، التعرف على ماهية الاستثمارات التي تتمتع بهذه الميزة. وهنا يرى هيرشمان أن معيار المفاضلة بين الاستثمارات في هذا المجال هو القدرة على «الدفع إلى الخلف» و«الدفع إلى الأمام» ومايتنج عنهما من آثار تحريضية.

وبما أن هيرشمان يعطي للترابط الخلفي أهمية خاصة[1] فإنه ينصح بترتيب الاستثمارات من حيث أولويتها في التنفيذ وفق شدة ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي، على أن الكاتب يحذر من الاكتفاء بهذا التقييم النظري للاستثمارات ويري أن العودة إلى الواقع الملموس (تجريبة البلدان المصنعة) ضرورية هنا. أي أنها ضرورية لمعرفة النشاطات الاقتصادية التي شكلت أساسا للانطلاق الاقتصادي في الدول المتطورة على ألا يعني ذلك اسقاط هذه التجربة على حالة البلدان النامية التي تختلف ظروف انطلاقها عن ظروف انطلاق البلدان المتطورة. فلا ينبغي مثلا القول أن جميع البلدان النامية ينبغى لها أن تبدأ باقامة صناعة الحديد والصلب *Siderurgie* لأن هذه الصناعة تمتاز من الناحية النظرية والتاريخية بعلاقات ارتباط خلفية وأمامية عالية جدا.[2] وهذه الفكرة الهامة جدا سنعود إليها فيما بعد مع جيرار دي برنيس ونظريته في «الصناعات المصنعة».

ومن الناحية العملية، يري هيرشمان أن كل صناعة تثبت دراسة جدواها الاقتصادية أن حجم الطلب على منتجاتها في السوق الوطنية يساوي نصف طاقتها الاقتصادية، تصبح مقبولة حسب معيار الترابط الأمامي.[3]

ومن ناحية أخرى يميل هيرشمان[4] إلى تفضيل الاستثمارات المنتجة مباشرة في مجال اختيار الاستثمارات التنموية، ويري ضرورة البدء بها قبل استثمارات القاعدة الهيكلية، باعتبار أن هذه الاخيرة (وهي

(1) - Albert hirschman, Op. Cit, P. 124.
(2) - Ibid. P. 124.
(3) - Ibid. PP.126-127.
(4) - Ibid. PP. 124-128.

غير محرضة إلى حد ما) ستتحقق نتيجة تحريض الأولى (أي نتيجة ضغض الاستثمارات المنتجة مباشرة)، وهذا الخيار التنموي، يطلق عليه الكاتب إسم «تحريض التنمية بواسطة نقص القاعدة الهيكلية» الذي تكلمنا عنه سابقا (انظر الفصل الثاني : بحث القاعدة الهيكلية والتنمية). ومع أن الكاتب لا يستبعد في الحقيقة إمكانية حصول العكس (أي تحريض التنمية بواسطة فيض القاعدة الهيكلية) فإنه يرى أن نقص القاعدة الهيكلية، يجبر الدولة على الاهتمام بها لتحاشي نقمة الشعب. ولا ننس أن «فكرة الضغط» هذه تشكل حجر الزاوية في نظرية هيرشمان في التنمية غير المتوازنة، التي تشترك في بعض عناصرها مع النظريات الأخرى للتنمية غير المتوازنة مثل نظرية اقطاب التنمية لفرانسوا بيرو.

2. 2. 3. - نظرية فرانسوا بيرو : «اقطاب التنمية *Les poles dedeveloppement*»

يقوم الشكل الاخر لاستراتيجية التنمية غير المتوازنة على نظرية «اقتطاب التنمية» التي صاغها فرانسوا بيرو لأول مرة عام *1953*[1] وتكررت في كتاباته اللاحقة[2]. وهذا الشكل لاستراتيجية التنمية غير المتوازنة لا يختلف في جوهره عن الشكل الذي رأيناه عند هيرشمان فكل ما في الأمر هو أن بيرو يستخدم في تحليله لحركة التنمية مفهوم القطب المحرك لعملية التنمية بدل مفهوم الصناعة المحركة عند هيرشمان. والقطب يحتوي الصناعة المحركة (وحتى عدة صناعات محركة) ولكنه يتجاوزها من حيث القدرة على التأثير في البنى الاجتماعية خاصة، ومن حيث اتساع مجال تأثيره الذي قد يطال العالم ككل[3]. و في هذه الحالة يكون قطب التنمية عبارة عن صناعة تصديرية (صناعة استخراج النفط في بعض البلدان النامية على سبيل المثال). ولكي يتمكن قطب التنمية من القيام بدوره المحرض لعملية التنمية بصورة سليمة، ينبغي أن يكون الوسط الاقتصادي والاجتماعي الذي أقيم فيه قد وصل إلى حد أدنى من التطور أو بتعبير آخر، يجب أن تكون البنى الاقتصادية والاجتماعية مرنة بالقدر

(1) - François Perroux, "Note sur la notion des poles de croissance" Op. Cit. PP. 307-320.

(2) - F. Perroux, Les techniques qualitatives de la planification (Paris : Presses Universitaires de France, 1965).

وكذلك : فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص. 203-208.

(3) - فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص. 203-204.

الذي يسمح لآليات الجذب *Entrnainement* بالعمل بصورة طبيعية[1] كما ينبغي ألا يتجاوز حجم قطب التنمية حداً معينا لأن «تجاوز طاقات هذا القطب لحاجات السوق المحلية يعرضه لفقدان بعض آثاره التحريضية على الوسط المحلي»[2] و في رأينا أن الشرط الأول لعمل قطب التنمية يفقد نظرية بيرو هذه قابلية التطبيق في البلدان النامية، بل يجعل النظرية ذاتها تدور في حلقة مفرغة : لتغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ينصح بيرو هذه البلدان بإقامة «اقطاب التنمية» ولكن اقامة «اقطاب التنمية» تشترط الوجود المسبق لهذا التغير البنيوي لكي تحرض عملية التنمية. و على أية حال فقد قام جيرار دي برينس بتطوير نظرية بيرو في «أقطاب التنمية» وذلك من خلال بحثه في نوعية الصناعات التي ينبغي أن يتكون حولها «قطب التنمية».

3. 2. 3. - *نظرية جيرار دي برنيس : «الصناعات المصنعة.* *Industries industrialis* ».

يبدو أن أقطاب التنمية التي تكلم عنها فرانسوا بيرو، لا يمكن أن تقوم بدورها المحرض لعملية التنمية إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة[3] لأن الصناعة الثقيلة هي التي تستطيع أن تكون حولها شبكة من الترابطات الخلفية والأمامية القادرة على ازالة حالة التضعضع أو التخلع *Déserticulation* الاقتصادي التي تعتبر من أهم خواص أو خصائص الاقتصاد النامي. ويركز دي برنيس على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يطلق عليه إسم «الصناعات المصنعة».

ويعرف لنا جيرار دي برنيس *Girard de Bernis*[4] «الصناعات المصنعة» بأنها «مجموعة الصناعات التي تكون وظيفتها الاقتصادية الاساسية، احداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات *Matrice inter-industrielle* بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني ككل» وذلك من أجل زيادة أو رفع انتاجية أحد عوامل الانتاج أو رفع الانتاجية الكلية للاقتصاد الوطني[5]. كما يرى دي

---

(1) - انظر :

Marc Penouil, Op. Cit. P. 68

(2) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 208.

(3) - Jean Mouly, Op. Cit. P. 329.

(4) - Girard de Bernis, Op. Cit. P. 419.

(5) - Ibid. P. 417

برنيس أن مثل هذه التحولات في البنى الاقتصادية (بنية الجهاز الانتاجي) ستنعكس على البنى الاجتماعية والثقافية وتؤدي إلى تغييرها بصورة تخدم من جديد عملية التصنيع ذاتها. ولكن لكي تقوم «الصناعة المصنعة» بهذا الدور التحريضي لعملية التنمية، يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية :[1]

آ - ان تساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج القومي.

ب - ان تكون مستقلة عن مصادر التمويل ومراكز التصنيع الخارجية.

ج - ان تكون هناك نشاطات اقتصادية محلية مستعدة لاستخدام منتجات هذه الصناعة الجدية كمدخلات لها. ويشير الكاتب هنا إلى أن عدم توفر هذا الشرط هو الذي جعل بعض الصناعات التي تعتبر تاريخيا (تاريخ الثورة الصناعية) مصنعة، تعجز عن القيام بهذا الدور في الدولة النامية. ويذكر لنا كمثال على ذلك صناعة «الالمنيوم» في افريقيا التي لم يكن لها أي دور تصنيعي في هذه القارة لأن منتجاتها لم تكن لها أية منفعة في المرحلة الحالية من التصنيع الافريقي.

كما يشير دي برنيس إلى أن الصناعة «المصنعة» قد تكون مصنعة في مرحلة تاريخية محددة وغير ذلك في مراحل أخرى لاحقة. فالصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور تحريضي لعملية التقدم التقني والمكننة *Machinisme*. في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر. ولا يستبعد الكاتب في هذا المجال قيام صناعة استهلاكية بدور الصناعة المصنعة بصورة غير مباشرة عن طريق تحريضها للصناعات التي تمارس أثرا مباشرا على عملية التصنيع. وهذا ما قامت به صناعة النسيج في القرن التاسع عشر حيث تزايد الطلب على منتجاتها، فحرضت بذلك صناعة الآلات النسيجية التي حرضت بدورها الصناعات التحويلية المعدنية[2]. وقد تقوم حتى مشاريع القاعدة الهيكلية بمثل هذا التحريض غير المباشر لعملية التصنيع. فهكذا كان للسكك الحديدية أثرا غير مباشر على عملية التصنيع وذلك بواسطة طلبها الموجه إلى قطاع صناعة الآلات والصناعة بصورة عامة.

---

(1) - Ibid. P. 419.

(2) - Girard de Bernis, Op. Cit. PP. 420-422.

وهكذا توالت أجيال الصناعات المصنعة جيلا بعد جيل. فظهرت الصناعات الحديثة (صناعة الكهرباء - صناعات الكمياوية - صناعة السيارات - الصناعات النفطية - الكيماوية الخ..) والصناعات الحديثة جدا (الصناعات الالكترونية، الصناعات الفضائية الخ..)

ويري دي برنيس أن صناعة الحديد والصلب كانت وما زالت تقوم بدور «الصناعة المصنعة» للاقتصاد الوطني.[1]

أما النتائج التي يرى هذا الاقتصادي أنه قد توصل إليها من نظريته في «الصناعات المصنعة» والتي قد تفيد (و الكلام له) الدولة التي تعمل حاليا على تصنيع نفسها فهي :

1 - ان المسألة الحاسمة في عملية التصنيع هي تكوين رأس المال العيني (الآلات والتجهيزات الخ..).

2 - ان الشرط الاساسي للصناعة المصنعة هو تزويدها للاقتصاد السائر في طريق التصنيع بمنتجاتها الناقلة للتقدم. ويستنتج من ذلك - والكلام لا زال له - أنه لا يمكن تحقيق التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو دون عكس اتجاه *Interversion* الصناعات الموجهة نحو الخارج. فمهما كان دور هذه الصناعات في تمويل التنمية (إذا لم تنحرف حتى عن هذا الدور) فإن مجهود البلد، الذي يسعى إلى التصنيع، يجب أن يتجه نحو فتح (حدوده) الداخلية *Ses frontiéres internes* بأسرع ما يمكن من السرعة[2].

3 - إن البلدان السائرة في طريق التصنيع لا يمكنها اللحاق بالبلدان التي بدأت عملية التصنيع منذ قرن من الزمن إلا إذا قررت خرق بعض المراحل وتبنت من الان تقنيات الإنتاج الأكثر حداثة *Les plus modrnes*.

ويجيب الكاتب على التساؤل الذي يطرح دائما حول ملائمة التقنيات الحديثة لظروف البلدان النامية وخاصة تلك البلدان التي تعاني من تفشي البطالة، بالقول : أن أحدا لم يدافع عن الصناعة، من أجل الصناعة، بل لأنها ضرورية لتنمية الزراعة وتحسين مستوى معيشة السكان.

---

(1) - Ibid . 424.

(2) - Girard de Bernis, Op. Cit. P. 424.

فبالنسبة للنقطة الأولى (تطوير الزراعة) يرى الكاتب أن الصناعات المصنعة تؤدي إلى تحديث الزراعة وبالتالي إلى زيادة الفائض الاقتصادي المتاح لتمويل التنمية (وبالتالي توفير رأس المال الضروري لامتصاص البطالة)، وقد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي في هذا المجال ألا يمكن للبلد السائر في طريق النمو أن يستورد الآلات الضرورية لتطوير القطاع الزراعي، بدلا من إنتاجها محليا، خاصة وأن هذه الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج تتطلب كثافة رأسمالية وخبرة فنية عالية المستوى، وهذا ما تفتقر إليه الدول السائرة في طريق النمو؟ يجيب الكاتب على هذا السؤال بالقول : ينبغي أن نعود إلى مفهوم تصنيع بدائل المستوردات، الذي كان يفسر دائما لصالح السلع الإستهلاكية، فلماذا لا يفسر لصالح السلع الإنتاجية، مع العلم أن هناك صناعات استهلاكية لاتقل كثافة رأسمالية عن الصناعات الثقيلة، وان إقامة صناعات بدائل لمستوردات بدون استثناء (كثيفة أو غير كثيفة برأس المال) قد تؤدي (بل هذا ما أثبتته تجارب البلدان النامية فعلا) إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات وإلى التبعية في الخارج. كما أن اثار الدفع الخلفية لها تتم لصالح الدول المنتجة لوسائل الإنتاج.

أما بالنسبة للنقطة الثانية، وهي رفع مستوى حياة السكان، فإن «الصناعات المصنعة» حتى وإن لم يكن هدفها الأول زيادة الإستخدام، إلا أنها تبقى أكثر فعالية من الصناعات الإستهلاكية في مجال الإستخدام على المدى البعيد، لأنها تولد موجات متتالية من الصناعات المستخدمة للعمل في حين أن الصناعات الإستهلاكية ليست كذلك.

وينبه دي برنيس إلى نقطة هامة وهي أن نجاح الصناعات المصنعة يقتضي وجود سلطة تخطيطية. تنظم إنتشار اثارها التصنيعية، لأن هذا الإنتشار يستحيل تحقيقه بصورة عفوية. كما يقتضي هذا النجاح تبني سياسة اقتصادية تعاونية على المستوى الإقليمي (أي بين الدول النامية المتجاورة).

كان ذلكم عرضا موجزا لنظرية دي برنيس في «الصناعات المصنعة». ونشير هنا إلى وجود فرق هام بين مفهوم «الصناعات المحركة» عند هيرشمان أو «الاقطاب المحركة» عند بيرو وبين مفهوم «الصناعات المصنعة» عند دي برنيس. فالصناعة المحركة (أو القطب المحرك) قد تكون صناعة لإنتاج وسائل الإنتاج أو صناعة لإنتاج وسائل الإستهلاك، كما

يمكن أن تكون منفتحة على الداخل أو على الخارج أو على الإثنين معا. في حين يشترط دي برنيس - كما رأينا قبل قليل - في الصناعة المصنعة أن تكون إحدى صناعات إنتاج وسائل الإنتاج - وان كانت صناعات وسائل الإنتاج ليست كلها مصنعة - وأن تعمل داخل اقتصاد مغلق أي لا تكون تابعة للخارج لا من حيث التمويل ولا من حيث التصريف.

كما يوجد فرق آخر في وجهات نظر انصار التنمية غير المتوازنة، يتمثل في ميل هيرشمان إلى إعطاء الحرية المطلقة للإستحداث الخاص، وإذا كان لابد من تدخل الدولة، فينبغي أن يكون ذلك فقط لتهيئة الظروف لهذا الاستحداث الخاص للعمل بصورة مربحة (أي تأمين فرص الاستثمار المربحة له). في حين يرى كل من بيرو ودي برنيس أنه لابد من تدخل الدولة بصورة دائمة من أجل تنظيم انتشار اثار الدفع الصادرة عن «أقطاب التنمية» أو «الصناعات المصنعة» لأن مثل هذا الانتشار يستحيل تحقيقه في الدول النامية بصورة عفوية[1].

هذا وقد تعرضت استراتيجية التنمية غير المتوازنة بمختلف اتجاهاتها لمجموعة من الانتقادات المنهجية والتطبيقية، مع الاعتراف لها ببعض الايجابيات وسنوضح ذلك فيما يلي :

يتضح من العرض السابق لهذه الاستراتيجية أنها تقوم على فكرة أن التنمية الاقتصادية تنتقل من القطاعات المتقدمة في الاقتصاد الوطني إلى بقية القطاعات ومن منطقة لأخرى. ولهذا ينبغي للمهتمين بشؤون التنمية في البلدان النامية القيام بأنتقاء النشاطات الاقتصادية المحركة لهذه العملية أكثر من غيرها واعطائها الأولوية في التنفيذ. وستقوم هذه النشاطات الرئيسية بصورة عفوية (من وجهة نظر هيرشمان) أو بصورة موجهة (من وجهة نظر بيرو ودي برنيس) بتوليد نشاطات ثانوية ترتبط بها من الخلف *en amont* (خاصة عند هيرشمان) أو من الأمام *en aval* (خاصة عند دي برنيس) أو ترتبط بها في الإتجاهين معا *Liaisons mixtes* كما يستشف من نظرية «اقطاب التنمية» التي لايهمها كثيرا إعطاء الأولوية لهذا الترابط أو ذاك، بقدر ما يهمنا إنتشار التقدم بأي شكل كان في أرجاء الاقتصاد والمجتمع.

---

(1) - فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص. 208.

Girard de Bernis, Op. Cit. P. 455.

ويرى بعض الاقتصاديين[1] أن هذا النوع من التنمية المركزة *Developpement con-centré* يتيح للبلدان النامية امكانية الاستفادة من فوائد أو مزايا التخصص الإنتاجي ووفورات الحجم، فيما إذا استعانت بالتجارة الدولية، ولم يسلبها تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالحها هذه الفوائد. كما أن هذا النوع أو النمط من التنمية يسرع عملية التقدم التقني[2] وذلك حسب مبدأي «الحاجة تخلق الاختراع» و«التعلم بالممارسة *Learning by doing*». فالمبدأ الأول كان المحرك الأساسي لعملية التصنيع في إنجلترا، كما يستدل من المؤلفات المكرسة لتاريخ الثورة الصناعية في هذا البلد بصورة خاصة وفي أوروبا بصورة عامة. وقد مر معنا بعض هذه المؤلفات في الفصول السابقة من هذه الرسالة. أما خلاصة هذه الفكرة فهي أن التنمية غير المتوازنة تحض أو تحرض عمليات الاختراع والابتكار، لأن التوسع السريع في بعض القطاعات أو الصناعات أو المناطق يخلق بعض الاختناقات التي يصبح من الضروري ايجاد حلول مناسبة لها. وهذه الرغبة تعتبر أكبر محرض للتقدم التقني[3]. ويؤكد بول ستريتين *Paul streeten*[4] على هذه الحقيقة بالقول أن التقدم التقني كان دائما استجابة لعدم التوازن وأن أكبر مبرر للتنمية غير المتوازنة هو تحريضها للتقدم التقني.

أما المبدأ الثاني (مبدأ التعلم بالممارسة) الذي تعمل التنمية غير المتوازنة من خلاله على تحريض التقدم التقني، فقد شرحناه في مناسبة سابقة (أنظر الفصل الثاني : بحث التقدم التقني والتنمية) وسنذكر به هنا فقط بالقول إنه كلما تزايد حجم إنتاج صناعة ما تزايدت معه إنتاجية العامل بفضل المهارة التي اكتسبها خلال خلق هذا الإنتاج. وبما أن استراتيجية التنمية غير المتوازنة تعمل على تركيز الاستثمارات في عدد محدود من الصناعات فإنها قد توفر لهذا المبدأ الظروف المناسب لعمله.

وبصورة عامة، يمكن حصر الحجج المؤيدة لاستراتيجية التنمية غير المتوازنة في ثلاث حجج رئيسية[5] :

---

(1) - Tibor Scitovsky, "La croissance balancée ou non balancée" Op. Cit. PP. 9-20.

(2) - Ibid. P. 15.

(3) - Ibid. P. 20.

(4) - Cité par Abdelkader Sid 'Ahmed, Op. Cit. P. 698.

(5) - Jean Mouly, Op. Cit. P. 318.

1 - يساعد تركيز الاستثمارات في عدد محدود من النشاطات الاقتصادية. الدول النامية على الاستخدام الأمثل لما هو متاح لها من عوامل التنمية وخاصة الخبرة الفنية.

2 - يمكن أن يؤدي إنشاء صناعة أو مجموعة محدودة من الصناعات إلى تزويد الاقتصاد الذي تكونت فيه بالسلع الإنتاجية (الالآت، الأسمدة إلخ..) الأكثر ملاءمة للظروف المحلية من التكنولوجيا المستوردة. كان تراعي وسائل الإنتاج المصنعة محليا، طبيعة المناخ، طبيعة المواد الأولية المراد تحويلها، طبيعة التربة، ومصادر الطاقة المتاحة إلخ.. وهذا ما يسمى الآن بالتكنولوجيا الملائمة.

3 - قد يؤدي تركيز الاستثمار في عدد محدود من المشاريع التنموية، فيما إذا تم انتقاء هذه المشاريع بعناية، إلى تحريض النمو الاقتصادي والسماح له بالاستمرار بوتيرة متسارعة.

وعلى الرغم من اعتراف الاقتصاديين لاستراتيجية التنمية غير المتوازية بالايجابيات المذكورة أعلاه، فإنهم يوجهون لها بعض الانتقادات ذات الطبيعة المنهجية والتطبيقية.

فالانتقادات المنهجية تنصب على طرح المسألة وتحديد المفاهيم. فبالنسبة لطرح المسألة يرى بعض الاقتصاديين[1] أن أنصار استراتيجية التنمية غير المتوازنة عندما يتكلمون عن المفاضلة بين الصناعات من حيث تحريضها لعملية التنمية، فإنهم يخلطون بين مفهوم الصناعة ومفهوم التقنية إذ ينصرفون أحيانا إلى المفاضلة بين صناعات وسائل الإنتاج وصناعات وسائل الاستهلاك، وينتهون بتفضيل النوع الأول من الصناعات. في حين ينصرفون أحيانا أخرى إلى المفاضلة بين التقنيات كثيفة رأس المال والتقنيات كثيفة العمل، لينتهوا بتفضيل الأولى كمرادف للتفضيل الأول (أي تفضيل صناعات وسائل الإنتاج) مع العلم أن هذين التفضيلين غير مترادفين. لأن التقنية كثيفة رأس مال قد تستخدم أيضا في إنتاج السلع الاستهلاكية.

(1) - Philippe Aydalot, Op. Cit., P. 92.

هناك انتقاد آخر في هذا المجال، ينصب على قيام أنصار هذه الاستراتيجية بالخلط بين النظام الاقتصادي والاجتماعي وبين طبيعة السلع المنتجة (نمط التصنيع) وذلك عندما يحكمون على أن التنمية الرأسمالية تركز أساسا على الصناعات الاستهلاكية (بسبب بحث الأفراد عن مصالحهم الآنية) ويستنتجون من ذلك ضرورة توجيه الدولة العملية التصنيع في الإتجاه الذي يخدم تسريع عملية التكامل الاقتصادي الداخلي وتعظيم الفائض الاقتصادي القابل لاعادة الاستثمار، الأمر الذي يتطلب حتما - في رأيهم - التركيز على الصناعات الثقلية[1]. ولكن التنمية الرأسمالية كما يعلم الجميع ليست بمنأى عن التصنيع الثقيل ويعني ذلك أنه لا ينبغي الخلط بين النظام الاقتصادي والاجتماعي وبين نمط التصنيع.

وبالنسبة لعدم دقة تحديد المفاهيم لدى أنصار هذه الاستراتيجية، فيرى بعض الاقتصاديين[2] أن تعريف الصناعة المصنعة أو الصناعة المحركة يتسم بالغموض والازدواجية لأنه لا يقوم على معيار وحيد لترتيب الصناعات حسب أهميتها من حيث القدرة على نشر الاثار التصنيعية، بل يقوم هذا التعريف على معيارين في آن واحد هما :

آ - معيار التسويد المنتظم *Noircissement systematique* لمصفوفة المدخلات - المخرجات (وهذه كناية عن درجة الترابط بين القطاات) والذي يعادل التركيز على اثار الدفع الخلفية الناجمة عن الطلب الاضافي للصناعة الجديدة.

ب - معيار تزويد الاقتصاد القومي ككل بوسائل الإنتاج، والذي يعني ضرورة التركيز على اثار الدفع الأمامية الناجمة عن العرض الصادر عن الصناعة الجديدة.

وقد جعلت هذه الازدواجية في تعريف الصناعة المحركة، أنصار استراتيجية التنمية غير المتوازنة ينقسمون على انفسهم بين مفضل للمعيار الأول ومفضل للمعيار الثاني. يضاف إلى ذلك أنه لا يجوز من الناحية المنهجية (خشية الوقوع في حلقة مفرغة) أن نستخدم جدول «المدخلات -

---

(2) - Philippe Aydalot, Op. Cit. P. 93.

(3) - Jean-Paul Auray et Autres, "Peut-on definir de manière univoque l'industrie industrialisante?", revue Tier-Monde n°87 (Juillet-Septembre 1981), PP.586-588.

المخرجات» في البلدان النامية لاختيار الصناعات التي ينتظر منها في الأصل تغيير بنية هذا الجدول. فلا يجوز مثلا أن نستبعد صناعة التعدين عند اختيارنا للصناعات المحركة إنطلاقا من الترابطات Liaisons الحالية القائمة بين الصناعات والتي تعكسها بنية جدول «المدخلات - المخرجات» بحجة ضعف المكانة الفعلية لهذه الصناعة في شبكة الترابطات الخلفية والأمامية، لأن هذا الضعف بالذات هو الذي يبرر اعطاء الأولوية في الاستثمار للصناعة المذكورة.(1) كما لا يجوز أيضا «الاستعانة بالمقارنة الدولية في هذا المجال نظرا لخطورة اعتمادها كأساس في اتخاذ القرارات»(2) لأن لكل بلد ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة به، والتي لا ينبغي القفز فوقها عند رسم سياسات التصنيع.

كما تعرضت استراتيجية التنمية غير المتوازنة لبعض الانتقادات ذات الطبيعة التطبيقية. نذكر منها أن تركيز الاستثمار الذي تدعو إليه هذه الاستراتيجية، قد تعترضه مسألة تصريف المنتجات. إذ لم يعد من الممكن للبلدان النامية أن تعتمد على السوق العالمية لتصريف منتجاتها المصنعة - كما فعلت الدول الصناعية في بداية ثورتها الصناعية - وذلك بسبب المنافسة الشديدة التي تتعرض لها هذه المنتجات من قبل منتجات الدول الأكثر تطورا. وبسبب القيود المفروضة عليها لدخول أسواق هذه الدول، هذا مع ضعف حجم التبادل التجاري بين الدول النامية ذاتها وبينها وبين الدول الإشتراكية. يضاف إلى ذلك ماقد ينجم عن الاعتماد على الأسواق الخارجية بصورة استراتيجية من تبعية اقتصادية وربما سياسية. كما أن ضيق السوق الداخلية قد يحول دون إقامة بعض الصناعات التي ينصح اصحاب هذه الاستراتيجية بإقامتها، لأن هذه الصناعات تتطلب فيما تتطلبه وجود سوق واسعة كي تنتج في ظروف اقتصادية.(3)

أما الانتقاد الثاني في هذا المجال (مجال تطبيق الاستراتيجية) فيتمثل فيما قد تقود إليه هذه الاستراتيجية من تفاقم لحالة الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان النامية. ذلك أن هذه الاستراتيجية تنطلق من أن عملية التنمية لا يمكن أن تستمر في المدى الطويل دون حصول تكامل اقتصادي داخلي، وأن ذلك يتطلب إقامة مجموعة من الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج ذات الترابطات الخلفية

(1) - Jean-Poul Auray et Autres, Op. Cit. P. 588.

(2) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 204.

(1) - Philipe Aydalot, Op. Cit. P. 122.

والأمامية المتينة. وبما أن هذه الصناعات مستخدمة بطبيعتها للتقنيات الحديثة (أي الكثيفة برأس المال)، يخشى أن يؤدي حصرها في جوانب محدودة من الاقتصاد الوطني (بسبب ندرة عوامل الإنتاج) إلى نقيض الهدف الذي تسعى لتحقيقه (وهو التجانس الاقتصادي والاجتماعي) أي تزايد الازدواجية الاقتصادية والاجتاعية.

وأخيرا يؤخذ على هذه الاستراتيجية «اعتمادها على المبادهة الفردية في تحقيق التنمية، باتخاذها من اختلال التوازن محركا لتحريض المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار... يضاف إلى ذلك أن إعتماد الربحية كمؤشر وحيد في إقامة المشاريع لا يؤدي إلى توجيه الموارد وفقا للأولويات التي تقتضيها عملية التنمية»[1] خاصة وأن فرص الربح قد لا تشكل دافعا لوحدها للمستحدثين في البلدان النامية على الاستثمار في بلدانهم، كما مر معنا سابق (انظر الفصل الثاني : تكوين رأس المال) إذ من الملاحظ أنه في الوقت الذي تجمد فيه رؤوس الأموال الوطنية في البلدان النامية أو تهرب إلى الدول الصناعية (النقل العكسي لرؤوس الأموال) يقبل المستثمرون الأجانب على الاستثمار في نفس البلدان التي هربت منها رؤوس الأموال الوطنية ويحققون أرباحا عالية[2]. فليس إذن بتوفير فرص الربح للقطاع الخاص يتم تحريض التنمية، ومع ذلك تبقى فكرة التحريض التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية سليمة من وجهة نظر التحليل والتاريخ الاقتصاديين. ولا يعني ذلك أن هذه الفكرة مطلقة. فكل شيء يتوقف على خصائص الوسط المحرض. فإذا كان الاقتصاد المعني لا تتحقق فيه الفرضية الأساسية التي أقيمت عليها هذه الاستراتيجية (وهي قابلية إنتقال عدم التوازن الأولي *Le Désequil. initial* من صناعة لأخرى من قطاع لآخر) فإن آلية التحريض ستتوقف منذ البداية.

وعلى أية حال فإن الكثير من الاقتصاديين المعاصرين أصبح يرى، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التخطيط الشامل أي حصر الامكانيات المادية والبشرية في البلد المعني وتوجيهها نحو النشاطات الاقتصادية، لا حسب معيار الربح وحده، بل وأيضا حسب اولويات الاستثمار التي تقرها الخطة العامة والتي تأخذ عادة بعين الاعتبار، مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

(1) - مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 203.

(2) - Philippe Aydalot, Op Cit. P.111.

لعملية الاستثمار. وفي هذه الحالة لا تكون الدول النامية أمام خيارين : التنمية المتوازنة أو غير المتوازنة، بل تكون مدعوة لاعتماد استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية (بالنسبة للدول التي لازالت المركزية فيها ضعيفة)، تقتبس من الاستراتيجيات الجزئية السابقة، كلما هو إيجابي فيها مع تحاشي سلبياتها ما أمكن ذلك. ويميل الفكر التنموي اليوم إلى تحبيذ ما يسمى باستراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية كاستراتيجية شاملة.

3.1. استراتيجة الوفاء بالحاجات الأساسية *Les besoins Fondementaux*

في الحقيقة أن الدعوة إلى هذه الاستراتيجية، جاءت كردة فعل على نتائج التجارب التنموية السابقة للعالم الثالث والتي قادته إلى مأزق تنموي خطير. وفي هذا الصدد يقول أحد وزراء الدولة السابقين لشؤون التخطيط في الجمهورية العربية السورية[1] :

«إن الدروس المستخلصة من تجارب البلدان النامية يجب أن تدفعها إلى النظر في ممارستها على نحو يساعد في تصحيح مسيرتها التنموية ويجنبها السلبيات التي تمت ملاحظتها. ولعل الوقت قد حان لكي تدرك البلدان النامية أن التنمية ليست نموا وليست زيادة في الموارد الاقتصادية فحسب، بل هي عملية تستهدف في النهاية تحرير الانسان من الحاجة والقهر وبناء شخصيته السوية المنتجة، المعطاة.. » ولا شك أن المقدمة الأولى لمثل هذه التوجيهات التنموية المتمحورة حول الانسان كغاية لعملية التنمية ووسيلتها في آن واحد : هي تأمين الحاجات الأساسية لهذا الانسان. وهذا لا خلاف عليه بين الاقتصاديين وغيرهم، ولكن الخلاف يتمثل في كيفية تعريف الحاجات الأساسية رغم وضوح وبساطة هذا المفهوم. وفي هذا المجال تطرح تساؤلات كثيرة مثل : هل يمكن تحديد الحاجات الأساسية؟ وهل يمكن ترتيبها؟ وهل الحاجات الأساسية هي نفسها في كل الزمان ومكان؟ وهل يمكن أن تشكل استراتيجية للتنمية جديرة بهذه التسمية؟ إلخ.. ولم تجد هذه التساؤلات الإجابة العلمية عليها حتى الآن. ولكن هناك شبه اجماع بين المهتمين بالأمر على وجود أربع

---

(1) - هو الدكتور جورج حورانية خلال افتتاحه لندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي المنعقدة في دمشق 1979، ذكره المعهد العربي للتخطيط، ندوة المفاهيم والاستراتيجيات... (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1979)، ص. 6.

حاجات أساسية هي :[1] الأمن، ومستوى المعيشة اللائق، والحرية، والهوية الثقافية. أما كيف يمكن الوفاء بهذه الحاجات؟ - انه يمكن عن طريق «اشراك الجماهير في صنع القرارات التنموية، وتوسيع قاعدة العمل المنتج وزيادة إنتاجيته وتغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية وتعزيز الملكية الاجتماعية العامة والملكية الجماعية التعاونية لوسائل الإنتاج والتوزيع، وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه لصالح محدودي الدخل»[2] أو بكلمة واحدة كل ما من شأنه دعم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد. ونعني بذلك أن هذه الاستراتيجية ينبغي لها ألا تستهدف فقط العدالة في توزيع الدخل، بل أيضا تنميته والحرص على توزيعه على جميع الطبقات في الظروف الاقتصادية المرضية أو بمعنى آخر ينبغي ألا يكون الوفاء بالحاجات الأساسية على حساب صيانة وتنمية الطاقات الإنتاجية الوطنية، وإلا فإن قدرة المجتمع على الوفاء بحاجاته وبحاجات أفراده ستضمحل مع الزمن.

ومن ناحية أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم الوفاء بالحاجات الأساسية الذي يراد له أن يكون محور استراتيجية تنموية ما هو إلا صورة مشوهة عن مفهوم قديم ومعروف جدا هو التنمية الاجتماعية. وما تبني هذا المفهوم في الوقت الراهن من قبل الفكر البرجوازي سوى برهان جديد على خطأ المفهوم الرأسمالي التقليدي للتنمية الاقتصادية على أنها مجرد زيادة الدخل الوطني وتسريع معدلات تراكم رأس المال وهذه النقطة قد تم الوقوف عندها مطولا في الفصل الثاني (أنظر البحث الأول المعنون بمفهوم التنمية الاقتصادية) ولن نعالجها هنا خشية التكرار. وسنكتفي بالقول أن استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية لم تكتمل بعد من الناحية النظرية ولا زالت تحتاج إلى المزيد من التمحيص كي تصبح استراتيجية تنموية علمية (أي تعتمد على القوانين الاقتصادية العلمية).
أما من حيث التطبيق، فمن النادر العثور على بلد يلتزم بتطبيق استراتيجية واحدة دون غيرها من الاستراتيجيات. بل نجد هذه الاستراتيجيات متداخلة في إطار استراتيجية «عملية» واحدة للتنمية الاقتصادية تنبعث من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والساسية الخاصة بالبلد المعني أكثر مما تصدر عن التنظير الأكاديمي.

---

(1) - Voir l'oeuvre collectif dirigé par Johann Gultung, "Il. Faut manger pour vivre... controverses sur Les besoins Fondement. et le developpement", (Paris : P. UF, 1980).

(2) - مجيد هادي مسعود، «المتطلبات الضرورية للتوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الأساسية» بحث مقدم إلى «ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية»، مرجع سبق ذكره ص. 132.

أولا - المراجع باللغة العربية :

آ - كتب :

(1) - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العمالة والتصنيع ودورهما في التنمية الاجتماعية، (القاهرة، جامعة الدول العربية، 1967).

(2) - د. البابا، طلال، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، (في المنهج)، (بيروت، دار الطليعة، 1983).

(3) - د. أحمد أمين، جلال، المشرق العربي والغرب، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980).

د. احمد أمين، جلال، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟، (القاهرة، مطبوعات القاهرة، 1983).

(4) - الحمش، منير، تطور الاقتصاد السوري الحديث، (دمشق، دار الجليل، 1983).

(5) - د. الحافظ، زياد، استيعاب العمل في القطاع الصناعي، (بيروت، معهد الانماء العربي، 1981).

(6) - انحلو بولس، انجلوس، العالم الثالث في مواجهة البلدان الغنية، (الترجمة العربية) (دمشق، وزارة الثقافة، 1977).

(7) - د. السباعي، بدر الدين، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، (1850-1958) (دمشق، دار الجماهير، 1967).

(8) - د. القاضي، عبد الحميد محمد، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، (الاسكندرية، دار المعارف، 1969).

(9) - ايفانوف، حول نظرية البلدان الغنية والفقيرة، تعريب أكرم سليمان، (دمشق، دار الجماهير العربية، 1974).

(10) - بايروك، بول، هل العالم الثالث في طريق مسدود؟، (الترجمة العربية) (دمشق، وزارة الثقافة، 1977).

(11) - باير، شريل، فخ القروض الخارجية - صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، (الترجمة العربية) (بيروت، دار الطليعة، 1977).

بوبوف، يوري، دراسات في الاقتصاد السياسي، (الامبريالية والبلدان النامية)، (موسكو، دار التقدم، 1984).

(12) - بوريل، بول، ثورات النمو الثلاث، ترجمة أديب العاقل، (دمشق، وزارة الثقافة، 1970).

(13) - بيرو، فرانسو، فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة علال سيناصر، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983).

بينوت، إيف، ما هي التنمية؟، (الترجمة العربية)، (بيروت، دار الحقيقة، بلا تاريخ).

(14) - جاله، بيير، نهب العالم الثالث، ترجمة يوسف شقرا، (دمشق، وزارة الثقافة، 1968).

(15) - جورج، سوزان، كيف يموت النصف الآخر من العالم، ترجمة كمال خوري، (دمشق، وزارة الثقافة، 1981).

(16) - جونسون، غراهام، دور العالم والتكنولوجيا في البلدان النامية، الترجمة العربية، (دمشق، وزارة الثقافة، 1975).

(17) - د. حبيب، مطانيوس، التنمية الاقتصادية، (دمشق، جامعة دمشق، 1983-1984).

(18) - د. حبيب، مطانيوس، اقتصاد وتخطيط الزراعة، (دمشق، جامعة دمشق، 1981-1982).

(19) - د. حجازي، عزت، التحدي، (التنمية والتخلف في الوطن العربي)، (بيروت، دار التنوير، 1985).

(20) - خلعتبري، بارافي، التأخر الاقتصادي : آلياته، مشاكله، حلوله، (مدخل، إلى مشاكل النمو الاقتصادي في البلدان المتأخرة)، ترجمة ميشل كيلو، (دمشق، وزارة الثقافة، 1980).

(21) - ديمون، زينيه، تفاقم المجاعة في العالم، (الزراعة من منظور جديد)، ترجمة وجيه العر، (دمشق، وزارة الثقافة، 1979).

(22) - ديمون، رينيه، افريقيا تختنق، ترجمة عيسى عصفور، (دمشق، وزارة الثقافة، 1984).

(23) - روبان، جاك، من التنمية الاقتصادية إلى النمو البشري، الترجمة العربية، (دمشق، وزارة الثقافة، 1979).

(24) - رينولدز، لويدج، عوالم الاقتصاد الثلاثة، ترجمة نايف حسين الغطواني، مراجعة عيسى عصفور، (دمشق، وزارة الثقافة، 1982).

(25) - ريو، جان بيير، الثورة الصناعية (1780-1880)، ترجمة ابراهيم خوري، (دمشق، وزارة الثقافة، ?197).

(26) - د. زهران، حمدية محمود، تمويل التنمية في البلدان المتخلفة، (القاهرة، دار المعارف، 1971).

(27) - د. زحلان، أنطوان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ط2.

د. زكي، رمزي، أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1977).

(28) - سوكولينسكي، ز. ف.، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، ترجمة الدكتور عارف دليلة. (بيروت، دار الطليعة، 1980).

(29) - شميليوف، ن. ب.، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، ترجمة الدكتور مطانيوس حبيب، (دمشق، دار التقدم، 1974).

(30) - شيماي، مهالي، البلدان المتخلفة والاقتصاد العالمي، ترجمة العربية، (بيروت، دار ابن

خلدون، 1980).

(31) - عبد الله، اسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977).

عبد الله اسماعيل صبري وآخرون، التنمية العربية، (الواقع الراهن والمستقبل)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

(32) - غورنييه، موريس، العالم الثالث، ثلاثة ارباع العالم، (تقرير إلى نادي روما)، ترجمة سليم مكسور، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).

(33) - فورتادو، تشيلسو، النمو والتخلف، ترجمة الدكتور أنور الصباغ والدكتور سهام الشريف، (دمشق، وزارة الثقافة، 1972).

(34) - فيكتاروف، اقتصاد سورية الحديث - مشكلاته وآفاقه، ترجمة هشام الدجاني، مراجعة غسان أرسلان، (دمشق، دار البحث، بلا تاريخ).

(35) - د. قرم، جورج، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، (بيروت، معهد الانماء العربي، 1977).

(36) - د. قرم، جورج، التنمية المفقودة، (بيروت، دار الطليعة، 1981).

(37) - د. قرم، جورج، التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث، (بيروت، دار الطليعة، 1980).

(38) - لاتي، روبير، نحو نماء آخر، ترجمة احسان سركيس، (دمشق، وزارة الثقافة، 1977).

(39) - لو، جاك، العالم الثالث، هل يستطيع البقاء، ترجمة عيسى عصفور، (دمشق، وزارة الثقافة، 1985).

(40) - لينين، ف. ا.، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، (موسكو، دار التقدم، بلا تاريخ).

(41) - لينين، ف. ا.، تطور الرأسمالية في روسيا، ترجمة فواز طرابلس، (بيروت، دار الطليعة، 1979).

(42) - لو، ترباخ، البيرت، زيادة ثروة الشعوب، تعريب ابراهيم مخائيل عودة، (دمشق، دار اليقظة العربية، بلا تاريخ).

(43) - ماركس، كارل، رأس المال، (الطبعة العربية)، (موسكو، دار التقدم، 1985)، المجلد الأول، الجزء الأول.

(44) - ماير، جيرار، وروبيرت بولدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة الدكتور يوسف عبد الله صايغ، (بيروت، مكتبة لبنان، 1965).

(45) - مجموعة من الاقتصاديين السوفيت، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، (موسكو، دار التقدم، 1974).

(46) - مجموعة من أساتذة الاقتصاد الامريكيين، نظرات في علم الاقتصاد، ترجمة محمد حنون، (دمشق، وزارة الثقافة، 1982).

(47) - ميرادل، غونار، نقد النمو، ترجمة عيسى عصفور، (دمشق، وزارة الثقافة، 1980).

(48) - د. مرسي، فؤاد، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، (بغداد دار الثورة، 1977).

(49) - د. نامق، صلاح الدين، نظريات النمو الاقتصادي، (القاهرة، دار المعارف، 1965).
(50) - نادي روما، وقف النمو، (الترجمة العربية)، (دمشق، وزارة الثقافة، 1979).
(51) - هيثمان، فرانسوا، السيطرة على المستقبل، ترجمة كمال خوري، (دمشق، وزارة الثقافة، 1981).
(52) - هيرتجه، أرنولد، الاقتصاد والتقدم التقني، ترجمة انطوان حمصي، (دمشق، وزارة الثقافة، 1985).
(53) - هيكل، عبد العزيز، التصنيع والزراعة في البلدان النامية، (بيروت، معهد الانماء العربي، 1981).
(54) - ولينسكي، ل. ج.، التخطيط والتنفيذ في التنمية الاقتصادية، ترجمة الدكتور احمد راتب، (دمشق، وزارة الثقافة، 1972).
(55) - ياسين، بوعلي، القطن وظاهرة الانتاج الاحادي في الاقتصاد السوري، (دمشق، دار الطليعة، 1974).
(56) - يوسف الحمد، عبد اللطيف، نحو تنمية عربية، تعتمد على الذات، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1986).

ب - الرسائل والبحوث العلمية :

(57) - سيدي محمد، سيدى محمود، أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على تنمية الاقطار العربية، رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، باشراف الاستاذ الدكتور ابراهيم صدقي شيخ بندر، (حلب، 1981-1982).

ج - الدوريات والنشرات ومصادر أخرى :

(58) - أبحاث ندوة الثلثاء الاقتصادية حول التنمية في القطر العربي السوري(1986) د. الامام، محمد محمود، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة» مجلة مستقبل العربي، العدد 93، تشرين الثاني 1986.
(59) - د. الاخرس، عبد المالك، «الاقتصاد السوري، خلال مسيرة ثورة الثامن من آذار : تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الاجمالية»، مجلة الاقتصاد السورية)، العدد279/ نيسان 1987.
(59) - التقرير العربي السنوي الموحد لعامي 1984 و1985.
(60) - الطاهر، سيف الدين، «نحو استراتيجية عربية لنقل التكنولوجيا»، مجلة الاقتصاد، (السورية) العدد 263، (كانون الأول، 1985).
(61) - د. الموسى، شريف، «مفهوم التبعية واستراتيجيات التصنيع العربية»، مجلة المستقبل

العربي، العدد 79، ايلول/ سبتمبر 1985.

(62) - المجموعة الاحصائية السورية للاعوام (1975-1986).

(63) - المجموعة الاحصائية الموريتانية للاعوام، (1983-1985).

(64) - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية، ومدى ملاءمتها للعالم العربي»، دمشق، (19-22) مايو/ ايار 1979.

(65) - المنظمة العربية للتنمية الصناعية، «التنمية الصناعية بين الوضع الراهن والافاق المستقبلية في القطر العربي السوري، «مجلة الاقتصاد (السورية)، العددان 250-251، تشرين الثاني/ كانون الأول، 1984.

(66) - أمين، سمير، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 93 ، تشرين الثاني/ن وفنمبر1986.

(67) - أمين، سمير، «الاقتصاد العالمي والعالم الثالث»، مجلة دراسات عربية، العدد الثامن، حزيران/ يونيو 1985.

(68) - الفينيش، محمد، «ملاحظات على نتائج الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدول والبنك الدولي»، مجلة الاقتصاد والاعمال، العدد 76، تشرين الثاني/ نوفمبر1985.

(69) - القدسي، سليمان، وجهان حسني، «الاستثمار في رأس المال البشري ودوال العمالة في الكويت»، مجلة المستقبل العربي، العدد 87، (ايار/ مايو1986).

(70) - جاتز، جورجيو، «اعادة جدولة الديون : هل تحل المشكلة أم تزيدها تعقيدا؟، مجلة الادخار والتنمية (الايطالية)، العدد الثاني، 1984.

(71) - د. جلال، فرهنك، «اكتساب القدرة التكنولوجية الفعالة والملائمة وتوظيفها»، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد الخامس، كانون الثاني/ يناير 1985.

(72) - جريدة تشرين (السورية)، الصادرة بتاريخ 1981/02/10.

(73) - حزب البعث العربي الاشتراكي - القطر السوري - القيادة القطرية، (المكتب المالي والاقتصادي القطري)، دراسات اقتصادية رقم 2، الخطة الخمسية الخامسة، 1981-1985 ، (دمشق، 1981).

(73) - د. حبيب، مطانيوس، «الادخار والاستثمار والتنمية»، مجلة الاقتصاد (السورية)، العدد 274، (تشرين الثاني، 1986).

(74) - د. حمادي، هشام، «الانشوطة الامبريالية، تضيق حول عنق البلدان النامية»، مجلة الاقتصاد (السورية)، العدد 262، (تشرين الثاني، 1985).

(75) - د. دخل الله، مهدي، «الازمة النقدية الدولية - قضايا وآفاق»، مجلة الاقتصاد (السورية)، العدد 259، آب/ اغسطس 1985.

(76) - د. دخل الله، مهدي، «على هامش مؤتمر مجموعة (77) - قضايا وآفاق استراتيجية الاعمال الجماعي على الذات»، منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة الدراسات الاقتصادية والسياسية، عدد 22، (أيلول، 1986).

(77) - د. زكي، رمزي، «أزمة الرأسمالية الراهنة وعلاقتها بأزمة الديون الخارجية للدول

المتخلفة»، مجلة دراسات عربية، العدد السادس، نيسان/ ابريل 1985.
(78) - د. سلمان، رشيد سليمان، «نظرة على هجرة الادمغة العربية»، مجلة قضايا عربية، العدد 12، (ايار 1980).
(79) - د. شرفو، حسن، «ديون الدول النامية»، مجلة دراسات عربية، العدد السادس نيسان/ ابريل 1985.
(80) - د. عبود، عبد الامير، «أسس الحوار حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الاقتصاد (العراقية)، العدد السادس (اذار/ مارس 1979).
(81) - فواز، حسين، «ملف خاص حول الاقتصاد الموريتاني»، مجلة الاقتصاد والاعمال، العدد 97، (ايلول/ سبتمبر 1987).
(82) - د. محرم، محمد رضا، «ترشيد الفهم العربي لنقل التكنولوجيا»، مجلة المستقبل العربي، العدد 74، ابريل/ نيسان 1985.
(83) - منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، «احياء القطاع الزراعي في افريقيا»، (روما، 1985).
(84) - د. هيلان، رزق الله، التنمية الصناعية في موريتانيا، مطبوعات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، 1982.
(85) - هيئة تخطيط الدول، الخطط الخمسية السورية (1961-1985).

انيا - المراجع باللغة الاجنبية :

A - Livre.

(1) - Amine, Samir, L'Afrique de l'Ouest bloquée (l'économie politique de la Colonisation), (Paris : Minuit 1971).
(2) - Arghir, Emanuel, L'échange inégal, (Paris : Masporo, 1971).
(3) - Aydalot, Philippe, Essai sur la théorie de developpemnet économique, (Paris : Cujas, 1971).
(4) - Bedjaoui, Mohamed, Vers un nouvel ordre économique international, (Paris : UNISCO, 1979).
(5) - Castro, Fidel, L'irrecouvrable dette exterieure du Tiers-Monde et de l'Amerique latin, (La Habana : Editora Politico, 1985).
(6) - Chpirt, A., La revolution scientifique et le Tiers-Monde, (Moscou : Novesti, 1972).
(7) - Clark Colin, Les conditions du Progrés économique, (Paris : Presses Universitaires de France, 1960).
(8) - Couet, Jean-François et Autres, Pays sous-dévéloppés ou Pays en voie de développement, (Paris : Edit. Hatier, 1978).
(9) - Delivanis, J. Dimitrios, L'économie sous développée (paris : M. TH. Genin, Sans date).
(10) - Fei et Ranis, The dévélopment of thelabor surplus economy (Homewood; R.D. Yrvin 1964).

(11) - Frank, André. G., Le développement du sous-dévéloppement (Paris : Maspro,1974).

(12) - Galbraith, Kenneth, Des problèmes fiscaux et monétaires, dans les pays en voie de développement, (Paris :Dunod,1967).

(13) - Galtung, Johan et Autres, Il faut manger pour vivre.. controverses sur les besoins fondementaux et le développement, (Paris : Presses Universitaires de France, 1980).

(14) - Hanana, Larabi, Modèles de développement industriel dans les Pays du Tiers-Monde, (Casablanca : Edit. Maghrobines, 1978).

(15) - Hirschman, Albert, Strategie du développement économique, (Paris : Edition ouvrière, 1964).

(16) - Joukove et Autres, Tiers-Monde, (Moscou : Edit. du Prog. 1970).

(17) - Landy Adolphe, Manuel d'économique, (Paris : Edit. Girard, 1908).

(18) - Lewis, Arthur, Dévelopment with unlimited supply of labor, (Manchester : Manchester school, 1954).

(19) - Lewis, Arthur, Théorie de la croissence économique, (Paris : Payot, 1971).

(20) - Luchaire, françois, L'aide aux Pays sous développés, (Paris : Presses Universitaires de France, 1965).

(21) - Nations-Unies, Des mesures pour le développement économique, (New-York : U. N. 1951).

(22) - Niveau, Maurice, Histoire de faits économiques contemporains, (Paris : Presses Universitaires de France, 1870).

(23) - Nurkse, Regnar, Les problèmes de la formation du capital dans les Pays sous-développés, (Paris : Cujas, 1968).

(24) - Perroux, François, L'économie des Jeunes Nations, (Paris : Presses Universitaires de France, 1962).

(25) - Perroux, François, Les Techniques qualitatives de la planification, (Paris : presses Universitaires de France, 1965).

(26) - Plateau Philippe, Les économistes classiques et le sous-développement, (Paris : P. U. F., 1978), tome (2).

(27) - Poulon, Fredric, Macro-économie approfondie, (équilibre, déséquilibre, circuit) (Paris : Cujas, 1981).

(28) - Savants Soviétiques, Aspects économiques de développement des Pays de l'Afrique, (Moscou : Académie des Sciences de l'U. R. S. S., 1981).

(29) - Schultz, Théodore, Economic Growth and Agriculture, (New-york : McGrew-Hill, 1968).

(30) - Sid'Amed, Abdelkader, Croissance et Développement, (théories et pratiques) (Alger : office de publications univ.1979).

(31) - Stoleru, Lionel, L'équilibre de la croissance économique, (Paris : DUNOD, 1978).

(32) - Weber, Max, Protestant éthic and the sprit of capitalisme (New-york : Charles Scribner's Sons, 1959).

B - Les Periodiques

(33) - Arghir, Emanuel, "L'echange inegal et la revendication du prix remunérateur par les Pays en voie de développement", Revue Problèmes économiques n° 1684 du 13/06/1980.

(34) - Arvisnet, Philippe, "L'endettement des Pays en voie de développement où en est-on", Chronique d'actualité de la S. E. D. E. I. S. n° 6 tome 28 du15 juin 1983.

(35) - Auray, Jean-Paul et Autres, "Peut-on definir de manière univoque l'industrie industrialisante?" Revue Tiers Monde n° 87 (Juillet-Septembre 1981).

(36) - Baran, Paul, "Reflexion sur la sous-consommation", Economie Appliquée N° 1 et 2, Tome (12) (Janvier-Juin 1959).

(37) - Chenery, Holis. B. et Alain Strout, "Foreign Assistance and économic development" American Economic Review (Dec. 1966).

(38) - Coria Gomani, "Le dialogue enre le Nord et le Sud" Revue Problèmes Economiques n° 1604 du 30/07/1980.

(39) - De Bernis, Girard, "Industries industrialisantes et le contenu d'une politique regionale" Economie Appliquée n° 3 et 4, Tome (19) (Juillet-Decembre, 1966).

(40) - Dhonte, Pierre, "La dette des pays en developpement" in Notes et Etudes documentaires Françaises n° 4521-4522 du 13/07/1979.

(41) - Estève, Réné, "La pêche au service des Pays en voie de développement" Revue de courrier n° 85 (Mai-Juin 1984).

(42) - Ferrer, Aldo, "Dette, souveraineté et Democratie en Amerique latine" Revue problèmes de l'Amerique latine, n° 74 4éme Trimestre (1984).

(43) - French-Davis, Ricardo, "Dette Exterieure et Option de développement en Amerique latine" Revue Problèmes d'Amerique latine n° 74, 4ème trimestre (1984).

(44) - Keirstead, B. S., "Interêt, Profit et Accumulation du capital Revue Economie Appliquée n° 1 et 2, Tome (12) (5 Janv-Juin 1959).

(45) - Kuzents, Simon, "La croissance économique des petites Nations" Revue Economie Appliqqués n° 1 et 2, Tome (12) (Janv-Juin, 1959).

(46) - Lal Deepak, "Les erreurs de l'économie du développement" Revue Finances et Développement n° 2 (Juin 1985), vol. 22.

(47) - Mouly, Jean, "Quelques aspects économiques et sociaux de la planification des Pays sous-développés" Economie Appliquée n° 1 et 2, Tome (12) (Janvier-Juin 1959).

(48) - Perroux, François, "SUR la difference entre les politiques anti-cycliques et les politiques de la croissance harmonisée" Revue Economie Appliquée n° 1 et 2, Tomes (11) (Janvier-Juin 1958).

(49) - Perroux, François, "Qui intègre? au benefice de qui s'opère l'integration?" Eco. Appl. n° 3 et 4 (1966).

(50) - Perroux, François, "Note sur la notion des pôles. de croissance" Economie Appliquée n° 8 (Janvier-Juin, 1953).

(51) - Revue Marchés Tropicaux, n° 2096 du 10 Janvier 1986 "MAURITANIE : la situation économique selon une étude de la Banque Mondiale.

(52) - Sachs, Ignacy, "Develôpment, Maldevelopment and Industrialization of Third World countries" in Developmant and change n° 4, Vol. 10 (Octobre 1979).

(53) - Scitovsky, Tibor, "Croissance balançée ou non balançée?" Economie Appliquée n° 1 et 2 (Janvier-Juin 1959).

(54) - Viner, Jacob, "Stabilité et Progrès : Les problèmes de la pauvreté", Economie Appliquée n° 1 et 2 (Janvier-Juin.1958).

الفهـــــرس

الموضوع	الصفحة
البحث الثالث: الخلاف حول عوامل التخلف	٤٧
أولاً- العوامل الداخلية للتخلف	
ثانياً - العوامل الخارجية للتخلف	٥٥
- نظرية (غ. ميرادل): السببية الدائرية	
- نظرية (رؤول بريبيش): تدهورمعدلات التبادل الدولي	٥٦
- نظرية (هانس سينجير): سوء توزيع مزايا التقدم	
التكنولوجي على المستوى العالمي.	٥٨
ثالثاً: التيار الماركسي بفرعيه التقليدي والبنيوي	٥٩
البحث الرابع:	
المصاعب الاقتصادية الراهنة التي تواجه البلدان النامية	٦٥
تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية	
- المبررات الاقتصادية للاقتراض	٦٦
- حدود الاقتراض من الناحية النظرية	٦٨
- اسباب تفاقم مديونية البلدان النامية	٦٩
- حلول مقترحة لمشكلة المديونية	٧٥
الفصل الثاني:	
مفهوم التنمية الاقتصادية وعواملها وآلياتها	
البحث الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية الاقتصادية	٨٩
البحث الثاني: أسباب التغيير الاقتصادي والاجتماعي	١٠٥
البحث الثالث: وكلاء التغيير الاقتصادي والاجتماعي	١٠٦
البحث الرابع: مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي	١٠٧

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

٢٥٠٠ ط ١ ١٩٩٥/١٠/١



طبع في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٥

سعر النسخة داخل القطر

١٢٥ ل.س

في الأقطار العربية ما يعادل

٢٥ ل.س